

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

الحداثة والتحديث في دول الخليج العربية منذ منتصف القرن العشرين

تأليف: عبدالمالك خلف التميمي

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

الحداثة والتحديث
في دول الخليج العربية
منذ منتصف القرن العشرين

تأليف: عبدالمالك خلف التميمي



ديسمبر 2018
467



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 615 - 7

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ربيع الأول 1440 هـ ـ ديسمبر 2018

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

تقديم

«يعتبر هذا الكتاب، من وجهة نظر مؤلفه، لبنة من بناء تاريخي يسهم في إلقاء الضوء على جذور التحديث والحداثة ومسيرتها، بعد إلقاء نظرة على تجربة أوروبا ودول أخرى في ميداني الحداثة والتحديث»

يرصد هذا الكتاب أهم التحولات التي شهدتها دول الخليج العربية منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين وبخاصة العقود الأخيرة منه. ويقف أمام ظاهرة التحول من إمارات إلى دول، وهي التي تكاد تكون فريدة من نوعها مثلما أن تركيبة دول المنطقة السكانية تكاد تكون فريدة من نوعها أيضا، وقد عرّج الكتاب عليها في أكثر من موضع. إن ما نطرحه في هذا الكتاب هو ملامح وأمثلة على الحداثة والتحديث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مرحلة مهمة من تاريخها المعاصر. لقد شهدت المنطقة حداثة وتحديثا على الرغم من محاولات الفكر

التقليدي المتزمت ومؤسساته التي شكلت معوقا لبعض مراحل تطور المنطقة. والجدلية التي يحاول الكتاب التركيز عليها هي أن ما حدث في المنطقة يعد تحديثا كان قد سبق الحداثة، على رغم أن المفروض هو العكس، لكن البعض يحاول أن يمزج بين المصطلحين على أنهما واحد، في حين أننا نرى غير ذلك.

ونعترف بأنه من الصعب الحديث عن التحديث في دول الخليج العربية في العصر النفطي ورصد كل المتغيرات والتحولات في كتاب، ولكننا نحاول أن نقدم ملخصا لها، ونركز على أهم ملامحها. وقد يلاحظ القارئ بعض التباين في مسألة التحديث والحداثة بين دول المنطقة، وهذا يرجع إلى عدة عوامل، منها: مدى توافر المعلومات، والاختلاف بينها في مسيرة التحديث تاريخيا، وكذلك الاختلاف في التحديث السياسي.

ولم يلجأ الكتاب إلى المقارنة بين فترة ما قبل النفط والعصر النفطي إلا بإشارات هنا وهناك؛ لأن الهدف هو التركيز على التحديث وأسبابه ومسيرته والظروف التي أحاطت به والنتائج التي تمخض عنها، إضافة إلى التركيز على إيجابيات وسلبيات ذلك التحول. إن المعالجة في هذا الكتاب شاملة لكل دول المنطقة بالتركيز على الأسباب، وترك الكثير من التفاصيل؛ بهدف رصد التحولات المهمة والبحث عن المشتركات في تجربتها.

يعتبر هذا الكتاب من وجهة نظر مؤلفه لبنة من بناء تاريخي يسهم في إلقاء الضوء على جذور التحديث والحداثة ومسيرتها، بعد إلقاء نظرة على تجربة [illegible] أخرى في مبادئ الحداثة والتحديث. وستتناول موضوعات الكتاب القضايا الآتية:

إلقاء الضوء على تجارب تحديثية في أوروبا والشرق تتناول ذلك التحول الكبير الذي حدث لها في العصر الحديث بالقضاء على إقطاع العصور الوسطى وسلطة رجال الدين والانتقال إلى الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، وإلى أي مدى نجحت تلك الحداثة في تلك الدول نتيجة لذلك التحول؟ بعد ذلك كيف تأثرت دول عربية وإسلامية بما حدث في الدول الأوروبية خاصة، ومحاولة بعضها، في فترات تاريخية، أن تحدث حداثة وتحديثا، وكيف أصابها بفعل الاستعمار بعض ما حدث في تلك الدول الرأسمالية، مثل تجارب مصر واليابان والصين.

تلت ذلك دراسة شاملة لدول الخليج العربية في العصر النفطي، وماذا حدث لها، وإلى أي مدى استفادت من عائدات النفط؟ وهل تمكن التعليم من أن يفرز حداثة ثقافية ترشد التحديث، وتؤثر فيه؟ وبعد ذلك يطرح الكتاب التحديث والحداثة في كل دولة خليجية متناولا أبعادهما المختلفة مع التركيز على أهم المحطات في مسيرة كل دولة فيها خلال الفترة الزمنية المحددة لهذه الدراسة، كالنفط والتعليم والتركيبة السكانية ومشاريع التنمية ودرجة التطوير التحديثي والحداثي حتى اليوم. وأخيرا نصل إلى نتائج لمعرفة المشتركات بين دول وشعوب المنطقة بمنهج يركز على التحليل لمسيرة التطور والنهضة في هذه الدول، كما يركز على الكليات والقضايا الأساسية وليس الجزئيات والتفاصيل مع علمنا بأهميتها، وموضوع الكتاب دراسة تاريخية تحليلية لتجربة عربية تكاد تكون فريدة من نوعها وليست دراسة تاريخية وصفية إخبارية.

وعندما نقول: «دراسة تركز على أهم المحطات في مسيرة دول المنطقة» فإننا لا نعني الانتقائية، بل الظواهر والتحولات التاريخية، والتاريخ كل ما حدث في الماضي، ولا يهمنا كل ما حدث، بل أهم ما حدث، وما هي نتائج تلك الوقائع وآثارها في الحاضر والمستقبل.

مقدمة

«إن النهضة التحديثية التي شهدتها دول الخليج العربية كانت مفاجئة وجذرية وسريعة، ترتبت عليها تحولات اقتصادية وديموغرافية واجتماعية وسياسية وثقافية»

للخليج العربي أهمية استراتيجية بوصفه ممرا ملاحيا مهما في الشرق؛ إذ هو إحدى ذراعي المحيط الهندي، ويتصل تجاريا به وبالبحر الأحمر. كان مهما، وهو اليوم مهم كذلك، وسيبقى مهما في المستقبل. وقد تعرضت هذه الأهمية للصعود والهبوط عبر مراحل التاريخ وفقا لدور كل من القوى الدولية والإقليمية وأوضاع منطقته الاقتصادية. تتكون دول الخليج العربية من: دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتمتد على مساحة جغرافية على ساحل الخليج العربي الغربي، وتختلف في

حجمها بين الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وتعاني دولها خللا في التركيبة السكانية؛ حيث إن أغلبية السكان في معظم دولها من الوافدين. يضم دولَ الخليج العربية مجلسُ التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس في العام 1981م، وتعتمد هذه الدول أساسا على عائدات النفط منذ منتصف القرن العشرين. لقد شهدت دول المنطقة تحولات تاريخية أهمها التحول من إمارات إلى دول. أما أهمية موضوع هذا الكتاب فتكمن في الآتي:

إن تجربة دول الخليج العربية في العصر النفطي تكاد تكون الوحيدة على مستوى العالم في هذه المرحلة التي تعتمد أساسا على النفط والعمالة الوافدة، كما أن النهضة التحديثية التي شهدتها دول الخليج العربية كانت مفاجئة وجذرية وسريعة، ترتبت عليها تحولات اقتصادية وديموغرافية واجتماعية وسياسية وثقافية.

إن التحديث في منطقة الخليج العربي لم تسبقه حداثة فكرية، كما حدث في أوروبا وبعض دول الشرق، بل جاء نتيجة عوامل اقتصادية. ومنهج المعالجة في هذا الكتاب هو التفريق بين الحداثة والتحديث على الرغم من الاتصال بينهما، والسؤال الذي يطرحه الكتاب هو: هل حمل التحديث في المنطقة حداثة؟ وما طبيعتها وتأثيرها؟

لقد شهدت منطقة الخليج العربي في النصف الثاني من القرن العشرين تحديثا نتيجة عوامل موضوعية تتعلق بعائدات النفط، فقد ظهر النفط في إمارات ودول المنطقة بكميات تجارية في مرحلة تاريخية كان العالم فيها يحتاج إلى هذه الطاقة، وكانت مجتمعاتنا صغيرة وتقليدية في اقتصادها السابق للنفط، وفي علاقاتها الاجتماعية فأخذت تحولا هائلا في بنية المجتمع، وكانت عملية التحديث نسبية وتعرضت للتجربة فحققت إنجازات وصاحبتها سلبيات، وكان في الإمكان تجنب كثير من السلبيات لو سبقت التحديثَ حداثةٌ فكريةٌ، وإذا كان الفكر العربي حينها وقبل ذلك يعاني هاجس تأثير الاستعمار وحداثة دوله الغربية[1]، فإن ذلك موضوعيا لم يكن في إمارات ودول الخليج العربية، فقد جاءت الثروة من عائدات النفط، وكانت الرغبة في التحديث لتوافر الإمكانيات، وجاءت التجربة مفاجئة وسريعة في ظرف تاريخي استثنائي، ولا مقارنة هنا بالتجارب الأخرى في الحداثة والتحديث لخصوصية التجربة في إطار ظروفها؛ فكان التحديث شاملا ومتنوعا لا يستند إلى

رؤية استراتيجية؛ لأن الرؤية الاستراتيجية تحتاج إلى الحداثة التي لم تكن متوافرة في حالة التطور في منطقة الخليج العربي.

لقد جاءت الحداثة الأوروبية نتيجة تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعلى مدى زمني طويل، بينما جاء التحديث في منطقة الخليج عاملا اقتصاديا يتعلق بالنفط، وسيوضح الفصل الأول من الكتاب ذلك. من هنا يتبين أن تجربة منطقتنا فريدة من نوعها، وهناك ضرورة لدراسة التجارب الأخرى في الحداثة والتحديث، ونحن نعالج الموضوع في منطقتنا لنعرف الفرق في التحول التاريخي الذي حدث هنا وهناك؛ لأننا في المنطقة نتحدث عن التحديث وبعض ملامح للحداثة، وهذا مختلف.

لسنا في جزيرة منعزلة عن التطور في العالم، وفي محيطنا العربي والإسلامي، ولكن خصوصية التحديث الناجم عن عائدات النفط فرضت واقعا مختلفا حتى وجدنا أنفسنا في وضع نحتاج معه إلى الحداثة لنخلق التوازن مع التحديث؛ لأن تجربة المنطقة في التحديث لم تسبقها حداثة بالمعنى والمفهوم لهذا المصطلح، وكما ترجمته تجارب سبقتنا لغيرنا، ولقد حدثت في منطقتنا نهضة لكنها ليست يقظة، والنهضة قد تفرز تيارا حداثيا كما تفرز تيارات أخرى. إن للحداثة شروطها، بأن تكون مجتمعاتها كبيرة، وظروفها مواتية، ووجود طبقة بورجوازية ناهضة، ولم يحدث ذلك إلا من خلال الطبقة الوسطى في مرحلة التحديث، وهذه مفارقة تختلف عن تجارب الآخرين. ولا بد هنا من الإشارة إلى قضية أساسية هي أن هناك فرقا بين الحداثة والتحديث على الرغم من الاتصال بينهما، وأن الذي حدث في منطقة الخليج العربي في الفترة المعنية بالدراسة كان تحديثا لم تسبقه حداثة، وأن ذلك لا يعني عدم وجود سمات وملامح للحداثة في دول المنطقة بنقل التحديث، لكنه جاء مواكبا ولاحقا وليس سابقا للتحديث.

وسيكون حديثنا عن المستقبل مغامرة؛ ذلك أن التحديث يتعلق بعائدات النفط ليس إلا، ولذلك الضمان للمستقبل هو في استثمار تلك العائدات واستخدام التحديث لبناء حداثة دائمة، والفرصة لاتزال أمامنا لكنها تحتاج إلى شروط وظروف يؤدي المفكرون والمثقفون دورا فاعلا ومؤثرا فيها(*).

(*) قد يرى القارئ تكرارا هو للتفريق بين الحداثة والتحديث والإصرار على مسألة التحديث في المنطقة حتى لا يقع الالتباس في مفهوم مصطلحي الحداثة والتحديث، والعلاقة بينهما، ونحن نتحدث عن المنطقة.

الحداثة والتحديث في الغرب

إن الحداثة وعي فكري تقدمي تترتب عليه ظواهر وتحولات تاريخية، وقد كان التنوير في أوروبا نتاج أحداث وتحولات تاريخية مهمة حدثت متلاحقة في فترة زمنية ليست متباعدة، نتجت عنها الحداثة، وهي ثورة فكرية لفلاسفة ومخترعين ومبدعين أدت إلى الثورة الصناعية، والثورة الأمريكية، والثورة الفرنسية. تلك الأحداث والتحولات قد وقعت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وأعقبت ذلك حركة الاستعمار الأوروبي في المرحلة الثانية، أي بعد الثورة الصناعية، وقد كانت الأولى مع الكشوف الجغرافية في القرن السادس عشر. وعلى الرغم من الدور السلبي الذي مارسه الاستعمار فإن

«إن المشكلة تكمن في أننا إذا أردنا الاستفادة من تجارب الآخرين، فإننا ننسخ تلك التجارب وننقلها من دون أن نكيّفها مع الواقع الذي يختلف - بطبيعة الحال - عن واقع الدول الأخرى العربية، مع مراعاة عامل الزمن»

نتائج حركة التنوير قد انتشر بعضها في المستعمرات. وكل حدث تاريخي كبير لا بد أن تصاحبه وتترتب عليه تحولات ترافقها سلبيات، فيتعرض بذلك للنقد كما حدث للتنوير في أوروبا من قبل الحداثيين من أمثال هيغل (1770 - 1831م) الذي قال إن التنوير رفع شيئا متناهيا إلى مرتبة المطلق، وإن هذا يتماثل مع الفعل الديني في العصور الوسطى، إذ لم يكن عقلانيا ولا حرا[1]، ويختلف معه في ذلك الكثيرون.

من هنا صار للحرية وزن وأهمية في صناعة العصر الحديث، وهذه الحرية تقوم على حق النقد والاستقلال في العمل، وهو ما فعله الفيلسوف إيمانويل كانط (1724 - 1804) سائرا على منهج المدرسة الألمانية بامتياز[2]، ذلك المنهج الذي يقود إلى التقدم، وهو ما سارت عليه أوروبا فيما بعد، وبذلك انتقلت من مخلفات تخلف أوروبا في العصور الوسطى إلى الحداثة في العصر الحديث. ولم تعد الحداثة أوروبية فقط، بل عالمية بدأت فكرا حداثيا ثم غدت تحولات تحديثية على أرض الواقع.

ذلك يعني الدمج والانصهار بين الحداثة والتحديث، وإن عناصر تكوين التنوير هي: العقل، والعلم، والحرية للتقدم[3]. إن التنوير هو رفع للوصاية، وبلوغ لسن رشد لا يتأسس إلا من خلال نظام ديموقراطي أساسه المواطنة، التي أساسها علاقة قانونية بين الحاكم والمحكوم، وسلوك حضاري يؤمن بالتعددية واحترام الرأي الآخر.

إن التطور التاريخي للحداثة والتحديث يمر بمراحل كل واحدة تمهد للأخرى، وتضع أساسا لما بعدها، فلولا حركة التنوير الأوروبية في فرنسا وألمانيا وبريطانيا لما قامت الحداثة في تلك المنطقة أو القارة ومن ثم إلى خارجها، ولما حدثت كل تلك التحولات والمتغيرات التي أثرت، لا بل غيرت فكر الناس وسلوكهم وتياراتهم ونخبهم فيما بعد، ولما وصلت البشرية إلى مراحل التقدم الذي نشهده. بيد أن المشكلة في العالمين العربي والإسلامي، اللذين نهضا في فترة تاريخية معينة ثم تدهورت حضارتهما، هي المشكلة التي نعيش تداعياتها الخطيرة في عصرنا في مقابل التطور والتقدم الذي تعيشه أوروبا. والفارق هو أن النهوض الأوروبي كان مؤسسا على العقلانية بعد إزاحة هيمنة الكنيسة على الفكر والسلطة، وقاد ذلك النهج إلى العلمانية والليبرالية اللتين مرتا بمخاض أنتج سلبيات عديدة، لكنهما انتصرتا في النهاية في بلدانهما وفي غيرها.

إن عصر التنوير، الذي هو المنبع والأساس للحداثة والتحديث، قد اصطلح عليه بمصطلحات عديدة منها: عصر العلم، وعصر العقل، وعصر الفلسفة، وعصر النقد،

من منطلق أن التنوير ليس مناهضا للدين كما يصوره خصوم التنوير والتقدم. ويراه أعداؤه خطرا على الفكر والثقافة والدين، ونحن نتحدث عن أوروبا في عصر التنوير وبعده، وقد كان الفيلسوف فولتير (1694 - 1778م) رمزا لعصر التنوير؛ إذ أوضح إيجابيات التنوير وطالب بإعادة بناء الدين المسيحي على أساس عقلي[4].

التنوير والأصولية في أوروبا

لم تكن معركة التنوير في أوروبا سهلة، ذلك أن الأصولية المسيحية كانت مسيطرة على أوروبا في العصور الوسطى، وبقي تأثيرها محدودا فترة من الزمن حتى جاء قرن التنوير الثامن عشر الميلادي «واتفق مؤرخو الفكر عادة على أن أوروبا الحديثة بكل قيمها ومؤسساتها وتسامحها الديني، وحرياتها الديموقراطية تعود إلى عصر التنوير، وكانت معارك أوروبا للانتقال من أوروبا القديمة إلى أوروبا الحديثة بين العقلانية واللاهوتية»[5].

لم يكن فلاسفة التنوير في أوروبا يستهدفون الدين المسيحي، ولكنهم كانوا يستهدفون سيطرة رجال الدين على الحكم، أو الخلط بين السياسة والدين، أو ترسيخ نظام سياسي طائفي أو مذهبي، أو نشر أفكار التعصب، وهذا يعني أن قادة التنوير العلمانيين الأوروبيين لم يكن هدفهم رفض الدين، بل ترسيخ الحرية والعقلانية. وقد لخص الموقف إيمانويل كانط، فيلسوف التنوير في النصف الثاني من القرن الثامن عشر قائلا: «إن عصرنا هو عصر النقد الذي يجب أن يخضع له كل شيء بما في ذلك العقائد الدينية»[6]. ويمكن الإضافة، من واقع التجربة التاريخية، بأنه نقد التاريخ السياسي للممارسة الدينية وليس المقدس فيها. وقول إن النصوص المقدسة هي التي تفرض المشروعية على الممارسة الحياتية للدين فهذا الأمر يخضع للتفسير والتأويل لرجال الدين والمؤسسات الدينية، من هنا كان لا بد من إبعاد الدين عن السياسة حتى لا يتماس المقدس فيه والتاريخ السياسي للتيارات الدينية، وقد أدى ذلك إلى مشكلات بدأت بالتعصب ومرت بالتطرف وانتهت بالإرهاب كما هي حال العرب والمسلمين في عصرنا. إن أوروبا قد انتقلت من واقع لاهوتي سياسي إلى العقلانية والعلمانية، وحلقة ذلك الانتقال كانت التنوير.

الثورة الفرنسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

«إثر الثورة الصناعية، كان التحديث بريطانيا والحداثة فرنسية». ماذا يعني ذلك؟

«إذا كان الاقتصاد في القرن التاسع عشر قد تشكل على نحو أساس تحت تأثير الثورة الصناعية البريطانية، وأن السياسة والأيديولوجيا في ذلك القرن قد تشكلتا بتأثير من الفرنسيين، فإن بريطانيا قدمت لهذا العالم نموذجا للسكة الحديد، والمصانع، وهما الأمران اللذان يمثلان المادة الاقتصادية المتفجرة التي فتحت باب البنى الاقتصادية والصناعية في العالم غير الأوروبي على مصراعيه. غير أن فرنسا هي التي بدأت ثورات ذلك القرن ووجهتها بأفكارها التي هي أفكار الثورة الفرنسية 1789 خصوصا الفكر الليبرالي والراديكالي الديموقراطي أمام العالم، كما طرحت المثال الأول للقومية، وقدمت فرنسا للعالم القانون الدستوري والتنظيم العلمي والتقني. كان ذلك هو الإنجاز الذي حققته الثورة الفرنسية»[7]، وحققت للبشرية بعد ذلك الكثير.

لقد كانت للثورة الفرنسية رسالة، وقد غيرت هذه الرسالة العالم. أما الثورة الأمريكية قبلها فلم يكن لها تأثير إلا في أمريكا، وكانت للثورة الفرنسية آثار فكرية في العالم العربي والإسلامي[8]. وما تجربة التحديث في مصر في عهد محمد علي باشا (1769 - 1849م) في النصف الأول من القرن التاسع عشر ببعيدة عن ذلك التأثير.

إن دعاة الإصلاح في العديد من دول العالم قد استلهموا مبادئ الثورة الفرنسية في حركاتهم الإصلاحية، وكان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر في التحولات التي حدثت في أوروبا وغيرها في القرنين التاسع عشر والعشرين[*].

لقد تعرضت أوروبا في أثناء النهضة وبعدها، ومنذ بداية الحداثة والتحديث وعلى جميع المستويات الفكرية والسياسية والاقتصادية، إلى تحول عميق وصل إلى حد القطيعة الجذرية مع ماضيها بداية بالإطاحة بالإقطاع، ومظاهر القمع، والتبشير بميلاد العالم الحديث بالحرية وإعمال العقل والتطور العلمي والإصلاح الديني، وظهور الرأسمالية[9]. وإن ظهور مشروع الاستشراق، وهو مشروع ثقافي

(*) إن التحولات الفكرية للثورة الفرنسية هي التي أدت إلى إلغاء الإقطاع في أوروبا.

سياسي غربي كما رآه إدوارد سعيد (1935 - 2003م)، له أهداف محددة، ثم رُوج وقُدم على أنه مشروع حداثي لاكتشاف الشرق، وضمن التعددية الفكرية والثقافية، وهو يحمل أكثر من هدف، واستخدام أكثر من وسيلة. يقول إدوارد سعيد في كتابه «الاستشراق»: إن الغرب استهدف الشرق لاحتلاله واستغلاله في أنانية، فلم تكن رسالته حضارية إنسانية تجاه الشرق. وباتصاله بالشرق اكتشف تراث شعوبه، وعمل على اكتشاف تاريخه الفكري والعقائدي ليحكم قبضته عليه، وأسهم ذلك في تطور فكر الغرب وحداثته، وأن انحياز الغرب ضد الشرق جاء أيضا بسبب غيبة فعالية الشرق، وهذا ما صُحح في مرحلة ما بعد الاستعمار باعتراف الغرب[10]. ويمكن القول إن مشروع الاستشراق هو جزء من الحداثة على الرغم مما يحمله من سلبيات رافقت رحلته التي امتدت قرونا مواكبا لعملية الحداثة في الغرب.

ولا جدال في أن الحداثة الغربية والأوروبية بخاصة قد استفادت من اتصالها وتواصلها مع الشرق، ولا في تأثر الشرق بالتطور والتقدم الأوروبي والغربي عموما سواء كان ذلك في ميدان الفكر أو الاقتصاد أو السياسة. والواقع في دول هنا وهناك يشهد على مثل ذلك التأثير والتأثر، لكن الآثار الاستعمارية كانت سلبية أكثر منها إيجابية.

وفي مجال النقد، يرى البعض أن التنوير والتحديث والحداثة الأوروبية قد أدت كذلك إلى مرحلة تاريخية خطيرة هي مرحلة الاستعمار، ولم يستطع ذلك الفكر أن يجنب البشرية ويلات تلك المرحلة، وأبرز علاماتها ونتائجها الحربان العالميتان الأولى والثانية، والآثار التي نتجت عنهما، والتي كانت في أغلبها سلبية، ومثلت كوارث دفعت الشعوب ثمنها. أيضا ينبغي ملاحظة أن الحداثة والتحديث الأوروبية كانت في دولها وليست في المستعمرات، وإذا كانت هناك إيجابيات فقد حدثت رغما عن إرادة القوى الاستعمارية.

وفيما يلي استعراض ملخص لحركة الاستعمار في التاريخ الحديث والمعاصر، لكن من المهم القول إن التنوير والحداثة قد أفضيا في النهاية إلى القضاء على الاستعمار، ولو أن بعض آثاره مستمرة؛ فحركة التنوير والعقلانية والحداثة ستضع حدا لكل تلك الآثار.. المهم هو كيف نتعامل مع ذلك التطور الحداثي.

حركة الاستعمار في عصر الكشوف الجغرافية

لقد كانت للكشوف الجغرافية أهدافها الأساسية بالوصول إلى مناطق الذهب والتوابل في الغرب والشرق، وترتب على ذلك الاحتكار الاقتصادي والسياسي والعسكري لإسبانيا والبرتغال، وللحفاظ على ذلك حدثت السيطرة على طرق المواصلات والموانئ والمناطق التي تتوافر فيها تلك الثروات، ولم يسلم الوطن العربي من ذلك الاستعمار بحكم موقعه في وسط القارات، وقد مثل ذلك جسرا للعبور بين الشرق والغرب وحدث ذلك في القرن السادس عشر الميلادي[11].

وكان للخليج العربي نصيب من السيطرة البرتغالية في القرن السادس عشر نظرا إلى أنه يقع على الطريق البحري المؤدي إلى شبه القارة الهندية. ولتجارة الخليج أهمية في اقتصاد المنطقة والعالم في ذلك الوقت، ولما كان النشاط الاستعماري الذي ترتب على الكشوف الجغرافية بحريا؛ فإن الخليج العربي قد أدى دورا مهما، وكان هدفا لتلك القوى الدولية مثل البرتغال، ومن ثم القوى الأوروبية الأخرى.

حركة الاستعمار بعد الثورة الصناعية

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وعندما قامت الثورة الصناعية في أوروبا منطلقة من بريطانيا، أصبحت بالضرورة لها متطلبات؛ لأنها كانت متطورة. فقد تطلب الأمر مواد خاما لذلك التطور الصناعي، وأيديا عاملة رخيصة، وأسواقا لتصريف منتجاتها، وهذا يعني أنها كانت نهضة اقتصادية ترتبت عليها تحولات ونشاطات سياسية وعسكرية مثلت المرحلة الثانية من الاستعمار في القرنين التاليين، التاسع عشر والعشرين، ونتج عن ذلك احتلال وقمع ونهب للثروات، واحتكار وصراع وتنافس صاحب وأعقب تلك الحركة التي أدت إلى مرحلة الاستقلال والتحرر للشعوب من قبضة الاستعمار، ودفعت شعوب المناطق المستعمرة ثمنا باهظا لتحقيق ذلك.

وكان لا بد من التوقف عند مسألة الاستعمار الذي مر تاريخيا بمرحلتين: الأولى: قبل الثورة الصناعية في أوروبا وكان نتيجة للكشوف الجغرافية، ثم المرحلة الثانية: بعد الثورة الصناعية - التي اختلفت متطلباتهما في المرحلتين - وهي الأخطر. إن دخول العصر الصناعي جعل أوروبا والعالم يخرجان من العصر الزراعي الذي شهد

تجارة الرقيق الغربية. وكان الاستعمار حاجة ملحة للدول الأوروبية ترتب عليها بناء أساطيل بحرية تجارية، وقوة عسكرية، واحتلال وسيطرة على مناطق شاسعة من العالم، وترتب على ذلك ظلم وقمع واستنزاف للثروات وتسلط خلق حالة من الرفض بعد الشعور بالظلم أوجدت حركات تحريرية في المناطق التي استُعمرت. وللحقيقة، لا بد من القول إن الدول الاستعمارية لم تنقل إلى المستعمرات إيجابيات التطور لديها. وعلى الرغم من ذلك فإن المستعمرات قد استفادت من بعض التطور في الدول الاستعمارية رغما عنها بإقامة مشروعات استعمارية استفادت منها المستعمرات مثل الموانئ، والسكك الحديد، والأحزاب السياسية، والدساتير، ومشروع حفر قناة السويس وغيرها. ولعل العلامة البارزة في التطور في أوروبا أو خارجها ترجع اقتصاديا إلى ظهور النفط في القرن التاسع عشر، والتطور العلمي منذ نهاية ذلك القرن، ثم الثورة التكنولوجية المعاصرة منذ منتصف القرن العشرين، وقد تكون كذلك الثورة المعلوماتية والاتصالات والعولمة منذ عقود. ويمكن الاستنتاج من دراسة التجربة الأوروبية أن أوروبا قد تطورت بالعلمانية، وأصبحت دولها نموذجا لتجارب إنسانية لدول أخرى في العالم إذا أرادت أن تتطور اقتصاديا وسياسيا وفكريا وعلميا واجتماعيا.

إن المجتمعات النامية تعيش حالة من الاضطراب الفكري والسياسي مثل مجتمعاتنا العربية، وهي بحاجة إلى دراسة تجارب الآخرين للاستفادة منها. والأفضل دراسة تجارب الدول الأكثر تقدما للاستفادة من تقدمها. ونعتقد أن أكثر التجارب الإنسانية تقدما وأعرقها في عصرنا هي تجربة الدول الأوروبية.

يبقى السؤال قائما: كيف ولماذا تطورت أوروبا؟ إن محاولة الإجابة عن هذا السؤال تفتح آفاقا فكرية لمسيرتنا نحو الحداثة؛ فنحن نمر بمرحلة تاريخية أحوج ما نكون فيها إلى ذلك، وكلما زاد تخلفنا زادت انتقاداتنا للآخرين خصوصا أوروبا، ونعلّق مشاكلنا على شماعة الآخرين لنخفي تخلفنا باتهام الآخرين والفكر الذي يحملونه، وآخر تلك الاتهامات أو النقد للفكر الأوروبي والغربي عموما هو أزمة العقلانية على الرغم من أن العقلانية ليست حكرا على أوروبا، لكن منبعها كان من تلك القارة في العصر الحديث. هي عالمية، وقد حملها الفكر المتقدم للشعوب الناهضة ولايزال. وكانت العقلانية وراء الحضارات التي شهدتها البشرية في التاريخ.

الرأسمالية حقيقتها ودورها

بعد دخول الرأسمالية الاقتصاد العالمي، وممارستها بمؤسسات وشركات، واحتكار لفترة زمنية طويلة منذ سقوط الإقطاع في الغرب، لم تنجح الرأسمالية في حل مشكلات التخلف والأزمات الاقتصادية في البلدان غير الرأسمالية، حيث النهب المبرمج والمخطط له لثرواتها ومواردها، والسكوت على سياسات اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في دول العالم الثالث التي كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة، وإن رهان الدول الرأسمالية على التنمية في دول العالم الثالث هو بسقوط الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي. إن الرأسمالية تحمل في مفهومها ومضمونها بذور الاحتكار والهيمنة والربح ربما على حساب القيم الأخرى أخلاقيا وإنسانيا[12]. وعلى رغم أن حالة البلدان المتخلفة تزداد تخلفا من الناحية الاقتصادية لأسباب كثيرة، منها زيادة عدد السكان وسياسات الدول الغربية الرأسمالية وزيادة البطالة... إلخ، فإن هناك نموا رأسماليا في بعضها أو في بعض مؤسساتها، خصوصا تلك التي تملك إدارة سليمة تسعى إلى التطوير والتقدم، أو لنقُلْ تملك رؤية استراتيجية للتنمية. وهي محدودة، بيد أننا شهدنا في الفترة القريبة الماضية تطورا رأسماليا في عدد من الدول مثل: ماليزيا وكوريا الجنوبية وغيرهما، لكن حتى اللحظة لا يبدو أن هناك بديلا عن الرأسمالية على الرغم من مشكلاتها التي لا تقتصر على تأثيرها في دول العالم الثالث فقط، ولكن أيضا في دولها وشعوبها. ويبدو أن نظرية فوكوياما (1952 حتى الآن) في كتابه «نهاية التاريخ» لم تتحقق بعد، وهي القائمة أساسا على انتصار الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى أولئك الرافضون لنظريته لم يتمكنوا من التبشير بالبديل؛ فالرأسمالية لها أمراضها وهي إحدى مشكلات العصر؛ فالصراع الأيديولوجي وصراع المصالح من سماتها. وقد بلغ هذان الصراعان أوجهما في النصف الأول من القرن العشرين، بحربين عالميتين كان ميدانهما السياسي أوروبا الحداثة والتحديث.

لقد شوهت الحربان العالميتان الأولى والثانية في النصف الأول من القرن العشرين الحداثة والتحديث، بالإضافة إلى ما فعله الاستعمار الأوروبي قبل ذلك وبعده.

لقد وصلت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا إلى هذا المستوى من التطور مع الحرب العالمية الأولى وبعدها، كما وصلت إليه اليابان، وبقية دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ووصل إليه الاتحاد

السوفييتي وأوروبا الشرقية في الخمسينيات من القرن العشرين[13]. واليوم سقط الاتحاد السوفييتي، وانفردت الولايات المتحدة بقيادة أحادية للعالم، بيد أن التطور والتحديث الأوروبي أكثر صلابة وأصالة، وقد وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة من التطور التكنولوجي في الوقت الذي لايزال فيه العالم العربي يمر بمرحلة الحروب الأهلية الإثنية، والتخلف الذي طال أمده. ويرى فوكوياما أن المجتمعات الحديثة تنعم بدرجات من الحرية في مستوى اقتصادياتها الرأسمالية، كما أن انتشار التحديث الاقتصادي عن طريق التكنولوجيا يسهم في خلق دوافع قوية لقبول الأطر الأساسية للثقافة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، وبرأيه لا يوجد طريق آخر يقود إلى المعاصرة والتحديث غيرها. إن فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ» قد أعطى أهمية لفكر كانط وهيغل وغيرهما في مسألة التحديث، مع التركيز على الحرية والمساواة اللتين حملتهما الثورة الفرنسية للعالم، وأصبح هناك تأثير لليبرالية والعلمانية الأوروبية في التحديث الأوروبي عالميا[14].

لقد حدث التحول الاقتصادي الكبير بعد الحرب العالمية الثانية، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تُعرض بنيتها التحتية للإصابة من جراء الحرب، وتسعَ لمساعدة أوروبا، ومن ثم العالم الثالث إلا لهدف رئيس هو مواجهة الاتحاد السوفييتي، بمعنى تنمية الرأسمالية في العالم لمواجهة الشيوعية، وكان هذا هدفا استراتيجيا. من هنا بدأ التحديث ولكن بحذر حتى لا تنمو الدول المتخلفة على حساب الدول الرأسمالية[15].

وارتبط دور المجتمع التقليدي الإقطاعي في أوروبا بميلاد الرأسمالية، وانعكس ذلك على الدول الأخرى في الشرق والغرب، ومنها الشرق الأوسط، بتأثير الرأسمالية وليس بانتقال الرأسمالية إليها. وقد كان عنوان النظام الرأسمالي العلمانية العقلانية ومن ثم النظام الديموقراطي، فاهتزت الأرض تحت النظام التقليدي الإقطاعي. لم ينهرْ ولكن نتجت تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية[16]. ولجأ الأصوليون الإسلاميون بعد سقوط دولة الخلافة الإسلامية العثمانية إلى مصطلح بديل لـ «التحديث» هو «التغريب». وهناك فرق بين مفهومي المصطلحين، لكن مصطلح «التغريب» وجد مجالا للانتشار وسط مجتمع متخلف ليس فيه إلا نخبة تحديثية في النصف الأول من القرن العشرين. ولا بد من توضيح أن

«التحديث» بالمفهوم الغربي وجد معارضة من فئات ورموز يسارية ماركسية وقومية خوفا من أن تحمل مبادئُ التحديث ثقافة استعمارية في فترة كان فيها الاستعمار بكل أشكاله مسيطرا على الأقطار العربية، وتعج هذه الأقطار بحركات الاستقلال. وعلى الجانب الآخر هناك حركة صهيونية تعمل جاهدة لاحتلال فلسطين، وإقامة الوطن القومي الصهيوني، وهي مدعومة من الغرب. لكن الأمور كانت واضحة لدى عدد من القوى السياسية بحيث كانت تفرق بين «التحديث» و«التغريب»[17]. وبطريق غير مباشر، يتضح هنا عدم التفريق بين «الحداثة» و«التحديث»، ونختلف مع هذا الرأي.

التحديث اليوم

تبرز نظريات التحديث أيضا بانتقال التكنولوجيا المتقدمة والأشكال المؤسساتية الحديثة الخاصة بالعمل والإنتاج الصناعي والمواقف الحديثة إلى المجتمع. وعندما نتحدث عن التحديث في عصرنا فإننا إزاء ثورة أخرى هي الثورة التكنولوجية والعولمة، وهذه الثورة مرحلة متقدمة من التحديث، بيد أنها تحدث بوتيرة سريعة وإنتاجية مذهلة وجديدة فاقت كل مراحل التحديث السابقة، وبكل تأكيد هي نتاج حداثة فكرية وعلمية شهدتها وتشهدها البشرية منذ عقود. كما أن ذلك التطور المذهل قد ينتج تحولات ومتغيرات تاريخية تزعزع أسس النظريات الاقتصادية القائمة على الرأسمالية، والتي سادت فترة زمنية طويلة منذ سقوط الإقطاع في بداية العصر الحديث حتى اليوم. إن التطور التكنولوجي المعاصر جعل المجتمعات أقرب بعضها إلى بعض بالعولمة، وأصبح مصطلحا عليه أن العالم أصبح قرية واحدة، وأن ذلك يهدد القوميات والحدود، وأن الإنسان المعاصر لم يكتف بما لديه من موارد، بل يفكر في الفضاء واكتشاف كواكب أخرى غير الكرة الأرضية!

لقد سقط الإقطاع، وسقطت الشيوعية، وسادت الرأسمالية، والثورة التكنولوجية، لكن يبقى السؤال: هل هذه حتمية تاريخية أم أن التطور العلمي والحداثة والتحديث ستنتج لنا نظاما جديدا؟ وهذا السؤال تترتب عليه أسئلة أخرى عديدة ومحيرة: فماذا سيكون حال البشرية عندما يتضاعف عدد السكان والموارد محدودة؟! وكيف تتعامل الدول النامية مع العاطلين عن العمل ومع تضاعف

أعدادهم؟ وكيف ستواجه الرأسمالية المهيمنة سلبياتها؟ وأسئلة أخرى قد تصعب الإجابة عنها لكنها مجال للبحث والتأمل[18].

أزمة العقلانية!

العقلانية هي استخدام العقل والعلم لتنظيم الحياة والمجتمع. طُبقت في المجتمعات الرأسمالية الغربية، وكانت قدرة المجتمعات الرأسمالية على ضبط الوضع السياسي والاجتماعي والثقافي في مرحلة تاريخية مصحوبة بمواجهة أزمة حقيقية بظهور الهوية والشرعية الوطنية والديموقراطية؛ ذلك أن صنع القرار لم يعد عقلانيا، بل أصبح سياسيا وإعلاميا[19]. ويعالج عدد من المتخصصين في الفلسفة مسائل الفكر المعاصر، مثل: ما بعد الحداثة والعولمة والتفكيك... إلخ. ونعتقد أنه ليس هناك شيء فيما بعد الحداثة؛ لأن التطور في الفكر لم يهدم الحداثة على الرغم من الأزمات التي تمر بها، وتلك الأزمات كائنة في المجتمعات النامية والمتخلفة لا في المجتمعات المتقدمة، مثلما أن أزمة العقلانية في صراعها مع التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا تعني تآكلها؛ فهي لاتزال فاعلة خصوصا في ظل التحديات التي تمثلها اللاعقلانية، ولن يكون هناك فكر يقول «ما بعد العقلانية»؛ لأن سمة التطور والتقدم تبنى على العقلانية، والتجارب الإنسانية أثبتت ذلك. والمثال الأوروبي والغربي عموما يؤكد ذلك حيث مرت تلك التجارب الفكرية بمراحل، كما أسلفنا، إلى أن ثبّتت العقلانية أقدامها هناك. وهي تتعثر في عالمنا العربي، لكنها حتمية مهما طال أمد الأزمات والاختلالات والتخلف. إن أزمة العقلانية عالمية، بيد أن حالتها أشد اضطرابا وضبابية وإعاقة في العالم العربي في عصرنا، وهي ليست كذلك مهما قيل عنها في المجتمعات المتقدمة؛ فلديها القدرة على البقاء والاستمرار والتطور.

العرب والحداثة الأوروبية

لقد دخل العرب الحداثة مع دخول العالم الأوروبي الحديث ديار العرب بجنوده وتجّاره وقناصله ورأسمالييه. وانتزع التاريخ الحديث والمعاصر العرب من استمرارية ثقافية وحضارية عاشوها على مدى قرون دافعا بهم إلى تحولات طالت مجالات مجتمعاتهم وثقافتهم، وبناهم السياسية جميعها ربطت بين العرب

والتاريخ العالمي. كانت الحداثة إشارة مرسلة إلى تطور تاريخي يعتمد على ثقافة جديدة وعقلانية في إدارة المؤسسات والمجتمعات تقوم على أساس علمي[20].

إن طرحا كهذا عن علاقة العرب بالحداثة الأوروبية يحتاج إلى تأمل ذلك النص، فهل هذا يعني أن الاحتكاك العربي الأوروبي، أو الاستعمار للعالم العربي، له إيجابيات وهو سيطرة وهيمنة واستغلال للموارد؟ هذا إذن يطرح مسألة الوجه الآخر للاستعمار، والذي لم ننتبه له ولم نعطه اهتماما مع تركيزنا على سلبيات ذلك الحدث الاستعماري للعرب، والذي استمر فترة زمنية طويلة، فما الوجه الآخر للاستعمار؟

لقد سيطر الاستعمار الأوروبي على دولنا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية وقبل سقوطها، وتآمر على فلسطين، وساعد على قيام دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي، وسيطر الاستعمار الاستيطاني الأوروبي على المغرب العربي والاستيطان الصهيوني في فلسطين، واستنزفت قوى الاستعمار طاقاتنا ومواردنا الاقتصادية، وقتل وشرد ودمر في دولنا الكثير في فترة الاستعمار والتي امتدت نحو قرن ونصف القرن من بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، وقبل وبعد ذلك.

هذا كله معروف وامتلأت به كتبنا التاريخية، بيد أن سؤالا يطرح نفسه في هذا الصدد: لماذا لم تكن هناك إيجابيات في المرحلة الاستعمارية في بلداننا استفادت منها شعوبنا في تلك الفترة أو بعد تحقيق الاستقلال، بدخول الحداثة والتحديث إلى وطننا العربي؟ سؤال يتحرج الكثيرون من طرحه أو حتى محاولة الإجابة عنه. ونحن هنا سنحاول الإجابة عن هذا السؤال، ونعرف مدى الحرج والتحدي لمثل هذه المحاولة، ولكن اقتناعنا بأن الوعي قد تطور لدى مثقفي الأمة، وكذلك الإيمان بالحوار في موضوعات حساسة كهذه، ليس لقلب الحقائق بل لفهم الحقائق التاريخية، وإعادة قراءة التاريخ لا لإعادة كتابته. ولنضرب مثالا من التاريخ الحديث والمعاصر على ما ذكرناه عن الوجه الآخر للاستعمار، نذكر شيئا عن الاستعمارين البريطاني والفرنسي لعدد من الأقطار العربية، بريطانيا في المشرق العربي وفرنسا في المغرب العربي. وفيما يلي تتضح الصورة التي تجسدت في واقع كان شاهدا على التحديث في الدول العربية:

أولا: إن الدول الاستعمارية عندما أقدمت على احتلال الدول العربية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كانت متقدمة، وكانت ديموقراطية،

يسودها نظام رأسمالي وليبرالي. لم تلجأ تلك الدول إلى نقل تجربتها الناجحة إلى الدول التي استعمرتها، بيد أن سياستها وعملها من أجل مصالحها أديا بالضرورة إلى بناء مؤسسات حديثة أسهمت في التحديث في الدول التي استعمرتها رغما عنها[21].

ثانيا: إن تغلغل الاستعمار الاقتصادي في الدول العربية أدى إلى نشأة الشركات والبنوك والموانئ وطرق المواصلات لخدمة مصالحه، وفي الوقت نفسه أدى إلى تحديث بعض الجوانب المهمة لتلك الدول التي استُعمرت.

وقد نشطت واشتهرت موانئ عديدة مثل: عدن والبصرة وبيروت وبنزرت وغيرها في فترة الاستعمار أكثر من نشاطها وشهرتها في فترة استقلال الدول العربية، التي امتدت منذ منتصف القرن العشرين حتى الآن(*).

ثالثا: التقدم النسبي لمصلحة الاستعمار في وسائل المواصلات البرية والبحرية كان كذلك لمصلحة شعوب الدول التي استُعمرت في المراحل التالية، بيد أنها لم تواكب التطور كما ينبغي في مجال السكك الحديد والموانئ وغيرهما.

رابعا: كان للاستثمارات الأجنبية دور في خدمة الاقتصاد الاستعماري، لكن بعد ذلك أصبحت المشروعات مهمة في اقتصاديات الدولة المستعمرة، ونضرب مثلا على ذلك مشروع حفر قناة السويس الذي كان مشروعا فرنسيا ثم بريطانيا ليصبح مصريا وطنيا، ويعد اليوم من أهم موارد مصر، المشروع الذي حمله نابليون منذ نهاية القرن الثامن عشر ونفذ في ستينيات القرن التاسع عشر.

والأمر كذلك عندما نعود إلى حملة نابليون على مصر في نهاية القرن الثامن عشر، وما حملته من مشاريع وآثار على الرغم من قصر مدتها التي لم تتجاوز ثلاث سنوات بل أقل من ذلك. لقد نقل الاستعمار الفرنسي آلة الطباعة إلى مصر لأول مرة وهي الأولى في الدول العربية، واكتشاف حجر رشيد وسر اللغة الهيروغليفية الفرعونية، ومعرفة أسرار الأهرام أصبحت لخدمة مصر وثروتها الآثارية، أضف إلى ذلك نقل القانون والدستور الفرنسي إلى مصر بعد ترجمته إلى اللغة العربية وعلوم أخرى[22].

(*) لقد أقدمت بريطانيا على بناء مدينة الأحمدي في الكويت في وقت مبكر، وكانت مدينة حديثة وجميلة في منطقة نفطية لأغراض خاصة بها، ولكنها أصبحت جزءا من تراث الكويت العمراني (انظر: النفط والتنمية في الكويت، جوناثان فراير، لندن 2006م، ص 64.

خامسا: في الجانب السياسي: إن فكرة الدول القومية هي تجربة أوروبية نقلها المثقفون العرب واستفادوا من التجربة الأوروبية. أضف إلى ذلك الدستور والقانون، ومسألة الحريات على النمط الليبرالي الأوروبي، والسماح المحدود في البداية لقيام الأحزاب السياسية وحرية التظاهر، وطرح موضوع حقوق الإنسان وغيرها، كلها كانت فكرا غربيا استفادت منه حركة التحديث العربية. وهناك آثار إيجابية للاستعمار في عدد من الدول العربية في المغرب والمشرق العربيين انقرض بعضها في مرحلة الاستقلال. لقد دُفنت بعض السكك الحديد في عدد من الدول العربية، وكانت أصلا مشاريع استعمارية، وقد كان شط العرب في جنوب العراق صالحا للملاحة تدخله السفن العملاقة التجارية والنفطية، ومياهه العذبة العميقة تخدم إيران والعراق، فما مصير شط العرب اليوم بضحالته وتلوثه وصعوبة استخدام السفن له؟! كما أن فكرة البنوك وتأسيسها في مصر والجزائر والخليج كانت استعمارية، ولكن هذا النظام قد خدم ويخدم وسيخدم هذه الدول في المستقبل.

نود كذلك أن نشير إلى أن فكرة الحداثة والتحديث هي فكرة وواقع أوروبيان، لكن الفارق أن الحداثة قد سبقت التحديث لديهم، والعكس حدث لدينا في مرحلة الاستقلال. ولو استفدنا من التجارب الإيجابية في تلك الدول المتقدمة لحققنا النهضة والتقدم لبلداننا[23]؛ لأن شروط النهضة يجب أولا أن تتوافر داخليا فيتفوق التجديد على التقليد ثم الاستفادة من تجارب الآخرين.

إن المشكلة تكمن في أننا إذا أردنا الاستفادة من تجارب الآخرين، فإننا ننسخ تلك التجارب وننقلها من دون أن نكيفها مع الواقع الذي يختلف بطبيعة الحال عن واقع الدول الأخرى العربية، مع مراعاة عامل الزمن.

المشروع العقلاني العربي

يرى كثيرون أن الأصل ثابت في الماضي، وأنه لا مناص من دراسة التراث، وتعددت رؤى المفكرين العرب المعاصرين بشأن التراث: ففريق كان يفهم الماضي فهما يتناسب مع ثقافته واتجاهه، وهم جيل النهضة العربية الذين رأوا أن مواجهة أسئلة الحداثة لا تكون إلا باستعادة التراث؛ ففيه عناصر القوة للرد على التحديات

الفكرية المعاصرة. بل ذهب هؤلاء إلى حد القول بأن تقدم الغرب كان نتيجة لاستفادتهم من تراثنا. أما الفريق الثاني فقد كانت دعوته إلى التأصيل ناشئة لا من رفض نموذج الحداثة الوافدة من الغرب بل من محاولة التفاعل الإيجابي معها، لكن هؤلاء تنبهوا إلى أن هذا النموذج لا يأخذ في الاعتبار الخصوصية للحضارة العربية الإسلامية، وهذا ما وجه الحداثيين العرب المسلمين إلى نقد الحداثة الغربية بأنها كونية لا تراعي خصوصيات ثقافات الشعوب، وكلا الاتجاهين رأى في العقلانية طريقا لفهم الحداثة الغربية وكذلك حداثة مجتمعاتها، ولكنهم في الوقت نفسه يكيفون العقلانية وفق فهمهم وثقافتهم؛ ولهذا دار الجدل بين المفكرين العرب حول هذه المسألة في التراث العربي الإسلامي، مثل أركون الجزائري (1928 - 2010) والجابري المغربي (1936 - 2010). لقد مثلت العقلانية إحدى أهم ركائز فكر الحداثة[24]، فما هي؟ وما دورها في الحداثة العربية؟ يرتكز مفهوم العقلانية على العلم والعقل والحياد المعرفي، وذلك يعني التحرر من المسلمات التاريخية بإخضاعها للنقد. والحداثيون العرب اليوم يرون في العقلانية سبيلا إلى تطور مجتمعاتهم، لكنهم لايزالون أسرى التراث والنموذج الحداثي الغربي.

إن العقلانية تعتمد على العقل والعلم، وتقوم على الحرية والنقد، وأصلها مشروع التنوير الأوروبي - الفرنسي خاصة، وقد سادت وانتشرت وأثرت لأنها قطعت صلتها بالماضي الإقطاعي الكنسي الأوروبي. واصطدمت بعقبات كبيرة في مجتمعاتنا لأنها مجتمعات تراثية ترفض، أو تتردد أو تخاف على موروثها الذي يسيطر عليه عبء التاريخ التقليدي.

لقد سبق أن أشرنا إلى أزمة العقلانية في الغرب، وهي فكر إنساني عالمي؛ لذلك فإن أزمتنا العقلانية جزء منها.

التنوير والأصولية الإسلامية

إن الموقف الأوروبي التنويري من الدين يختلف عن موقفنا في العالمين العربي والإسلامي، فعندما جاءت الحداثة إلى أوروبا حاربت تسلط رجال الدين ولم تحارب الدين، أما لدينا فإن الفهم الأصولي للدين وللحداثة مختلف كل الاختلاف[25]. حيث فهم ويفهم الأصوليون، وبخاصة تيار الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي،

أن موقف العقلانية والتنوير هو أنهما ضد الدين! وهذا غير صحيح، والتجربة الأوروبية أثبتت غير ذلك.

لقد بدأ تأثير التنوير والحداثة الأوروبية في العالم الإسلامي في عهد الدولة العثمانية، وخصوصا عصر السلطان سليم الثالث (1761 - 1808) في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، عندما بدأ اكتشاف أوروبا الحديثة من خلال الاحتكاك بالأوروبيين والفرنسيين خاصة بعد الثورة الفرنسية، وأصبحت مصر تستقبل أفكار الحداثة الأوروبية قبل غيرها منذ حملة نابليون عليها في نهاية القرن الثامن عشر[26]. وبدأت مظاهر الحداثة ووسائلها من الطباعة والقانون وغيرها تنتقل عبر البعثات الدراسية في عهد والي مصر محمد علي (1769 - 1849) في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومن مصر إلى الدول العربية والإسلامية الأخرى. لكن طبيعة الصراع بين الأصولية الإسلامية والحداثة مختلفة، ولذلك كانت عملية الإصلاح التي حمل لواءها جمال الدين الأفغاني (1838 - 1897) ومحمد عبده (1849 - 1905) في أواخر القرن التاسع عشر تقوم أساسا على النظرية التوفيقية بين الأصالة والمعاصرة، بين الإسلام وأوروبا الحديثة، مع اقتناع النظرية بفكرة الوحدة الإسلامية في الوقت الذي بدأ فيه تأثير أوروبا الاستعماري وما ترتب عليه في العالمين العربي والإسلامي مدة قرن ونصف القرن تقريبا.

مع تفكك الدولة العثمانية وتصاعد حركة التحدي الأوروبي بدأ رد الفعل أولا من جانب الحركات السلفية، فظهرت الحركة الوهابية في الجزيرة العربية ضد الفساد العثماني والبدع المخالفة للأصولية، ثم حركة عبدالقادر الجزائري (1808 - 1883) لمقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ثم الحركة المهدية في السودان، بعدها الحركة السنوسية في ليبيا. ومارس أغلب هذه الحركات مقاومة مسلحة ضد الغرب بروح الجهاد للدفاع عن الإسلام في العصر الحديث مع ظاهرة الإخفاق في تحقيق التحديث[27].

ظهرت التوفيقية في البيئات الأكثر احتكاكا بالحضارة والأكثر انفتاحا على المؤثرات الخارجية، كما أنها قبلت التعايش مع الحكم الأوروبي بخلاف السلفية التقليدية. وهدف التوفيقية هو خلق صيغة متوازنة بين قيم

الإسلام والحضارة الأوروبية الجديدة، فالتوفيقية هي لقاء آخر متجدد بين تراث الشرق الأدنى والعقل الأوروبي، لكن قوة التحدي الأوروبي الاستعماري والحضاري كانت أعظم من قوة التوفيقية الإسلامية. واستطاع الغرب تدريجيا أن يصفي الكيان العربي الإسلامي الموحد، وأن يفرض أسلوبه في الإدارة والتشريع، ونمطه في الاقتصاد، وأصبحت مؤثراته الحضارية تنفذ بقوة إلى المجتمعات العربية. ولما لم تنجح التوفيقية في مسعاها، كان الصدام بينها وبين الفكر العلماني الغربي، وهي حركة تجديدية ظهرت بعد سقوط الدولة العثمانية مثل تركيا الكمالية في العشرينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى الإصلاحات الغربية والعلمانية المسيحية العربية[28].

تحديث أم تغريب؟

يطول الجدل حول قضية شغلت المثقفين فترة زمنية طويلة وبخاصة بعد سقوط الدولة العثمانية، إذ أزيحت مظلة الخلافة ليجد الإسلاميون أنفسهم أمام تحدٍ أدى إلى تأسيس حزب الإخوان المسلمين في مصر في نهاية العشرينيات من القرن العشرين ليركز على هدف استراتيجي مفاده أن ما يحصل في العالمين العربي والإسلامي هو تغريب يهدد الدين الإسلامي ولا بد من مواجهته. وفي المقابل، فهم العلمانيون والليبراليون العرب والأتراك وغيرهم أن الذي يجري هو عملية تحديث شوهها الغرب باستعمار هذه الأقطار وبعدها دار الجدل، وبخاصة بعد أن ألّف طه حسين (1889 – 1973) كتابه: «مستقبل الثقافة في مصر»، ولخص رأيه بأن علينا أن نصبح أوروبيين في كل شيء[29]، وكانت رؤية قوية وحادة، وهي نابعة من اقتناع أساسه النهج الذي سلكه الأوروبيون، فكانت الحداثة وكان التقدم. وطه حسين لا يمثل مصر وحدها، بل يشمل ذلك موقف العرب والمسلمين، وهو رأي مفكر من هذه الأمة وأحد رموز الحداثة فيها. وقد اتُّهِم طه حسين بالتغريب من قبل أصحاب الأيديولوجية الإسلامية السياسية بينما كانت دعوته حداثية، وما يميزها أنها كانت جريئة وحاسمة. وتقييم الواقع العربي والإسلامي منذ ذلك الوقت إلى اليوم والذي هو في عموميته ثقافة وتراثا مع تيار الإسلام السياسي بأن ما يحصل من تأثير أوروبي هو تغريب، ولهذا بقينا ندور في الحلقة المفرغة لأننا لم نفهم الحداثة، كما لم نجربها في الواقع إلا في حدود ضيقة.

لكن ذلك كان مهما في الثقافة العربية حيث يكون التحديث وتكون الحداثة كلما سنحت الفرصة لذلك، وهي شاملة للأدب والعلم والاقتصاد والسياسة.

وجاء المفكر الجزائري محمد أركون ليكمل المشوار في كتابه «الإسلام، أوروبا، الغرب» في وقت هيمن فيه الإسلام السياسي على الحياة في المجتمع العربي، وأصبح الوضع أكثر صعوبة في طرح أفكار تحديثية ربما كانت معاناة طه حسين في وقتها أقل إيلاما ومعارضة، على الرغم من أن أفكار طه حسين جاءت في فترة الاستعمار، وأفكار محمد أركون جاءت في فترة الاستقلال[30]! التي يفترض أنها أكثر مرونة وإيجابية. إن المشكلة كانت ولاتزال تكمن، عند طرح موضوع الحداثة، في عدم التفريق بين النهج الاستعماري العدواني وبين الحداثة في الفكر والعلم والثقافة والتحديث في الواقع؛ والأساس في ذلك هو الحكم المسبق على أن الغرب غرب والشرق شرق، ولا جسور وقنوات اتصال بينهما، بينما هذا ليس هو الواقع في عصر العولمة إذ التقارب كائنٌ بين الثقافات، ويجد المسلمون في الغرب أمنا وحرية أكثر من دولهم الإسلامية؛ ولذلك يجب عدم الخلط بين رفض التأثير السلبي للغرب وحتى للعولمة مع الحداثة التي تقود إلى التقدم[31]. فالعولمة ليست نسخة عن التغريب، والحداثة ليست مزيجا منهما، بل هي نهج يسبق ويواكب التحديث، ولا يمكن لأي مجتمع ينشد التقدم أن يدير ظهره له. علينا أن نقتنع بأن الحوار مع الآخر هو الطريق إلى الاستفادة من تقدمه، ولكن لا حوار من دون وجود ثقافة الحوار والاعتراف بالآخر واحترام رأيه حتى لو خالفنا الرأي. وقد تأخرنا كثيرا في إيجاد ذلك النهج والاعتراف به واستخدامه بين مثقفينا وإلا كيف نستفيد من الحداثة التي تقود إلى التقدم، ونحن لا نؤمن بالحوار مع رموزها ومفكريها لا بل مع تجربتها التاريخية الإيجابية.

لقد ألّف المفكر والمصلح المصري علي مبارك (1823 - 1893) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كتابا مهما عن نهضة أوروبا أسماه «علم الدين»، وهو مؤلَّف قصصي يصور فيه رحلاته إلى أوروبا واكتشاف حقيقة تطورها. حاول الكتاب أن ينقل للعرب الإنجازات الأساسية لأوروبا الحديثة في العلوم والفنون، ويتحدث فيه عن تاريخ المعرفة الأوروبية، والتاريخ السياسي خصوصا

لفرنسا، ويعرف جوانب التقدم لاسيما في المجال الاقتصادي[32] الذي ترتبت عليه تطورات سياسية وفكرية.

لقد كانت لمصر أهمية في الاحتكاك بالحداثة الأوروبية منذ بداية القرن التاسع عشر؛ لما تمثله مصر من ثقل فكري واستراتيجي على الوطن العربي عامة والمشرق العربي خاصة، ليس في ذلك الوقت فقط، بل حتى في تاريخنا المعاصر. إن طلائع طلبة العلم العرب إلى أوروبا منذ عهد محمد علي كانوا من مصر ثم من بلاد الشام، أولئك الذين تعرفوا على تقدم أوروبا، وحاولوا نقل الحداثة منها إلى بلدانهم.

المسألة لا تقتصر فقط على تأثير أوروبا المباشر وغير المباشر في العالم العربي، بل محاولات العرب التعرف على تطورها وحداثتها. وذكرنا أن مفكري عصر النهضة العربية الإسلامية أواخر القرن التاسع عشر مثل الأفغاني ومحمد عبده قد حاولوا التكيف مع تطور أوروبا باستبدال التوفيق بين حداثتها والإسلام بالصراع معها، وهذه كانت معادلة صعبة لكنها لم تكن لتخرج عن السلفية الإسلامية التي كانت تسعى إلى أن تعيش العصر، وتنحني للعاصفة التوفيقية؛ فهي في حقيقة أمرها ليست محاولة للاستفادة من تقدم أوروبا بقدر ما هي حاجز خائف من تأثيرها الجارف. ولم تكن لتخرج عن الإسلام السياسي، وأنها لم تتأثر بعلمانية أوروبا، أي أن التوفيقية الإسلامية استمرت في إقحام الدين في السياسة.

اضطلع العثمانيون الجدد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بمهمة التنوير في الإمبراطورية العثمانية بدءا بترجمة أعمال المتنورين الفرنسيين في القرن الثامن عشر مثل: فولتير ومونتسكيو (1689 - 1755) وروسو (1712 - 1778)... إلخ، وترجموا أعمال خيرالدين التونسي (1820 - 1890) ورفاعة الطهطاوي (1801 - 1873) إلى اللغة التركية، وساعدوا الحركة التنويرية العربية مؤيدين لها بهوية عثمانية على الرغم من ظهور إرهاصات القومية العربية في حينها[33]. ومنذ ذلك الوقت بدأت النزعة العلمية العقلانية لدى النخبة المفكرة والمثقفة العربية، ولكن نموها كان بطيئا ومحفوفا بالمخاطر في ظل ظروف اجتماعية لها تراث تاريخي طويل وعميق، إضافة إلى الظروف الاستعمارية التي كانت سائدة

في العالم العربي في تلك الفترة. ويمكن تحديد عدد من المدن العربية التي شهدت تلك النزعة مثل: القاهرة وبيروت وحلب، وبعدها جاءت مدن عربية أخرى. وبمتابعة التطور الفكري العربي والإسلامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين يمكن القول إن وضوحا فكريا وجرأة في قوله كان أفضل من وضعنا الحالي الذي بدأ منذ عقود، ذلك يعني ردة وتقهقرا ثقافيين وفكريين. إن سمة الحياة التطور والتقدم، لكن هناك فترات تتعرض فيها الشعوب إلى التقهقر بفعل عوامل عديدة تفقد فيها الشعوب فرصا تاريخية للتقدم وتتأثر الحداثة والتحديث لديها سلبيا[34]. ويمكن مقارنة ما كان يقال ويكتب في فترات ماضية أفضل مما يقال ويكتب اليوم، وهامش الحرية في السابق مقارنة به اليوم على الرغم من أننا نعيش فترة الاستقلال ولدينا أطنان من الكتابة والكلام عن الديموقراطية، وبذلك يمكن القول إن حال العرب اليوم هو أنهم يعيشون في مرحلة ما قبل الحداثة. وإذا عرفنا أن فترة الحداثة طويلة في عمر الدول، والحداثيون اليوم يفكرون في مرحلة ما بعد الحداثة، فإننا سنعي أن أمامنا معركة طويلة باتجاه الحداثة بعد التحديث الذي حدث ويحدث في بعض أقطارنا، وأن المثقفين والمفكرين يمارسون دورا استثنائيا في هذه المرحلة التاريخية.

الحداثة في الفنون والآداب

الحداثة هي التجديد والجديد والإبداع فكريا وثقافيا كما ذكرنا. يقول شوقي بغدادي عن الحداثة في مجال الفنون والآداب: «الحداثة في الفنون هي نتيجة جهود إبداعية لبشر متميزين، وهي جزء من حركة تاريخية في ميدان الاقتصاد على يد الطبقة البورجوازية في أوروبا التي واجهت الإقطاع والكنيسة، وكانت نتيجة ذلك الصراع هي الثورة الفرنسية في العام 1789، التي ترتبت عليها متغيرات مهمة في ميادين الحرية والإبداع ومن ثم النظام الديموقراطي، ولا تدرس ظاهرة الحداثة في أوروبا كما تدرس في أقطار شرق المتوسط وأفريقيا وآسيا؛ ففي كل منطقة لا بد من دراسة حركاتها الحداثية مع مراعاة خصائصها الحضارية والثقافية التي تتميز بها. والحداثة ضرورة حياتية لا بد منها على الرغم من وجود عقلية تقليدية تقاوم التجديد في كل زمان ومكان»[35].

ومفهوم الحداثة لا يقتصر على مجال الفنون بل الفكر والثقافة عموما. هي عملية شاملة متكاملة يترتب عليها تحديث في الواقع، وعادة ما تشهد معوقات هي من طبيعة الصراع بين التقدم والتخلف، ويؤدي المبدعون دورا مهما فيها، كما يؤثر الواقع الاجتماعي والثقافي والبيئي. ونظرا إلى طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها العرب في تاريخنا المعاصر فإن العرب لم يدخلوا الحداثة بعد(*).

على الرغم من بعض مظاهر التحديث التي شهدتها بعض دولهم، فإن الحداثة بمعنى التجديد والإبداع لا تستقيم مع فكر التخلف والتعصب الإثني، هي مرحلة مخاض لا نعرف مداها الزمني، ولكن بذورها تنمو ولو ببطء وصعوبة، نراها في الفنون والآداب وفي الثقافة عموما.

(*) إن دخول الحداثة يعني شيوع الفكر العقلاني، ويعني النهضة الحقيقية في الواقع، وهذا ليس هو الحال الذي يعيشه العرب اليوم. لكن الحقيقة أن هناك ومضات للحداثة في هذا الواقع.

2

الحداثة والتحديث في مصر واليابان والصين

العرب والتحديث

قلنا إن التحديث هو التطور باتجاه التقدم، وهو نقيضا للفساد والتخلف وغيرها من المصطلحات التي نستخدمها، ليس وليد اليوم بإرهاصاته، وقد مرّ التفكير فيه بمراحل في تاريخ العرب الحديث والمعاصر. وحقق التحديث بعض المكاسب على أرض الواقع، لكن الحداثة فشلت في العالم العربي، وأصبح التحديث في عالمنا المعاصر حتميا. وإن شعوبا عديدة في هذا العالم كانت تعيش حالة العرب نفسها، وحققت حداثة في فكرها وتحديثا في نهجها ومجتمعاتها أفضل من التجارب العربية في هذا الميدان. والسؤال هو: ما أسباب تخلف الحداثة

«لم يتردد اليابانيون والصينيون في نقد تراثهم الثقافي لمعرفة معوقات تطورهم، والاستفادة من إيجابياته، بينما تردد العرب في ذلك بفعل العامل الديني»

والتحديث في عالمنا العربي؟ بداية لا بد من استعراض تاريخي لمناحي التحديث، ثم نبدأ بعدها الإجابة عن السؤال بمقارنة أوضاعنا بتجارب الشعوب الأخرى في آسيا وليس في مكان آخر. فلنتعرف على التجارب الثلاث التالية وإنجازاتها:

أولا: الحملة الفرنسية على مصر 1798

ضمن المد الاستعماري الفرنسي خطط نابليون لاحتلال مصر، وأقدم على تلك الخطوة في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي. وعلى رغم أن الحملة الفرنسية لم تدم طويلا - إذ مكثت أقل من ثلاث سنوات - فإنها اعتبرت على المستوى الوطني حملة استعمارية كانت تهدف إلى مواجهة الاستعمار البريطاني من شرق السويس حتى الهند، وكُتب الكثير عن هذه الحملة، ولكننا هنا سنتعامل معها بطريقة مختلفة على الرغم من اتفاقنا مع الكتابات التاريخية على أنها حلقة في تاريخ الاستعمار الأوروبي في العالم العربي، وربما هي الخطوة الأولى له. ونعرف مسبقا ردود الفعل المتوقعة عندما نستخدم لفظ «إيجابيات» الحملة الفرنسية على مصر للإشارة إلى ما يلي:

1 - لم يعرف العرب الطباعة الحديثة حتى قدوم الحملة الفرنسية؛ فقد نقلها الفرنسيون لهم، وربما كانوا يريدون إظهار الوجه الحضاري لتجربتهم في المستعمرات.

2 - لم يعرف أحد حلا للغز اللغة الهيروغليفية الفرعونية حتى اكتشاف حجر رشيد على يد علماء الآثار الذين رافقوا الحملة الفرنسية على مصر.

3 - لم يكن أحد قد فكر في مشروع حفر قناة السويس، ووصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر، واختصار مسافة التجارة البحرية الدولية إلا من خلال مشروع حفر القناة الذي حمله نابليون، وتحقق بعد ذلك في ستينيات القرن التاسع عشر، وكان مشروعا استعماريا ثم أصبح مشروعا وطنيا مصريا.

4 - لم يعرف أحد من العرب القانون والدستور الوضعي الحديث إلا مع الحملة الفرنسية وبعدها؛ إذ بدأ العثمانيون وغيرهم بتقليد الغرب في هذا المجال، وأصبح اتجاها مطلوبا في عهد محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر[1]. وبغض النظر عن الأهداف الاستعمارية التي كانت وراء تلك الحملة والتي صاحبتها فإننا اليوم، عندما نؤرخ لتلك الأحداث، نرجعها إلى تأثير الحملة الفرنسية في مصر التي تشكل جزءا أساسيا من عملية التحديث في العالم العربي.

5 - الأمر لا يقتصر على ذلك، بل كان للفكر الأوروبي تأثير في النخبة المثقفة من المسيحيين والمسلمين في مصر والشام. وقد تحمل أولئك الرواد عبئا كبيرا في تلك المرحلة لتثبيت ونشر ثقافة التنوير.

ثانيا : دولة محمد علي 1805 – 1848

بعد التخلص من الحملة الفرنسية في بداية القرن التاسع عشر كان الصراع على أشده بين الإنجليز والمماليك والعثمانيين للسيطرة على مصر التي احتلت موقعا استراتيجيا وحيويا بالنسبة إلى تلك القوى في تلك الفترة، وكان كل منها يعتقد أنه قادر على ملء الفراغ والسيطرة عليها. واشتد ذلك الصراع بين تلك القوى إلى أن تمكن الوالي العثماني محمد علي من أن يسيطر على مصر باسم الإمبراطورية العثمانية، لكنه فيما بعد استقل بها، وبدأ توسعه من أجل إقامة إمبراطورية مصرية يحكمها هو وأبناؤه من بعده، فتوسع في السودان والشام والجزيرة العربية.

وأحدث محمد علي خلال حكمه إصلاحات مهمة شكلت تحديثا - وليس حداثة - لم يسبق له مثيل في مصر يمكن تلخيصه في الآتي:

أولا: بدأ محمد علي بإصلاح الجيش، لحماية استقلال بلاده، وذلك بتكوين جيش عصري كالجيوش الأوروبية، وبدأ بإقرار مبدأ التجنيد الإجباري، وضم إلى جانب الألبان، الذين ينتمي إليهم، مصريين وسودانيين. كما اهتم محمد علي بالأسطول البحري لمواجهة الحملات الأوروبية في البحر المتوسط، وكذلك كان من ضمن اهتماماته العسكرية إنشاء المصانع الحربية.

ثانيا: أراد محمد علي تأمين احتياجات الجيش، وذلك بالنهوض الاقتصادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنشيط الصادرات. وتحملت الدولة ذلك لغياب البورجوازية المصرية القادرة على تحمل تلك المسؤولية. وفي المجال الزراعي أقام السدود، ونظّم توزيع المياه والري، واهتم بالمحاصيل وفي مقدمتها القطن.

واهتم بالصناعة مثل تشييد مصانع الأسلحة، والسفن، بالإضافة إلى الصناعات العسكرية، وصناعة السكر والورق وغيرها[2].

ثالثا: بدأ محمد علي بإرساء دعائم التعليم الحديث، وقد بدأ التجربة في المدارس العسكرية، ثم شملت مراحل التعليم العام الابتدائي والثانوي، على غرار الدول الأوروبية

المتقدمة. وأنشأ المعاهد العليا لتخريج الأطباء والمهندسين والمختصين في الإدارة والقانون. وبدأت في عهده الترجمة من اللغات الأوروبية إلى العربية، وكذلك سعى إلى إرسال البعثات إلى أوروبا لدراسة مختلف العلوم. وكان لتطور التعليم في عهده تأثير جوهري في الثقافة بمصر التي انفتحت على حضارة الغرب، ودعّمها بإنشاء دار الطباعة في العام 1822، وبدأت الصحافة تصدر في عهده وفي مقدمتها كانت «جريدة الوقائع» المصرية في العام 1828 التي كان لها دور ريادي في دعم النشاط الثقافي والفكري في مصر[3].

ومن أبرز من أرسلهم محمد علي للدراسة في الخارج رفاعة الطهطاوي الذي عاصر عهد محمد علي والخديو إسماعيل، فدرس القانون في فرنسا، وهو أول من ترجم الدستور الفرنسي، وكذلك اطّلع على النتاج الفكري الأوروبي. وبعدما عاد إلى مصر وألّف كتابه المشهور «تخليص الإبريز في تلخيص باريز»، وكان لأفكاره أثر في النهضة العربية الحديثة بوصفه رائدا من روادها، وكان يركز على ما في التراث العربي والدين الإسلامي من فكر يتعلق بالحرية والمساواة اللتين كان يعتقد أنهما سر تقدم أوروبا. وتكاد الدراسات تجمع على أن تجربة محمد علي في مصر كانت تحديثية رائدة، وأن أسباب فشلها عديدة، منها: غياب الفكر السياسي الإصلاحي الديموقراطي إذ لم تُطوِّر تلك الإصلاحات، وتركيزه على الجانب العسكري، أضف إلى ذلك التحديات الداخلية والخارجية، فالداخلية تتمثل في مراكز القوى التقليدية في مصر والمناطق الأخرى التابعة لها في الشام والسودان والجزيرة العربية، والخارجية تتمثل في التحدي الأوروبي الذي كان يرى في مشروع محمد علي التحديثي خطرا على مصالحه الاستعمارية في الشرق الأوسط[4]. كما استنزف محمد علي طاقته في الحروب الخارجية.

رابعا: أما الإصلاحات الأخرى في مجال الإدارة فقد كانت نتيجة للإصلاحات في الاقتصاد والتعليم والجيش.

وتعتبر تجربة محمد علي في مصر، مهما قيل عنها وما رافقها ونتج عنها من سلبيات، تجربة تحديثية، لا بل أول تجربة تحديثية جاءت في العالم العربي في العصر الحديث.

فشل الحداثة والتحديث في مصر

لقد كانت تجربة التحديث في مصر في عهد محمد علي تجربة تستحق الدراسة والتأمل، أو محاولة للإجابة عن أسئلة أساسية مثل: هل كان التحديث في مصر

يهدف إلى بناء قوة تخلف الإمبراطورية العثمانية التي بدأت تُطمّس ملامحها في حينها؟ ثم السؤال المحير الذي يقول: لماذا فشل التحديث في مصر بعد وفاة محمد علي ودخلت مصر نفقا مظلما من الديون والمشاريع الاستعمارية ثم الإفلاس؟ ونكتشف بعد فترة من الوقت أن الإجابة عن السؤال تكمن في إشكالية التحديث التي كانت من دون حداثة تركز على رؤية استراتيجية. ذلك يعني أن الحفاظ على التحديث واستمراره يتطلب فكرا مستقبليا بعيد المدى، وهذا لم يحدث لأسباب موضوعية تتعلق بسياسة محمد علي وأهداف التحديث في عهده، وظروف التدخل الأجنبي، وحالة الدولة العثمانية حينها. وفشل ذلك التحديث لم يكن الوحيد في تاريخ العرب الحديث والمعاصر؛ لأن المشكلة هي أن يقوم التحديث في مجتمعات متخلفة، ويكون أغلبه بجهود ومن دون حداثة فكرية استراتيجية.

تحديث اليابان - عهد الإمبراطور مايجي

تولى الإمبراطور موتسوهيتو (1852 - 1912) الحكم في اليابان في العام 1868، وسمي باسم الإمبراطور «مايجي» (أي المصلح أو العادل أو المستنير).

وبدأت الإصلاحات في البلاد في عهده الذي استمر نحو أربعة عقود، وساعدته في ذلك حركة الساموراي(*) المؤيدة له، وجوبهت قرارات الإصلاح بردود فعل لكنه تغلب عليها، كما كانت هناك تحديات استعمارية غربية. وشمل الإصلاح الإدارة والجيش والتعليم والصناعة، والتف اليابانيون حول حركة الإصلاحات، واستفادت حركة الإصلاح في اليابان في عهد مايجي من التطور في الغرب في المجال الديموقراطي والقضائي مع أخذ الخصوصية القومية اليابانية بعين الاعتبار. ويعتقد اليابانيون أن الإمبراطور سليل الآلهة، وأب لجميع اليابانيين بوصفهم عائلة واحدة، في دولة مركزية واحدة.

إن معركة الحداثة والتحديث في عهد مايجي كانت تحمل في طياتها تبدلات اجتماعية وثقافية كبيرة[5]. فقد أدت إلى الحد من الامتيازات الطبقية التي كانت

(*) حركة الساموراي: نسبة إلى أسرة حكمت اليابان منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي لمدة قرنين ونصف القرن، إذ تبنى اليابانيون فيها مبادئ الكونفوشيوسية، وهي مذهب الاستقلال العقلي الذاتي وتطور الحكمة والتأمل، واسترضاء قوى الطبيعة.

سائدة في اليابان، وما يهمنا هو كيف كان تأثير تلك الإصلاحات في المستوى الثقافي؟ إن القوى الثقافية اليابانية كانت على علاقة بالثقافة الغربية طوال مرحلة ما قبل التحديث، لكنها على الرغم من ذلك كانت ضعيفة. ومع الإصلاحات بدأت النهضة التعليمية في اليابان، وبدأ معها الاحتكاك الحقيقي بالغرب والاستفادة منه، ونذكر على سبيل المثال، في العقد الأول لإصلاحات مايجي، أنه تُرجم عدد كبير من الكتب الأوروبية والأمريكية والصينية لأغراض الدراسة الأكاديمية والبحث العلمي، واستُقدمت أعداد متزايدة من الأساتذة والخبراء والباحثين والمستشارين الأجانب للعمل في مؤسسات التعليم اليابانية، وقد كان زعماء الإصلاح شديدي الحرص على تعليم اليابانيين العلوم والتكنولوجيا العصرية.

اللافت للانتباه في التجربة الإصلاحية اليابانية، خصوصا في مجال الثقافة أو الحداثة عموما، هو أنها لم تقف عند حدود الاقتباس أو النقل عن الدول الغربية، بل انتقلت إلى استيعابها، ومن ثم الإنتاج الذاتي. وعندما توافرت لليابان القيادة السياسية المستنيرة والنخبة المثقفة التي تشربت ثقافة عصرية عميقة من دون الانقطاع عن ثقافتها الوطنية وتاريخها وتأييد الشعب لها، استطاعت تحقيق نهضة متميزة في التحديث غير قابلة للارتداد. وهي من التجارب الأولى خارج نطاق تجارب التحديث الغربية[6]، والثانية بعد تجربة محمد علي في مصر.

اليابان بعد الحرب العالمية الثانية

إذا كانت هذه بداية الحداثة والتحديث في عهد الإمبراطور مايجي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإن اليابان قد أصبحت دولة قوية واستعمارية. ومن دون الدخول في مسألة صراعها مع الصين والغرب في الحربين العالميتين، ومادام تركيزنا على الجانب التحديثي والثقافي، فإن اليابان قد دُمرت في الحرب العالمية الثانية بإلقاء القنابل الذرية عليها. ولم تكن الولايات المتحدة لتصل إلى هذا الحد من استخدام هذا السلاح إلا بعد أن تيقنت بأن اليابان لم تصبح قوة في الشرق يحسب حسابها على المستوى العسكري فقط، بل أصبحت قوة حضارية في كل المجالات، ولم يتصور أحد أن تنهض اليابان من جديد وبهذه السرعة بعد الحرب العالمية الثانية. كان ذلك التحدي دافعا لتحولها إلى دولة صناعية، وقلعة

ثقافية وحضارية في الشرق تنافس وتضاهي الدول المتقدمة ليس في الشرق فقط ولكن في الغرب أيضا.

إن حداثة اليابان المعاصرة وتحديثها ونهضتها مدينة لنظامها التعليمي، كيف؟ لقد أصبح التعليم هو الذي يحدد دور الفرد ومركزه في عصر التفوق الياباني المعاصر. لا شك في أن معدلات التعليم العالية ومستوياته الممتازة من أهم الأسباب التي تقف وراء نجاح اليابان وتقدمها، ومن الطبيعي أن تركز اليابان على التعليم؛ لأن هذا التركيز إنما ينبع من مصادر حضارة شرق آسيا؛ فقد فعلها الصينيون قبلهم، وكذلك محمد علي في مصر، ولكنها نجحت في اليابان وفشلت في مصر.

لقد نجح التعليم في اليابان في خلق قيمة المساواة في التعليم والعمل، وأصبح النظام التعليمي هو الأساس في اختيار القيادات اليابانية، وكان يتوافق مع الاحتياجات الوطنية التنموية. وركز النظام التعليمي الياباني على المهارات والمرحلة الفنية المتوسطة أكثر من غيرها من المراحل، وكان الهدف هو خلق كوادر بشرية مؤهلة للصناعة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أعاد الأمريكيون احتلال اليابان، وأعادوا بناء نظام اليابان التعليمي ليتوافق مع المفاهيم الأمريكية، وأصبح نظاما إلزاميا ومجانيا قضى على نظام التعليم الخاص بالصفوة، وذلك بالتركيز على التعليم الجامعي. ولكن اليابان انتبهت لتلك القضية، وذلك بالتركيز على يابانية التعليم ونوعيته، والاستفادة من تقدم الغرب من دون التضاد معه، وبناء تجربتها من جديد بإنتاج التكنولوجيا لا بنقلها فقط؛ ولذلك تقدمت اليابان في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبحت منافسة للدول الغربية.

الثقافة والتعليم في اليابان

إن المفارقات في اليابان تختلف عنها في دول أخرى، فعلى سبيل المثال كانت فترة إصلاحات الإمبراطور مايجي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعتبر الأقوى والأفضل والأكثر رسوخا، بينما كانت مقدمات تلك الإصلاحات قد سبقت تلك الفترة منذ منتصف القرن السادس عشر (عصر توكوغاوا) (1543 - 1616) الذي نعمت خلاله اليابان بالأمن والاستقرار.

والتوقف عند المقومات الثقافية لليابان في تلك الفترة يكمن في عدم خضوع اليابانيين لديانة ذات تشريعات متزمتة وصارمة تقيد حرية الإنسان، وتفرض عليه سلوكا معينا، فجوهر الكونفوشيوسية، الديانة القومية في اليابان، هو استرضاء قوى الطبيعة لتحقيق رفاهية الإنسان، بينما اتخذت البوذية في اليابان صيغة هدفها تهدئة أرواح الموتى، ومنعها من العودة ثانية إلى دنيا الآلام. وهاتان الديانتان قد تعايشتا في المجتمع الياباني على نحو لافت للنظر ومدهش.

لم تتدخل الديانتان في تشكيل السياسة في البلد؛ فعندما أقدم رجال الإصلاح للاستفادة من تقدم الغرب لم يجدوا كهانا أو رجال دين ليقفوا في وجوههم أو يعترضوا على توجههم، بل على النقيض من ذلك، وجدوا عونا على ذلك النهج.

إن تمدن اليابان، وازدياد أعداد سكان المناطق الحضرية في الفترة التي سبقت إصلاحات مايجي هما من أسباب التحديث، ولا يخفى ما كان للمدن التجارية الإيطالية في فجر النهضة الأوروبية والحضارة الغربية بعد انتهاء العصور الوسطى في العصر الحديث من دور يستحق الدراسة. والحديث عن الثقافة والنهضة والحضارة بدأ مع ارتفاع نسبة المتعلمين في اليابان، وتحرير التعليم من هيمنة رجال الدين، وتقدم صناعة الكتاب، وازدهار النشر وتسويق الكتاب. كما كانت الثقافة الشعبية ظاهرة ميزت عصر توكوغاوا في القرن الثامن عشر باعتبارها ثقافة عامة، وقد ازدهر الأدب والشعر والرسم ومختلف الفنون بين سكان التجمعات الحضرية، وانتعش المسرح والشعر والقصة[7]، ليشكل ذلك كله تيارا ثقافيا مهما في نهضة اليابان في عصر مايجي وفي نهضة اليابان المعاصرة. والنهضة الثقافية في اليابان أساسها تطور التعليم.

واهتم اليابانيون بالتعليم العام أكثر من التعليم الجامعي، وبالتعليم المهني والصناعي والتطبيقي لأنهم فهموا أن التحديث الصناعي يكون على يد العمالة الفنية الوسطى، وعلى التعليم الأساسي، لأن المرحلة التاريخية للتنمية في بلادهم كانت تتطلب ذلك.

وعلى الرغم من أن اليابان بلد صناعي، وأن تحديثه بُني على تكنولوجيا الغرب فإنه يجب عدم إغفال الجانب الثقافي، فمن المستحيل أن تحقق دولة تقدما في المجالات الاقتصادية والصناعية من دون أن يكون لها مستوى ثقافي متطور ينطلق

من فهم ناضج لتراثها الثقافي ومن الاستفادة من ثقافة وتقدم الآخرين. وركزت تجربة التحديث في اليابان على إصلاح التعليم كما ذكرنا بوصفه مدخلا أساسيا للتحديث. وإصلاح التعليم يقود إلى ثقافة نوعية عضوية تؤثر في التطور والتقدم، وهذا هو الذي حدث بالفعل في اليابان المعاصرة. لقد انطلقت الثقافة اليابانية من فهم للتراث ومن ثم من نقده علميا وموضوعيا للاستفادة منه في تطورها، ثم نهلت من الحضارة الغربية عن طريق إرسال البعثات للتعليم في مدارسها وجامعاتها، ولجأت إلى ترجمة الكتب الغربية الجيدة إلى اللغة اليابانية، بالإضافة إلى فهم الواقع المعيشي والتفاعل مع ثقافته. خلقت تلك المنابع والمصادر تراكما ثقافيا ساعد اليابان في صناعة نهضتها المعاصرة.

لم يكن يخفى على رجال الإصلاح في اليابان أن التعليم هو مصدر الثروة والقوة والحضارة، وأن إرساء دولة حديثة للنهوض بالبلاد ومواجهة التحديات الغربية يستوجب تجديد أساليب التربية والتعليم. ولأن تحديث التعليم كان يستوجب الاطلاع على النظم التربوية للبلدان المتقدمة، كان اختيار كل منها وفقا للميدان الذي تميزت به مثل: بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. والنظام التربوي الياباني الجديد الذي وضع في عصر المايجي يختلف عن سابقه؛ فقد شمل جميع العلوم والمعارف الحديثة، وقام على التجديد والنقد. والحقيقة أن المشروع التربوي قد نجح، وكان النهوض الياباني مدينا لذلك النجاح، وكان لإصلاح التعليم دور في ظهور المفكرين وحرية الرأي والتفكير والنقد، وقد أدى ذلك دورا في النهضة الثقافية وفي الإصلاح السياسي لليابان[8].

وأدت وسائل الإعلام اليابانية وبخاصة الصحف دورا في الوعي الجماهيري على الرغم من قلة عددها؛ فقد كانت تصدر طبعتين في اليوم وتوزع ملايين النسخ. ولتلك الصحف، خصوصا الكبيرة منها، جيوش من المراسلين والمحررين الذين كانوا يركزون على الشأن المحلي الياباني أكثر من الإقليمي والعالمي، وكان ذلك التركيز بوعي لمصلحة الوطن وليس للمصلحة الذاتية.

وقد اهتم اليابانيون بالثقافة الشعبية من مثل الفولكلور والموسيقى والفنون والآداب، وتميزوا بالحيوية والتنظيم، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، ولا يقل إبداع ومشاركة المرأة عن الرجل في تلك النهضة الشاملة.

إن إحساس اليابانيين بتميزهم عن الآخرين ينبع من أنهم شعب مختلف، فهم يشعرون بأنهم عالميون مع اعتزازهم بقوميتهم، والواقع أن السبب الرئيس لذلك أن برامج التعليم في مدارسهم تقدم تعليما عالميا شاملا. فضلا عن اهتمامهم الكبير بتاريخ وحضارة اليابان، فإن المعرفة التي يقدمونها عن الغرب وتاريخه وثقافته تمثل جزءا مهما من برامج التعليم الياباني، ويهتم البرنامج كذلك بتاريخ وحضارة الصين قديما(9). ولحاقهم بالغرب في العصر الحديث ساعد كثيرا في تكوين شخصيتهم المعاصرة، هذا بالإضافة إلى تفاعلهم مع واقعهم وتراثهم بالنقد الواعي والقادر على توظيفه في نهضتهم الحديثة والمعاصرة.

إن الحضارة دليل على التقدم والتميز، فالحضارة اليابانية المعاصرة مختلفة عن نظيراتها الغربية، ولكنها أيضا تسير على خط تقدم زمني قابل للقياس والمقارنة بين الحداثة الغربية والتخلف الآسيوي.

إن ظهور اليابان المفاجئ في نظام سياسي واقتصادي وثقافي دولي على النمط الغربي لا يعني تغريبه، بيد أن الخوف والمقاومة اليابانية أديا إلى غرس خصائص يابانية أصيلة للحفاظ على الشخصية اليابانية الآسيوية. إن ما حصل في اليابان خلال القرن العشرين كان معجزة، فكان تفوقها العسكري في الشرق الأقصى في النصف الأول من ذلك القرن، وبعد الحرب العالمية الثانية كانت ولاتزال نهضة اليابان الاقتصادية والعلمية والسياسية تستحق الاحترام[10].

تجدر الإشارة هنا إلى أن المفكر الجزائري مالك بن نبي قد حلل التجربة اليابانية والدروس المستفادة منها في أعماله: «شروط النهضة»، و«بين الرشاد والتيه».

تحديث الصين

تعتبر التجربة الصينية في التحديث واحدة من التجارب الإنسانية العملاقة في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد أحدثت تغييرات جذرية وعميقة في بنيتها وفكرها وسياستها وتأثيرها.

وكانت الإشكالية في الصين قبل الحداثة والتحديث أن نظامها الاقتصادي كان إقطاعيا، ونظامها السياسي والاجتماعي كان متخلفا، وهناك زيادة في عدد السكان في الوقت الذي خرج فيه العالم من حرب عالمية ثانية، وبدأ مسيرته خصوصا في

الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الشرق بزعامة الاتحاد السوفييتي. من هنا انتصرت الثورة الصينية في العام 1949، لتبدأ مرحلة جديدة مختلفة تماما عما كان سائدا، وبدأ التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث بتطوير الإنسان والمجتمع والثقافة ووسائل الإنتاج، واختط الاشتراكية بدلا من الرأسمالية في الغرب بالتركيز على الزراعة والصناعة ثم التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي، وكانت معركة التحديث صعبة خصوصا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي الزراعي إلى المجتمع الصناعي الحديث، وتحول الثقافة الصينية التقليدية إلى الثقافة الحديثة[11].

وقام التحديث والحداثة في الصين على الأسس التالية:

1 - أن الحداثة والتحديث يجب أن ينطلقا من فهم واقعي لأحوال الصين في الحاضر، وتجنب ضغط التراث التقليدي.

2 - تعد حداثة الإنسان وتحديثه بمنزلة الشرط المهم والهدف الأساس لتحقيق تحديث المجتمع، وذلك بالتركيز أولا على احتياجاته الأساسية.

3 - التأكيد على الثقافة الصينية لتأكيد الخصائص والمحتوى الفكري للثقافة الصينية لتحديثها، فلم تلجأ الصين إلى نقل تجارب الآخرين في هذا المجال.

لقد اكتشف الصينيون أن السبب الأساس للهزائم التي مرت ببلادهم يكمن في ضعف الثقافة التقليدية التي ثار عليها المفكرون الصينيون، خصوصا منذ حركة 4 مايو 1919 ضد الإقطاعية[12]، ومن ثم في ثورة 1949. ويمكن القول إن التغييرات والتحولات الكبيرة قد حدثت في الصين في القرن العشرين، على الرغم من عراقة تاريخ الشعب الصيني في التقدم الإنساني في الشرق، ذلك يعني أن تحولات هائلة قد حدثت في هذا البلد في فترة زمنية قياسية.

إن حضارة دول شرق آسيا متماثلة مع الفارق في خصوصية كل منها: الصين، واليابان، وكوريا، وفيتنام، لكنها جميعا تعود بتأثيرها تاريخيا إلى الحضارة الصينية.

على امتداد التاريخ الصيني كان ثمة فيض من الصراع والتغيير من التكيف والابتكار، وفي الوقت نفسه كان ثمة قدر ذو شأن من الثبات والاستمرار، والتجربة الصينية في الحداثة والتحديث تستحق الدراسة والتأمل.

إن دول كوريا وفيتنام واليابان قد ظهرت للوجود بين القرن السابع والعاشر الميلاديين، وشكّلت النواة المركزية للمنظومة الإقليمية الشرق آسيوية التي كان

فيها النفوذ الصيني طاغيا ومباشرا على الأصعدة الثقافية والاقتصادية والسياسية. لقد كانت أنظمة مستندة إلى النموذج الصيني[13] إلى أن أصبحت لكل دولة منها خصوصيتها وشخصيتها في القرن العشرين.

وعلى الرغم من سيادة وهيمنة الأفكار الكونفوشيوسية عليها قرونا خلت، فإنها تحررت وانطلقت في تحديثها مستفيدة من التجارب الحضارية الأخرى. وشكل التحدي الاستعماري والرأسمالي في القرنين التاسع عشر والعشرين أساسا لنهضتها بحجة خصوصيتها وتاريخها الحضاري، والخوف من التطورات في الشرق والغرب، وانتهاج الماركسية اللينينية لمنافسة الاتحاد السوفييتي من جهة ومواجهة الغرب الاستعماري الرأسمالي من جهة أخرى، كذلك نهج «الغاية تبرر الوسيلة» لماكيافيلي، مثلما حدث أثناء الثورة الثقافية في الستينيات من القرن العشرين. بيد أن تلك السلبيات لم تمنع الشعب الصيني وقوى التغيير فيه من إحداث التحديث، واستمراره، وكان للنهضة الفكرية والثقافية الأساس في ذلك التحديث. لكن ذلك النهج والمسار الفكري كان مؤدلجا في إطار القومية الصينية بعد الحرب العالمية الأولى، وفي إطار الماركسية بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا بعد نجاح الثورة الصينية وإعلان الجمهورية 1949، وفي التطور المعاصر للصين في العقود الأخيرة.

لقد بدأت مسيرة الحداثة والتحديث في الدول الغربية المتقدمة مبكرا نسبيا، وربما قدمت للصينيين بعض التجارب التي كانت تستحق الاقتباس، لكن أكد الصينيون أن التحديث في بلادهم لا يعني إضفاء الطابع الغربي عليه على أن يتناسب مع واقع الصين وظروفها[14].

وعلى الرغم من التقدير للتحول نحو الحداثة والتحديث في الصين في القرن العشرين، والإنجازات الثقافية إلى حد ما، فإن إنجاز «المهمة الثقافية» لا يعني تحقيق التحول الكامل من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، ومن الثقافة التقليدية إلى الثقافة الحديثة. ومسألة الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة هي مسألة الماضي والمستقبل بالنسبة إلى الصين على أن يكون الحاضر صراعا بينهما. ومن التأثيرات المهمة للقرن العشرين في الثقافة الصينية أنه أدخلها في نظام الثقافة العالمية، وجعلها جزءا من التشكيلة الثقافية العالمية؛ فقد كانت الثقافة الصينية

نظاما صينيا مغلقا بالإضافة إلى انفتاحها على محيطها الإقليمي واستيعابها للثقافة الدينية البوذية في داخلها وفي ذلك المحيط[15]، ولكنها تأثرت بالعولمة أخيرا.

إن حتمية الصراع بين الثقافة التقليدية والثقافة التحديثية تؤدي إلى استمرار تأثير التراث في الحداثة، وإدخال عناصر جديدة على الثقافة. ولا تلغي إحداهما الأخرى، بل تستفيد كل منهما من الأخرى على الرغم من أن مفهوم الثقافة التقليدية في العموم يتناقض ويتعارض مع الثقافة الحديثة، فالثقافة التقليدية كانت مبنية على ظروف بيئية تقليدية جسدت أسلوب حياة الإنسان الصيني، والإنتاج في المجتمع التقليدي، ونمط التفكير، فالمجتمع كان إقطاعيا زراعيا، وقبليا، وبعيدا نسبيا عن المؤثرات الخارجية. إن التحول الثقافي فيه، والذي حدث في القرن العشرين، ليس أمرا سهلا، فالثقافة الكونفوشيوسية كانت هي السائدة في المجتمع التقليدي. والتخلص منها كان يحتاج إلى تحول تاريخي جذري، وهذا هو الذي حدث في حركة مايو 1919، ومن ثم في ثورة 1949 والتكيف مع التطور العالمي أخيرا.

إن الصين دولة تتمتع بالتاريخ العريق والتراكم الثقافي العميق، وتعد الطبيعة المتشابهة للثقافة الصينية التقليدية واستقرارها بمنزلة أكبر العوامل الثقافية المتخلفة التي كانت هدفا لهجوم تيار التحديث عليها، وأصبح ذلك التحديث تحديا أمام الصينيين في مواجهة الغرب الاستعماري، وفي مرحلة الاستقلال عن الهيمنة الغربية.

لقد مهدت حركة مايو 1919 للحداثة والتحديث والثقافة والعلوم، وتحققت في عصر ثورة ماو تسيتونغ منذ العام 1949، فقد أظهر الصينيون فيها وضعا جديدا لقبول التطور في العلوم والتكنولوجيا واستيرادها، وأن ثقافة الانفتاح على الخارج والاستفادة من تطور الغرب بعد حالة الانغلاق الثقافي، تعد تحولا للصين المعاصرة التي تكاملت فيها عملية تلقيح التطور الذاتي بالتطور العالمي لتنتج تحديثا صينيا مهما في النصف الثاني من القرن العشرين. إن الثقافة الصينية التقليدية تكوين ثقافي يتسم بدرجة عالية من التشابه الطبيعي والاستقرار والاستمرار، وقد اتخذت الأفكار الكونفوشيوسية الفكر الرئيس لها، وعكست مفاهيم ومتطلبات المجتمع العشائري الذي كانت القبيلة قاعدة له في مرحلة تاريخية تقليدية.

وهناك روابط وثيقة بين الثقافة الصينية التقليدية، وأسلوب الإنتاج الزراعي الإقطاعي التقليدي. وكان التغيير الثقافي الصيني في القرن العشرين شاملا وجذريا،

وفي عملية التغيير لا يعني ظهور العوامل الثقافية الخاصة الجديدة أو فقدان عناصر الثقافة القديمة كما أشرنا سابقا. ويدل التغيير الثقافي الصيني على فقدان بعض أهم خصائص الثقافة التقليدية، ودخول أهم خصائص الثقافة التحديثية الجديدة خصوصا الغربية. وإن الثقافة الصينية التقليدية نظام ذاتي التكوين والتطور التاريخي الذي استمر آلاف السنين. فهو نظام كامل من المفاهيم والأفكار والفنون وأسلوب الحياة على أساس الكونفوشيوسية. وحالة كهذه تعني أن التحديث الثقافي ستنتج عنه هزات عنيفة، وأن التشكيل الثقافي الصيني الحديث قد جسد تعددية، وعناصر التنوع داخل تلك الثقافة الشاملة. والمهم أن نذكر أن اقتباس الثقافة الصينية من الثقافة الغربية لا يعني فقدان روح الثقافة الذاتية، وكانت ولاتزال لدى الصينيين القدرة على فهم الثقافة الغربية والتكيف معها واستيعابها في عملية التحديث الثقافي لبلادهم[16].

وعلى الرغم من حدوث ثورة 1949، وتغييرها الجذري لبنية المجتمع كاملة: لاقتصاده وطبقاته وثقافته وموارده وإدارته وأسلوب حياته، فإن ذلك لا يعني الانقطاع النهائي عن تاريخه وماضيه، وبذلك النهج حققت الصين التحديث[*].

إن الثورة الصينية قد نظرت خلال مسيرتها إلى تراثها نظرة نقدية تستفيد منه بالتجديد، لا بنقل التقليد الذي كان يحتويه كما فعلنا ونفعل، ولهذا وجدت الصين نفسها تتقدم وهي من الدول العظمى اليوم؛ فقد استطاعت التكيف مع الظروف ومنافسة أكبر وأقوى الدول، ولم تتجمد على تراثها الثقافي؛ ذلك يعني أن النهج كان حداثيا وتحديثيا على الرغم من انغلاقها في فترة ما بعد الثورة حفاظا على هويتها ونهجها في ظل الصراع في أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين.

وحتى نستفيد من تجارب التاريخ لا بد من دراسة مثل هذه التجارب وبخاصة حدوثها في الشرق، وفي بيئات ومجتمعات لم تشهد التطور الذي حدث في الغرب. ولعل المقارنة بين تلك التجارب تفيد واقعنا خصوصا في ميدان الحداثة والتحديث. والدراسة المطلوبة لا تهدف إلى نقل تلك التجارب، بل نقدها للاستفادة منها ونحن ندخل الحداثة والتحديث. وبكل تأكيد فإن تلك

(*) إن انتشار الاشتراكية في الصين، وقبول التشكيلة الثقافية لها يعد نوعا من الاختبار للتحديث الصيني بعيدا عن المؤثرات الغربية الرأسمالية، وإن «تصيين» الماركسية أصبح ثقافة صينية، لا مركسة الصين.

التجارب قد استفادت من تطور وتقدم الدول الأوروبية إضافة إلى تكييف واقعها مع المستجدات بإدارة جيدة.

أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب الثلاث

بعد بحث تجارب التحديث في ثلاث دول هي: مصر واليابان والصين، ما أوجه التشابه والاختلاف بينها؟ وما الدروس التاريخية المستفادة منها خصوصا في المجال الثقافي والحضاري؟

أولا: في التجربتين الصينية واليابانية كانت مسألة العودة إلى التراث الثقافي ونقده، والأصالة الوطنية والقومية أساسا للتحديث فيهما.

ثانيا: إن الحداثة بوصفها قيمة سبقت التحديث في اليابان والصين، كما حدث في أوروبا، مع الفارق.

ثالثا: إن أسلوب التحديث الياباني كان سلميا في البداية، والصيني كان ثوريا، والمصري كان عسكريا.

رابعا: إن الصراع من أجل النهضة في كل من الصين واليابان كان أساسا بين الثقافة التقليدية وثقافة التحديث، بينما ليست كذلك في مصر محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

خامسا: استفادت التجارب الثلاث من تقدم أوروبا العلمي والتكنولوجي والثقافي، ولكن التعامل معه كان مختلفا.

سادسا: لقد كانت للموقع الجغرافي أهمية في عملية التحديث في التجارب الثلاث الصينية واليابانية والمصرية، ونعرف أهمية الجغرافيا في الأحداث التاريخية حيث لا يستغني الزمان عن المكان والعكس صحيح.

سابعا: فرض الفارق الزمني بين التجارب الثلاث ظروفا موضوعية لكل تجربة في كل مرحلة، فالتجربتان المصرية في عهد محمد علي واليابانية في عهد الإمبراطور مايجي وقعتا في القرن التاسع عشر، بينما تجربة الصين المعنية بالدراسة قد وقعت في النصف الثاني من القرن العشرين.

ثامنا: إن مدى الفشل والنجاح في التجارب الثلاث متفاوت، لكن الصينيين واليابانيين قد استفادوا من تجاربهم التاريخية. أما العرب فلم ينهضوا ولايزالون

متخلفين مقارنة باليابان والصين وهما دولتان آسيويتان، فضلا عن المقارنة بالدول المتقدمة الأخرى.

تاسعا: كانت الشعوب حاضرة ومؤثرة في حركة التحديث في كل من اليابان والصين، بينما لم تكن كذلك في تجربة محمد علي المصرية.

عاشرا: إن دور التعليم والثقافة كان أساسيا وبارزا في التجارب الثلاث على الرغم من خصوصية كل تجربة في هذا المجال.

حادي عشر: إن التخوف الديني من التحديث بتغريبه كان في التجربة المصرية والصينية ولكنه لم يكن في التجربة اليابانية.

ثاني عشر: لم يتردد اليابانيون والصينيون في نقد تراثهم الثقافي لمعرفة معوقات تطورهم، والاستفادة من إيجابياته، بينما تردد العرب في ذلك بفعل العامل الديني.

ثالث عشر: إن الثقافة الصينية واحدة ومتجانسة، والثقافة اليابانية كذلك، أما الثقافة في مصر والدول العربية فهي ثقافات متباينة ومتنافسة ومتصارعة.

رابع عشر: إن التجارب التحديثية الثلاث قد استفادت من تقدم الغرب العلمي والتكنولوجي بنسب متفاوتة وفق حاجتها وظروف المرحلة التي مرت بها كل واحدة منها.

خامس عشر: لقد كان الغرب عدوا للتجارب الثلاث، ولكن كان الموقف منه متفاوتا، فتمكن الغرب من إجهاض تجربة محمد علي، ولم تقم لتجربة التحديث في مصر قائمة على الرغم من محاولات عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين مواجهة ذلك التحدي، بينما نجح اليابانيون والصينيون في مواجهة ذلك التحدي على الرغم من استعمار الصين واليابان وتدمير اليابان بالقنابل الذرية في الحرب العالمية الثانية(*).

سادس عشر: إن المؤثرات الحضارية التي تركها الغرب في التجارب الثلاث كانت شديدة، ولكن استفادة اليابانيين والصينيين كانت أكثر من استفادة العرب، والدليل هو التحديث اليوم في الصين واليابان، وأزمة التحديث المعاصرة في العالم العربي.

(*) يعتقد البعض أن سبب ذلك النجاح هو النهج الجديد في البلدين بقطع العلاقة مع الماضي وهذا غير صحيح، لأن الثقافة لها جذورها في أي مجتمع.

سابع عشر: تتحرك الصين وكذلك اليابان ككتلة حضارية وثقافية واحدة في كل منهما، بينما يتحرك العرب ككتلٍ يسودها التشظي، ولا يستفيد في عملية التحديث من تعدديتها الثقافية التي ترتكز أساسا إلى الثقافة العربية الإسلامية.

ثامن عشر: كانت لدى التجارب الثلاث: مصر واليابان والصين مشاريع للتحديث والنهضة، وحققت كلها خطوات مهمة وأساسية في تطبيق تلك المشاريع، ولكن مشروعي اليابان والصين أثمرا واستمرا، ومشروع محمد علي انتكس وفشل.

تاسع عشر: كانت مسألة الاستقلال والسيادة الوطنية حافزا للتحديث في التجارب الثلاث، ولكن ماهية الاستقلال كانت مختلفة.

عشرون: لقد سبقت الحداثة الفكرية القيمية عملية التحديث في اليابان والصين، بينما كانت تجربتنا في العالم العربي تحديثا من دون حداثة(*).

إن الظاهرة المعكوسة في وطننا العربي بحاجة إلى تأمل، فالتحديث قد سبق الحداثة، والأمر الطبيعي عكس ذلك. وإذا تأملنا تجربة محمد علي، والي مصر، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتجارب أخرى في ظل الاستعمار أو في مرحلة الاستقلال حتى نصل إلى تجربة التحديث في منطقة الخليج العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، فإننا سنجد أن التحديث فيها قد تقدم على الحداثة. ومثل هذه التجارب مرّت بظروف صعبة لأنها لم تبنَ على حداثة فكرية، لكن هذا هو الذي حدث، وعلينا أن نتعامل مع الواقع، وأن نسعى حداثيا لنعمل التوازن بين الاثنين، والفرصة لاتزال سانحة لتنمية الحداثة؛ فجذورها موجودة في الواقع الثقافي لمجتمعاتنا.

(*) كل نقاط المقارنة بين تلك التجارب تحتاج إلى شرح وتوضيح لكننا عمدنا إلى تلخيصها لنشارك القارئ في الحوار، بل بالضرورة يجب ألا تكون الوجبة كاملة وجاهزة بل الحوار حولها يثري العملية الفكرية وما أحوجنا إليها في هذا الظرف.

3

الحداثـة والتحديث في منطقة الخليج العربي

أثر النفط والتعليم في تطور المنطقة

عاملان أساسيان أسهما في تفكيك المجتمع التقليدي الخليجي، وبناء واقع جديد له سماته وملامحه المختلفة المتسمة بالتجديد، هما النفط والتعليم الحديث. لقد قلبت عائدات النفط الموازين، وكان ولايزال تأثيرها عميقا وجذريا في بنية المجتمعات الخليجية. كما أنه، نتيجة لذلك، ولحتمية التطور، بدأ التعليم الحديث متطورا في المنطقة مع بدء توظيف عائدات النفط. والتطور هناك كان نوعيا في بدايته ثم تحول إلى تطور كمي، ولنبدأ بعائدات النفط. لكن تفكيك المجتمع التقليدي لم يؤد إلى تغيير حداثي مع استمرار تأثير التقليد.

«إن الحداثة كانت مصاحبة للتحديث، بيد أنها لم تكن بالمستوى الذي كان عليه التحديث بحكم التحول الاقتصادي الكبير والسريع والمفاجئ»

إن «إمارات» - ثم «دول» - الخليج العربية صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، وجاءت الثروة النفطية الكبيرة مفاجئة لمجتمعات تقليدية لها قيمها ومواردها وإمكانياتها المحدودة حينها؛ فقلبت الموازين، وأحدثت طفرة في حياتها في فترة زمنية قصيرة وقياسية. وبكل تأكيد كانت النتيجة تحديثا عشوائيا، صاحبه هدر في الإمكانيات. ومرت هذه الدول بالتجربة والخطأ، ولكنها لم تتوقف، بل كانت تتعلم من تلك التجارب وأحيانا لا تتعلم. وقد مر تاريخ النفط لدول الخليج العربية بمراحل تحت سيطرة الشركات النفطية الأجنبية إلى أن حدث تأميم النفط وسيطرة هذه الدول على ثروتها النفطية في منتصف السبعينيات من القرن العشرين. وبمرور الوقت، وعلى مدى عقود من عمر النفط ازداد الدخل وتوظيف العائدات، ومن ثم التطوير والتحديث على كل المستويات من دون أن ندرك أن للحداثة أهمية في التحديث، وذلك بصياغة رؤية استراتيجية للنهضة والتطور مستفيدين من هذه الفرصة التاريخية، ومع ذلك حدثت تطورات مهمة نتجت عنها ثقافة حداثية فرضتها حتمية التطور وظروفه الموضوعية، فتغيرت ملامح المجتمع وبنيته في فترة زمنية قصيرة[1].

يعتبر تأميم النفط في دول الخليج العربية ثورة، ونقلة نوعية لدول المنطقة أولا بتغيير نمط العلاقة بين الشركات النفطية الأجنبية ودول المنطقة، ومن ثم كيفية التصرف في ثروة هذه الدول النفطية بوصفها المورد الأساسي لها. وعملية التأميم لم تكن مفاجئة وثورية بل تدرجت من المطالبة بتعديل الاتفاقيات النفطية بالمشاركة إلى سيطرة هذه الدول على ثروتها النفطية. ومما لا شك فيه أنه كان للوضع السياسي العام في الوطن العربي دوره في الدفع بذلك الاتجاه نحو السيطرة على النفط، وهو حق لدولها. وكانت إحدى المشكلات التي واجهت دول المنطقة هي كيفية إدارة شؤون النفط وهي في بدء تطورها وقلة كوادرها الفنية والمؤهلة. فقد واجهت الدول التي لجأت إلى التأميم المباشر مشكلات في إدارة شؤون النفط، ولكن التدرج من قبل دول الخليج العربية من المشاركة إلى التأميم أعطاها الفرصة لتوفير الكوادر المطلوبة لهذا القطاع المهم. لقد كان قرار السيطرة على الثروة النفطية في تلك المرحلة قرارا سياديا وحيويا ومطلوبا، وقد أثبتت التجربة صوابه لما ترتب عليه من تطور حقيقي في هذه المجتمعات بعد أن استغلت الشركات الأجنبية نفط

المنطقة عقودا طويلة، في الوقت الذي كان النفط المورد الأول والرئيس لهذه الدول، وما كان في إمكانها أن تتحول إلى دول وتتطور من دون ذلك القرار التاريخي[2]. ولما وُظِّفت عائدات النفط في مجالات مختلفة في دول المنطقة، وترتبت تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية عليها، فإن مجال التعليم كان أهمها وفي مقدمتها، وسنرى كيف أدى ذلك دورا في عملية التحديث والحداثة. ويأتي بعد ذلك موضوع التعليم الذي يعتبر الاستثمار الأساس في بناء الموارد البشرية في المنطقة، وهو قيمة حضارية في عصرنا.

لا تنمو المجتمعات وتتطور إلا بالتعليم الجيد، وقد اهتمت دول الخليج العربية منذ بداية نهضتنا بالتعليم لأسباب عديدة أولها توافر الإمكانيات بسبب عائدات النفط، وثانيها حاجة إداراتها ومؤسساتها إلى الكوادر المتعلمة، وإدراك البعض أهمية التعليم في تحديث دولهم وتطويرها.

ولما كان التعليم الحديث قد بدأ مع نخبة من أبناء هذه المجتمعات، اهتمت هذه الدول به في الداخل، وأُرسلت البعثات إلى الخارج، وارتبط بالثقافة، وكان أساسا نوعيا. وبمرور الوقت، وزيادة عدد المتعلمين، وعدم وجود فلسفة ورؤية لمخرجات التعليم عدا توافر الكوادر للوظيفة الحكومية، ونمو الدولة الريعية والمجتمع الاستهلاكي، أصبح دور التعليم هو توفير تلك الكوادر بغض النظر عن نوعية التعليم، وكذا عدم الاهتمام بالجانب الثقافي في التعليم أو المصاحب له. ولكن على الرغم من ذلك التطور الكمي في هذا المجال، فإنه قد أفرز كفاءات نوعية بالإضافة إلى توظيف عدد كبير من الوافدين خصوصا العرب في مختلف المجالات في دول الخليج الناشئة، وأفرز ذلك إسهاما فعالا في تحديث دول المنطقة، ونشر الحداثة فيها. ولا بد هنا من تأكيد أن إرسال البعثات إلى الخارج، خصوصا إلى أوروبا وأمريكا، جعل هؤلاء الطلبة يعيشون فترة من حياتهم في مجتمعات متطورة تسود فيها الحداثة والتطور؛ ما أكسبهم الكثير من التجربة التي عاشوها في تلك الدول، وكان له تأثيره المباشر وغير المباشر في أدائهم بعد عودتهم للعمل في بلدانهم. لقد تأثروا بالنظام السائد، وجو الحرية والحياة الليبرالية، وبكل تأكيد كان لهم تأثير في نهضة بلدانهم فيما بعد، لقد اكتشف البعض الفارق الكبير بين حالة مجتمعاتهم والدول المتقدمة،

وحدث نوع من التأثر والتأثير، وأصبح لمخرجات التعليم لمبعوثي دول المنطقة دور في نهضة وتنمية دولهم، وبذلك كان لهم دور في الحداثة والتحديث فيها.

في الفترة المحددة لهذا الكتاب كان التعليم هو التعليم الحديث المنظم للجنسين الأولاد والبنات، ولقد بدأ التعليم الحديث في بعض دول المنطقة بالكويت والبحرين مبكرا بتأسيس مدرسة المباركية في الكويت في العام 1912، ومدرسة الهداية في البحرين بعد الحرب العالمية الأولى، ثم لاحقا بقية دول الخليج العربية. وفي المرحلة الأولى كان التعليم للأولاد وتأخر تعليم البنات بعض الوقت لأسباب اجتماعية، وعندما أصبح التعليم حكوميا بعد ظهور النفط بدأ إرسال البعثات الدراسية إلى الخارج.

لكن التحديث كمًّا ونوعا في مجال التعليم بدأ فعليا منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين. وتجدر الإشارة إلى أن التعليم بنوعيه: الكتاتيبي والحديث في بدايته كان أهليا تطوعيا ثم أصبح حكوميا بعد ظهور النفط. وتنوّع التعليم بين العام الجامعي، والصناعي، والديني، والفني، والعسكري. وقد فرضت ظروف التطور في «إمارات» - ومن ثم «دول» - المنطقة تأسيس وتنوع مجالات التعليم لحاجة قطاعات المجتمع إلى ذلك، في وقت كانت فيه المنطقة تعتمد اعتمادا أساسيا على الوافدين. وأدى التطور السريع إلى مشكلات في مجال التعليم وغيره؛ لأن المشكلة لا تتعلق بالإمكانيات فقط بل بفلسفة التعليم وأهدافها، والنهج ونوعية التعليم، والدور الذي تتحمله مخرجات التعليم في مرحلة التطور.

وإذا كنا نتكلم عن الحداثة والتحديث فدراسة حالة التعليم في مجتمعاتنا الخليجية ربما تطرح مؤشرات إلى مدى الحداثة والتحديث في القطاعات المختلفة؛ لأن مستوى التعليم هو المقياس والمعيار لتطور المجتمع، ولذلك يحتاج هذا القطاع إلى تقييم ونقد مستمر(*).

والسؤال هنا هو كيف كان للمبتعثين الخليجيين دور في الحداثة والتحديث بعد تخرجهم وعودتهم إلى المنطقة خلال الفترة موضوع الدراسة؟

لقد تنوعت المدارس التعليمية في الدول العربية والأجنبية التي ذهب إليها المبتعثون الخليجيون، وكانت تموج بالنهضة والثقافة والتطور، وبكل تأكيد كانت

(*) لقد تطور التعليم ووسائله وأغراضه بمرور الوقت إلى التعليم الإلكتروني، والأمر يتطلب مواكبة التطور حتى في ظل التنمية أو التخلف.

أكثر تطورا من دول الخليج العربية التي جاء منها أولئك المبتعثون، من هنا كان التأثر بذلك الواقع الثقافي والتعليمي. وبعد عودتهم، وخصوصا في وقت كانت فيه دول المنطقة تفتقر إلى الكفاءات وإلى مخرجات التعليم الكافية، أدوا دورا رياديا لأن تعليمهم حينها كان نوعيا. وحدث ذلك مع وجود كفاءات عربية وأجنبية جلبتها دول المنطقة لحاجتها إليها في مرحلة النهضة والتطور، ففي مجال التعليم أفرز أداء أولئك تعليما نوعيا في البداية، ولكن مع زيادة عدد السكان وزيادة دور الدولة الريعية الاستهلاكي تحول التعليم إلى تعليم كمي، ولم تعد الحداثة والتحديث في هذا المجال كما كان مأمولا لهما؛ على الرغم من أن التطور الكمي قد يفرز تطورا نوعيا. وإذا كان أساس النهضة التعليمية هو بمستوى التعليم العام ومخرجاته، فقد بدأ مع الأسف الانحدار في هذا المجال مما كان له تأثير في التعليم الجامعي ومخرجاته، فكان لذلك تأثير في الحداثة والتحديث في دول المنطقة، والأمر لا يقتصر على الجانب الكمي بعدد المدارس والجامعات وعدد الطلاب والمعلمين، ولا بالمبالغ التي أنفقت في هذا المجال، ولكن بنوعية التعليم كما حدث في بلدان أوروبية وآسيوية شهدت تنمية ونهضة في مختلف المجالات بسبب تطور التعليم لديها(*). والمشكلة التي أصبح التعليم يعانيها أخيرا هي فصل الثقافة النوعية عن المعرفة وكلاهما مكمل للآخر؛ فهناك حاجة إليهما معا حتى تحدث الحداثة.

الحداثة ومجتمع العلم والمعرفة

هناك متغيرات كبيرة على مستوى العالم في مجال المعرفة، ومع الاختلاف في درجة تأثيرها في الشعوب فإن أي مجتمع لا يمكن أن يتجنب تأثيرها المباشر وغير المباشر، ومنها المجتمعات العربية في منطقة الخليج العربي، أي أننا ضمن تلك الحالة مهما كانت درجة تطورنا.

لقد أحدث التقدم التكنولوجي ثورة في التحديث والحداثة، وأصبح الإنترنت منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين الوسيلة لذلك التطور. وبما أن دول الخليج العربية كانت قد دخلت حالة التطور نتيجة لعوامل سبق ذكرها، فإن التحديث قد

(*) قد يكون القصور في الرؤية الاستراتيجية في هذا المجال، وفي فلسفة التعليم وأهدافه، ولكن معالجة ذلك تحتاج إلى تقييم التجربة في هذا المجال.

بدأ فعليا. وقد تكون الآثار السلبية لذلك في الدول المتقدمة أقل، بيد أن انتقال تلك الحالة إلى مجتمعاتنا يعتبر ظاهرة إيجابية مع العلم أن دورنا سيكون مضاعفا في الحداثة والتحديث والجهد والوقت والمال لمعالجة الآثار السلبية للتفكير والتطبيق. ولعل التطور الإلكتروني في هذه المرحلة يتبلور حول ما يلي:

أولا: ضمان حرية الوصول إلى المعلومات من قبل جميع المواطنين.

ثانيا: إحياء الحوار بين المواطنين حول قضاياهم الأساسية.

ثالثا: إتاحة الفرصة للنقد، وإبداء الرأي والمشاركة في القرار[3]. هذا تطور لافت في عصرنا لدينا ولدى الآخرين. بيد أنه لايزال محفوفا بالمخاطر خصوصا في إطار الحداثة. ويفسر البعض ذلك بأن العولمة دخلت كل مكان، ولم يعد أحد بمنأى عنها، أو لم يستطع أحد الإفلات من تأثيرها أو أن يكون بعيدا عنها حتى لو أراد ذلك. ونظرا إلى الفارق الحضاري بين دول عولمية متقدمة وأخرى ليست كذلك، سيكون الاختراق وتكون المخاطر، والتأثير سيكون إيجابيا إذا كانت ندية ومتكافئة.

الثقافة ودورها الحداثي في المنطقة

صحيح أن اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، وتصديره بكميات تجارية نتجت عنه عائدات كبيرة في مجتمعات صغيرة أدت إلى التحديث في مناحي الحياة المختلفة، وصحيح أننا قدمنا التحديث على الحداثة في نهضة بلداننا منذ الخمسينيات من القرن العشرين، وكان أكثر وضوحا وتجسيدا منذ بداية السبعينيات من ذلك القرن، بيد أن وجود وتطور الثقافة في هذه الدول، بوصف ذلك أساسا للحداثة، قد أدى دورا مصاحبا لعملية التحديث. وبالرجوع إلى المجلات والدوريات الثقافية في دول المنطقة نرى أنها تدل على ذلك، كما أن ثراء شعر الفصحى والشعر الشعبي والنبطي في كل دول المنطقة يدل على عمق وشيوع ثقافة جادّة وجيدة على الرغم من نخبويتها، وقد حملت تلك الثقافة رسائل حداثية مهّدت الكثير من التحولات بطريق مباشر وغير مباشر مثل حرية المرأة، وحرية التفكير، وإيجابيات تراث شعوب هذه المنطقة. فمنذ الخمسينيات ودول المنطقة تزخر بصدور مجلات ثقافية أدت دورا في نهضة المنطقة وتحديثها، ومن دون شك فإن تلك المساهمات الثقافية حداثية، مثل: مجلة «العربي»، ومجلة «عالم الفكر»، وسلسلة «عالم المعرفة»،

وسلسلة «من المسرح العالمي» في الكويت، ومجلة «الدوحة» في قطر، ودور بعض العلماء مثل: حمد الجاسر في السعودية، والشعراء مثل: خالد الفرج وفهد العسكر في الكويت، وإبراهيم العريض في البحرين، والعديد من شعراء عمان.

والظاهرة العامة لذلك الإنتاج هي تأكيد أصالة التراث وعروبة المنطقة، والنَفَس الحداثي الذي يتجاوز العادات والتقاليد في كثير منه إلى العقلانية والتطور ما أدى إلى أن تؤدي الثقافة دورا في النهضة في المنطقة. من هنا يمكن القول بأن الحداثة كانت مصاحبة للتحديث بيد أنها لم تكن بالمستوى الذي كان عليه التحديث بحكم التحول الاقتصادي الكبير والسريع والمفاجئ أحيانا. ومن الظلم القول بأن نهضة منطقة الخليج كانت تحديثية مادية فقط؛ لأن الثقافة الحداثية[4] كان لها دورها في الشعر على سبيل المثال، والحداثة الشعرية هي ذلك الإبداع والخروج عن المألوف، وانعكاسات ذلك في لغة غير مألوفة. والحداثة وكل ما فيها من وعي جديد بمتغيرات الحياة ومستجداتها الحضارية هي في تخطي كل ثابت[5]. لكن هذا ليس هو واقع الشعر في المنطقة بل إن الخروج فيه عن المألوف محدود، ولهذا فإن دوره الحداثي ضعيف. والسؤال هو: لماذا الحداثة في المنطقة ضعيفة في الوقت الذي شهد فيه التحديث تحولا كبيرا وسريعا؟ إن الموضوع واضح للذي يدرس تجربة المنطقة التنموية، فقد ظهر النفط في هذه المنطقة بكميات كبيرة في وقت كان العالم يتقدم فيه صناعيا ويحتاج إلى هذه المادة للطاقة، فكانت ولاتزال عائداته السبب الأساس في التحديث الذي جرى في هذه الفترة[6].

وكان لا بد من الاستفادة من عوائد النفط في عملية التطور في مختلف المجالات، وهذا شيء جيد، بيد أن التحديث المادي في المشروعات الكبرى الاستراتيجية المدعومة بالحداثة السابقة والمصاحبة تؤسس لواقع ثابت وواعد ومنتج في المستقبل، وتكون الثقافة النوعية أساس ذلك كله، لأن الحداثة لا توجد في أي مجتمع ما لم تسبقها وتؤسس لها تلك الثقافة وذلك الفكر، والتجربة الإنسانية في هذا المجال في أوروبا دليل على ذلك كما أوضحنا في الفصل الأول. وإذا كان مفهوم الحداثة ومعناها الوعي بماهية التقدم والتأسيس له، فلا معنى للتحديث بلا حداثة، ولا يمكن أن تزدهر الحداثة بلا ثقافة وفكر، وهذا لا يمكن أن يحدث من دون العمق العربي الذي هو منبعه الأساس.

وحتى لا تكون كلماتنا مدحا وقدحا ومبالغة ومجاملة، فإنه لا بد من وضع اليد على نقاط الضعف في مجال الثقافة. وبكل تأكيد هناك أسباب فرضت على واقع الثقافة بحكم التطور التحديثي السريع، وبعضها من صنع أيدينا، ولنسجل بعض تلك الإشكاليات:

أولا: كان التعليم في بدايته متصلا بالثقافة ثم أصبح مجردا منها، وتغيرت أهدافه بأن يصبح لدينا متعلمون لحاجة سوق العمل!

ثانيا: ضعف دور المثقف في المنطقة؛ فهو وراء الأحداث وليس في مقدمتها، لا ينتقد، ولا يسهم في بلورة الرؤية الاستراتيجية.

ثالثا: عدم اهتمام دول المنطقة بالثقافة ومحدودية دورها في ذلك، ويرجع الأمر إلى عدم الوعي بأهمية التنمية الثقافية.

رابعا: إن تطور دولنا إلى دول ريعية بنقل عائدات النفط الكبيرة قد جعل المواطن اتكاليا على الدولة، وإذا أمكن قبول هذه الحالة في الحاضر فلن يكون الأمر كذلك في المستقبل.

خامسا: الحياة الاستهلاكية نتيجة التحديث أثرت بدورها في الحداثة التي لم تعد من الأولويات[7].

سادسا: لقد انحدر دور الثقافة تدريجيا في التنمية، وأصبح التغني بها مظهريا وليس اقتناعا بدورها، ذلك أن فاقد الشيء لا يعطيه، فلم يعد أغلب المتعلمين مثقفين!

سابعا: موضوعيا نحن لسنا في عصر التنوير الثقافي عربيا، ولذلك نرى التراجع والثقافة المضادة والعبث الثقافي، ويحدث ذلك في وقت التطور في مخرجات التعليم، وفي تطور التكنولوجيا وثورة المعلومات. هذه هي الظاهرة العامة، وبكل تأكيد لا تخلو من إيجابيات، ولكنها محدودة التأثير الثقافي في واقعنا.

الحداثة في الأدب والفن

الأدب والفن موهبة ينميها الإنسان من خلال التجربة الحياتية، وكل المجتمعات مهما كانت ثقافتها لها اهتمامات في هذين المجالين.

وُجدت هذه الظاهرة في مجتمعات الخليج العربية، فأنتج أدباؤها وفنانوها أدبا وفنا، فظهر الشعراء والأدباء والفنانون قبل النفط وفي العصر النفطي، وقد

كان فنهم وأدبهم نوعيا وظهرت أسماء شعراء وأدباء مبدعين مثل: خالد الفرج وفهد العسكر وإبراهيم العريض وبن لعبون وغيرهم، والحداثة لا تقتصر على الشعر فقط، كذلك فكان للمسرح دور في تلك الحياة الأدبية والفنية، إذ بدأ شفاهيا مرتجلا ثم تحول إلى المسرحيات المكتوبة، ومرت التجربة الأدبية والفنية والمسرحية بمراحل حداثية متطورة عبرت فيها تلك الحالة عن واقع مجتمعاتنا وتطلعاتهم المستقبلية[8]. لقد بدأ المسرح الكويتي على سبيل المثال في الثلاثينيات من القرن العشرين، وكان طابع المسرحيات في البداية دينيا واجتماعيا، وتطور منذ الستينيات من القرن العشرين إلى المسرح السياسي والثقافي والاجتماعي، وأصبح مؤسسيا بعد ذلك[9]. وقد استفادت منه دول الخليج العربية.

إننا بقراءة متأنية لأدب الرواد في منطقة الخليج العربي من شعراء وكتاب المقالة والقصة وغيرها نجد نفسا حداثيا لديهم، لكن الظروف والعقبات التقليدية كانت ضاغطا على ذلك النفس، وعلى الرغم من ذلك صمد حتى لو كان في حدود ضيقة.

يقول الشاعر والأديب خالد سعود الزيد: «ليس المسرح بالفن المستحدث الذي خلّفته المدنية الحديثة للترفيه عن أهلها، وإنما هو لبنة أسهمت في تطور الفكر البشري، وتعمقت جذوره على مر الأجيال منذ عهد الإغريق في التاريخ القديم»[10].

ذلك يعني أن هذا النوع من الفن والأدب قد أدى دورا مهما في الحداثة في العالم والعالم العربي وفي دولنا الخليجية في التاريخ الحديث والمعاصر.

يتناول الأدب مجالات معرفية وثقافية متعددة، وهو أساس في ميدان الثقافة. ومن دون الدخول في الظاهرة الأدبية التي يجب أن تترك للأدباء فإننا هنا، ونحن نتحدث عن الحداثة، سنبين العلاقة بينها وبين الأدب، وما الملاحظات الانطباعية عن الإشكالية:

أولا: إن الجيل الحالي على اتساع قاعدته المتعلمة غير مهتم بالأدب واللغة العربية والأجنبية، وهي ظاهرة عامة لا بد من دراسة أسبابها.

ثانيا: إن ظاهرة انحسار القراءة في مجال الأدب وغيره منتشرة لأسباب ومبررات موضوعية تتعلق بالمجتمع الاستهلاكي وبالتطوير التكنولوجي وغيرهما.

ثالثا: إن فهما قاصرا لدى بعض الأدباء بأن الثقافة مقتصرة على الأدباء حتى لو لم يكوّنوا حتى الآن ثقافة أدبية حقيقية.

رابعا: عدم إدراك أهمية الأدب في الحياة، وبخاصة في مسألة القيم؛ ذلك أن العولمة تتجه بإصرار وثبات نحو الانفصال التدريجي عن الهوية الوطنية والقومية في ظل العولمة، وللثقافة الأدبية دور في وقف ذلك الانحدار.

خامسا: قصور واضح لدور الأدب في معركة الحداثة الحضارية المعاصرة ما عدا إسهامات فردية محدودة خصوصا في مجتمعاتنا الخليجية. فللأدب دور في تشكل الثقافة وتعميقها وحماية اللغة العربية. وتدور عجلة المجاملة والمبالغة في مجال الأدب؛ فظهر لدينا أدباء وهم ليسوا كذلك، وهذه الظاهرة لها أسبابها.

سادسا: ضعف عملية النقد في مجال الأدب، ناهيك عن أن يكون للأدباء نقد للمجالات المعرفية والثقافية الأخرى.

خلاصة القول إن علينا أن ندرك أهمية دور الأدب في الثقافة ثم دور الثقافة في الحداثة، وما أحوج مجتمعاتنا النامية إليها[11].

الصحافة والحداثة والتحديث

لا يستطيع أحد أن يتحدث عن الحداثة والتحديث في أي مكان بمعزل عن الصحافة، ذلك أنها تمثل رأي النخبة في واقع المجتمعات وتطلعاتها المستقبلية، وقد مرت الصحافة في دول الخليج العربية بعدة مراحل ابتداء من النشأة في مرحلة الإمارة والتطور في مرحلة الدولة، ولا يستطيع أي مجتمع ولا أي دولة الاستغناء عن الصحافة لأنها ليست انعكاسا للواقع فقط ولكنها أيضا ساحة لنقد الأخطاء، ووضع التصورات والرؤى لقضايا الناس في المستقبل، وهناك دول تلقى الصحافة فيها مواجهة حكومية لأسباب سياسية بيد أن الصحافة في منطقة الخليج تملك هامشا جيدا بتأدية مهمتها، وبتقسيم المرحلة السابقة نجد دورا محوريا لها في نهضة المنطقة، ذلك يعني أنها مارست دورا في حداثة وتحديث دولنا المعاصرة مع الأخذ بعين الاعتبار السلبيات التي احتوتها في مسيرتها خصوصا بعد التحول من إمارات إلى دول.

وتنقسم الصحافة إلى حكومية وشعبية، صحافة خبر وصحافة رأي، صحافة يومية وأسبوعية وفصلية، وصحافة القطاع الخاص، صحافة مدجنة وصحافة حرة، وبمراجعة عدد من الجرائد والمجلات والدوريات نجد طرحا متقدما لكثير من الأمور،

وكانت رائدة ومؤثرة في بعض القضايا المهمة التي عالجتها مثل: مسألة تأميم النفط في السبعينيات من القرن العشرين، وموضوع الخلل في التركيبة السكانية، وموضوع الإصلاح السياسي وموضوع الفساد الإداري والمالي وأهمية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وغيرها من الموضوعات. وكان لتلك الأطروحات تأثير في نهضة وتطور دول المنطقة بطريق مباشر أو غير مباشر، وهي ليست خاصة بدولة من دون أخرى وإن كان عددها وهامش الحرية الذي تتمتع به مختلفا من دولة إلى أخرى. وعانت الصحافة والصحافيون كثيرا خصوصا عندما يكون النقد الموضوعي في مقدمة اهتماماتهم، وبلغت الصحافة في المنطقة قدرا من الأهمية للدولة والمجتمع، وأصبحت أحد المصادر والوثائق التاريخية لدولها، ولم تعد الصحافة خبرية فقط بل أدت صحافة الرأي دورها ولاتزال في عملية التنوير.

لقد كانت الصحافة في بعض الدول العربية هي السائدة في المنطقة، وتدريجيا أصبحت هناك صحافة محلية في كل دولة خليجية، ثم تطورت كما ونوعا من قبل الخبرات العربية الوافدة والمحلية، وهذه تشمل الدوريات الثقافية التي كانت ولاتزال أهدافها ثقافية، وهي عديدة في كل دولة خليجية مع اختلاف عددها من دولة إلى أخرى، وكذلك مدى انتشارها. وإن بعض تلك الدوريات فكرية وأكاديمية معتمدة على مستوى الجامعات، ومراكز الأبحاث، يُضاف اليوم إلى ذلك النشر الإلكتروني أو الصحافة الإلكترونية التي يراهن البعض على أنها ستكون البدل من الصحافة المطبوعة المتداولة اليوم، ذلك يعني أن الحداثة قد لمست وشملت هذا القطاع أيضا في دول الخليج العربية.

4

التحديث السياسي والاجتماعي في منطقة الخليج العربي

«لقد كان النشاط فرديا وعائليا في التجارة والفعل الاجتماعي والسياسي، ثم تحول ذلك بفعل تطور الإدارة والقانون ليصبح مؤسسيا»

إن التجربة الديموقراطية في الكويت والبحرين والمشاركة عن طريق المجالس البلدية ومجالس الشورى في بقية دول المنطقة منحت هذه الدول مكانة معاصرة بين الدول، وأسهمت في تحقيق أمنها، وهي عملية إصلاح وتطور للانتقال من النظام السياسي التقليدي إلى النظام الحديث، وهي أيضا عملية تكيف مع مستجدات الظروف لمواكبة تطور الدول، والتعايش مع تقدم الدول الأخرى، كما أن تطور الممارسة الديموقراطية يُحقق أمنا للسلطة ولشعوب المنطقة.

وقد تمكنت دول المنطقة من الانتقال سلميا من نظام الإمارة إلى الدولة الحديثة،

ذلك يعني قدرة أنـظمة الحكم فيها على التطور، ونقصد هنا التطور بجناحيه الحداثة والتحديث على الرغم من إقرارنا بأن التحديث لم يستند إلى حداثة فكرية، لكنه مرٌّ بالتجربة. وكانت النجاحات والإخفاقات، وبالحداثة كان يمكن تجنب الكثير من الإخفاقات. إن الذين يراهنون على أن الديموقراطية خالية من المشكلات واهمون، فنحن جزء من العالم الثالث النامي، ولدينا مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية جذورها تراثية، والمواءمة مع الحياة الديموقراطية الدستورية ليست سهلة، المهم أننا نسير باتجاه الحداثة. إن الديموقراطية في دول الخليج العربية طوق النجاة من الأزمات ليست الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية، بل طوق النجاة المتعلق بالوجود والتقدم. ولا بد من دراسة ظاهرة الدول الخليجية وتطورها في هذه المرحلة لضمان أمن المنطقة واستقرارها ووجودها بخطوات استراتيجية على رأسها مسألة اتحاد دول الخليج العربية، كذلك علاقات حسن الجوار في الإقليم. ولا تنفصل قضية أمن دول المنطقة عن أمن واستقرار وتطور دول الجوار[1]، ولقد أثبتت التجربة التاريخية أن عدم استقرار وتنمية دول الجوار والحكم الديكتاتوري لم يكن لمصلحة دول المنطقة بل، على العكس من ذلك، كان وبالا على شعوبها.

كان النظام السياسي في دول المنطقة يلقى قبولا عاما من المجتمع لأسباب تاريخية أدت به إلى الاستمرار فترة زمنية طويلة امتدت إلى قرون، وبمراجعة مسيرة النظام السياسي في المنطقة فإننا نجد تطورا، وبعض أسباب ذلك التطور خاصة بالظروف الموضوعية الاقتصادية والسياسية، وبعضها بفعل إرادة النظام بضرورة التطور، والبعض الآخر بفعل ضغط القوى السياسية المعارضة.

إن الانتقال من مرحلة القبلية إلى الإمارة ثم إلى الدولة[2] قد شهد تطورا في النظام السياسي ليواكب التطور من مرحلة إلى أخرى، والتطور في المحيطين العربي والعالمي على كل المستويات، وانتقل تدريجيا من الفردية الأوتوقراطية إلى العمل المؤسسي السياسي، وفعليا لم يكن ذلك التحول مظهريا بل فعليا استفاد منه النظام بإضفاء صفة الشرعية القانونية من جهة، والشرعية الوطنية من جهة أخرى. وكان النظام السياسي يوصف في مرحلة من المراحل بالعشائري والفردي، فتغير ذلك بتطور النظام السياسي بإنجازاته بالتحول إلى شعبي، ليس بتحقيق متطلبات

جماهيرية ماديا فقط بل بالتطور في مجالات مختلفة اقتصاديا واجتماعيا. وبكل تأكيد تشكو المسيرة من نواقص وسلبيات، والحكمة كانت تقتضي تقبل النقد، والإسهام في الإصلاح من قبل النظام والقوى السياسية والاجتماعية. وصحيح أن تطور مطالب قوى الإصلاح هو تطور للواقع بفعل رغبة النظام السياسي في ذلك واستجابة لنقد المعارضة، وتجب الإشارة هنا إلى أنه ليست كل أطراف المعارضة مخلصة ووطنية؛ فقد كان لبعضها، ممثلا ببعض القوى التقليدية في النظام، دور سلبي في تأخير الحداثة(*).

لقد كان النشاط فرديا وعائليا في التجارة والفعل الاجتماعي والسياسي، ثم تحول ذلك بفعل تطور الإدارة والقانون ليصبح مؤسسيا. واكتشف النظام والناس أن عملية التطور لا يمكن أن تحدث إلا عبر مؤسسات رسمية وشعبية، مع ضرورة تقنين تلك المؤسسات. كما تطلب ذلك تطويرا للقانون، فأصبحت هناك قوانين الجنسية والبنوك والتوظيف ومؤسسات المجتمع المدني والمرور والقضاء وغيرها. وأصبح العمل المؤسسي يتطور وازدادت المؤسسات وفق متطلبات التطور في الواقع. وحقا كان ذلك التطور يتخطى تصور البعض، وأحيانا يسبق تصوراتهم، فمثلا أصبح هناك قانون للترشيح والانتخابات للمرأة بعد أن كان خيالا، وكان من الخيال أن تكون هناك جامعة مختلطة في السعودية فأصبحت واقعا، وكان من الخيال أيضا أن يكون العمل في المجالات مؤسسيا على الرغم من الفردية والمحسوبية في فترة زمنية قياسية. وعلى مستوى التحديث كان من الخيال إنجاز بعض المشروعات الكبيرة مثل إنشاء سكك حديد، أو مصانع معالجة مياه الصرف الصحي، أو الجسور الممتدة لكيلومترات، وعدد كبير من الموانئ والمطارات فأصبح واقعا، وصار الطموح اليوم إلى تطوير تلك المشاريع عبر العمل المؤسسي، وإيجاد مؤسسات لمشاريع جديدة واعدة. إن تنفيذ المشروعات الكبيرة لا يمكن إلا عبر العمل المؤسسي؛ ذلك لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وإمكانيات بشرية كبيرة، والهدف من تجربة وتنفيذ مثل تلك المشاريع هو إيجاد مؤسسات محلية قادرة على تنفيذ مثل تلك المشروعات، وقد حدث ذلك في بعض المشروعات المهمة.

(*) من خلال مراجعة الأجندات والخطاب السياسي في المنطقة نكتشف ذلك المنهج.

مجالات الحداثة والتحديث السياسي

تتنوع مجالات الحداثة والتحديث السياسي؛ فالدولة مسؤولة عن التعليم الذي يجب أن يشهد تطورا ليس كميا فقط بل نوعي أيضا. وتقع على عاتق مخرجات التعليم مهمة تحقيق هذا التطور، مثلما تقع أيضا على عاتق الجامعات والمراكز البحثية والقوى السياسية في الحداثة السياسية، فالقضية ليست مؤسسات لتفريخ وتخريج أعداد كبيرة للوظائف الحكومية والخاصة، ليعيش معظمها حالة البطالة المقنعة، بل هي وعي سياسي لطبيعة المرحلة ومتطلباتها، وكذلك لمستقبل هذه الدول والمجتمعات. وعندما أشرنا إلى دور التعليم السياسي لم يكن مقصودنا تسييس التعليم(*)، ولكن بلورة الوعي السياسي في مفهوم الوطنية، وظروف الواقع ومستقبل البلاد. وهذه تأتي أولا عن طريق التعليم ثم يأتي دور المجالات الأخرى. ويعتبر المجال الاقتصادي مهما في التحديث والحداثة، فالاقتصادي يتولى فهم الواقع من الجانب الاقتصادي ويرسم رؤية لمستقبله؛ فكيف نفهم الخلط بين الإقطاع والرأسمالية، وبين العام والخصخصة؟ والحداثة كائنة في الجانب الاجتماعي، وقد يرى البعض أنها بعيدة عن الجانب السياسي وهي ليست كذلك، ويمتد التأثير كذلك إلى المجال الثقافي الذي لا يفهم الكثيرون دوره بأنه بحاجة إلى وعي سياسي حتى يتحقق.

الليبرالية الخليجية

قال المفكر المغربي محمد عابد الجابري: «لقد تصاعد نشاط التيار الليبرالي في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية وفي مرحلة استقلال الدول العربية، وظهور النخبة التي قادت الحركة الوطنية من أجل الاستقلال والتحرر والبناء، وإسهامها في نشر التعليم الحديث والثقافة»[3]، ولم تكن منطقة الخليج العربي بعيدة عن ذلك التأثير. لقد ظهرت التنظيمات الليبرالية التي رفعت شعار الحرية والحياة الدستورية، وطبع فكرها نزعات يسارية وقومية، ووطنية قطرية، والطابع العام لذلك الفكر سياسي، وكان لانتشار التعليم والثقافة في الوطن العربي تأثير واضح بشكل عام

(*) لا بد من فهم مفهوم «السياسة» على أنه تكوين رؤية استراتيجية للدولة والمجتمع، وليس التسييس بمعنى إدارة الدولة لأغراض سياسية.

وأيضا في منطقة الخليج العربي عن طريق انتشار العمل الحزبي، وتنامي مؤسسات المجتمع المدني، وطرح هذا التيار عن طريق الصحافة والندوات والملتقيات والمسرح أفكارا تقدمية وتحررية في حدود ما تسمح به رقابة السلطات، وقد كانت نسبية في جرعاتها بين دولة وأخرى. وكانت الكويت ذات التجربة الديموقراطية العريقة والمستمرة والدستور الدائم في مقدمة هذه الدول، وكان للقضايا الاجتماعية نصيب من تلك الأفكار مثل تعليم المرأة وعملها ونيل حقوقها السياسية والمدنية. ويعتبر صدور الدساتير في دول المنطقة وما تضمنته من مواد حول الحريات العامة خطوات ليبرالية حداثية في مجتمعات تقليدية[4]. ولذلك يمكن القول إن الجماعات الليبرالية قد أسهمت في عملية الحداثة في مجتمعات الخليج العربي في تاريخها المعاصر على الرغم من المعوقات التي صاحبت جهودها في هذا الميدان، وقد ثبت بالتجربة أن هذا الفكر سيقود إلى العقلانية في تنمية المنطقة.

لقد سبقنا الزميلان: الدكتور باقر النجار والدكتور فتحي العفيفي إلى طرح ومناقشة هذا الموضوع قبل نحو عشر سنوات، وهنا لا نريد تكرار ما ذكراه بل مناقشة بعض قضاياه. أولا، لا بد من تحديد مفهوم الحداثة والتحديث كما أشرنا في الفصل الأول، ثم إنه بالفعل قد حدث تحديث هائل في دول المنطقة، وترتب عليه حداثة سياسية بفعل التحديث وتطور الأوضاع أو بفعل عوامل داخلية وخارجية على أنها حدثت بالفعل. والقضية لا تقف عند التحول من القديم إلى الحديث، بل إلى التغيير الشامل في بنيتها وملامحها وطبيعة المشكلات التي واجهتها وتواجهها. بيد أن الملاحظ أن الحداثة لا تشمل أوضاع القوى السياسية لمواكبة ما يحدث وما قد يحدث، وبهذا نتفق مع ما ذهبنا إليه عندما تأكد أن الليبرالية الجديدة في منطقة الخليج فُهمت وطُبقت بعيدا عن تكيفها مع الواقع[5]. وهنا عملية وفهم دقيق بين الفعل والعقل، نحن نستورد المواد الاستهلاكية من دول متقدمة بينما يجب أن نسهم في صناعة الأفكار، فالمسألة ليست بالنقل بل بإنتاج ما نستهلك.

ثم إن مشكلة الحداثة في الفكر السياسي لدى القوى الليبرالية هي أنها لا تسعى إلى نقد تجربة القوى التي تحمل ذلك الفكر، بل تركز باستمرار على نقد الآخر، لأن عملية تطوير الفكر لا يمكن أن تحدث من دون النقد الذاتي أولا. والفكر الليبرالي أو التجربة في هذا المجال في المنطقة هي خليط ومزيج من القيم والتفكير التقليدي

والحداثي لم يحدد بعد رؤيته ومن ثم مشروعه نحو التقدم للاستفادة الفعلية من الفرصة التاريخية التي جاء بها النفط. ونتيجة التأخر في صياغة مفهوم الليبرالية الحداثية في المنطقة، ظلت أطروحات القوى السياسية وخطابها يحملان الكثير من الفكر المضطرب والمتأرجح بين الماضي والحاضر والمستقبل، أو بين التقليد والتجديد، فتتغير المصطلحات والمفهوم واحد. ليس المقصود إلغاء الماضي لأنه يتضمن جذور مشكلاتنا، ولكن يجب ألا نكون أسرى ذلك الماضي.

الاستعمار والحداثة والتحديث بالمنطقة

قد يستغرب البعض من عنوان هذا الموضوع، وعندما يعرفون موقف القوى الاستعمارية من الحداثة والتحديث الخارجين عن إرادتها وسياستها تاريخيا يعرفون أن طرح مثل هذا الموضوع ليس بالأمر الغريب.

أولا وقبل كل شيء كان الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي قد وضع المنطقة تحت حمايته لمدة قاربت القرن ونصف القرن، وكانت الحماية أقل وطأة من الاستعمار المباشر بالاحتلال وإقامة القواعد العسكرية، وفرض الإدارة العسكرية والسياسة الاستعمارية، الحالة التي عاشها عدد من الدول العربية. لكن ذلك يعني أن الاستعمار في المنطقة، الذي وضعها تحت نفوذه وسيطر على ثروتها النفطية، وله مصالح في إقليم الخليج تمتد إلى العراق وإيران، لم ينس التحفظ عن الحداثة والتحديث في مرحلة خضوع إمارات المنطقة لنفوذه. فالسلطات البريطانية كانت حذرة من تطور التعليم في دول المنطقة على سبيل المثال، فقد يخلق ذلك وعيا ثقافيا وسياسيا يؤثر في وجودها، فلم تكن مرتاحة من مجيء بعثة معلمين من فلسطين إلى الكويت في العام 1936، وهو عام الثورة الفلسطينية ضد الحركة الصهيونية، وأن يكون المنهج الدراسي كذلك فلسطينيا، ولم تكن مرتاحة من طلب الكويت معلمين من مصر في الخمسينيات في الوقت الذي كان فيه عبدالناصر معاديا لسياستها في الوطن العربي[6]، وكذلك كانت وطأة الوجود الاستعماري أشد في البحرين، حدث ذلك في الوقت الذي تحررت فيه شبه القارة الهندية واستقلت دولها، وبدأ نجم بريطانيا يأفل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت للإمارات ودول الخليج حرية اختياراتها خاصة بعد استقلالها وقيام الدول فيها.

الحركات الوطنية والتحديث في منطقة الخليج العربي

لقد شهدت فترة النصف الثاني من القرن العشرين في منطقة الخليج العربي نشأة الحركات الوطنية وتطورها. وبعضها امتداد لفترة سابقة حملت أفكارا وشعارات بعضها إصلاحي وبعضها الآخر ثوري. وقد استقطبت عددا من الشباب في صفوفها، واعتبرتها بعض السلطات خطرا يهددها، وقبلتها سلطات أخرى بوصفها معارضة، وبذلك اختلف التعامل مع تلك الحركات، بيد أن هناك خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها، وحصل بعض التطرف من الجانبين في المواقف والتعامل بينهما. ومثلت تلك الحركات الوطنية تيارات[7] واتجاهات سياسية كان أغلبها موجودا على الساحة العربية سواء كانت القومية العربية أو الماركسية أو الليبرالية. صحيح أن تلك الحركات لم تكن في السلطة، ولكنها أدت دورا بوصفها قوى ضاغطة تحقق من خلال ضغطها كثيرا من المكاسب السياسية والاجتماعية والثقافية. وأيضا كان لفكرها تأثير في الشباب المتعلم والمثقف المتطلع لتطوير بلاده، وكان بعض تلك الحركات امتدادا لحركات وأحزاب في الساحة العربية، ويرى البعض أن بعض حركات الإسلام السياسي تنضوي تحت مظلة الحركات الوطنية، والبعض لا يرى ذلك[*].

وقد أدت الحركات الوطنية دورا في وجود وتطور الحياة النيابية في الكويت والبحرين، ودورا في سيطرة دول المنطقة على الثروة النفطية، وكذلك كان لها دور في محاربة الفساد، وأيضا في تنمية الوعي السياسي، وقد كانت الأنظمة السياسية العربية غير منسجمة، ومختلفة في توجهاتها، فانعكس ذلك على نشاط الحركات الوطنية في منطقة الخليج وعلى سلوك تلك الأنظمة تجاهها.

وقد تمكنت السلطات في المنطقة من سحب البساط من تحت أقدام بعضها بسبب الإمكانيات التي توافرت لها. فعندما رفعت القوى السياسية شعارات وطنية وقومية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، تحركت السلطات لأسباب عديدة بتحقيق مكاسب مادية وسياسية بعضها بمبادرة تلك السلطات وبعضها بسبب ضغط تلك القوى. لسنا هنا بصدد كتابة تاريخ الحركة الوطنية في المنطقة، ولكن موضوعنا محدد بدورها في الحداثة والتحديث؛ فإن

(*) يمكن معرفة ذلك من قراءة أدبيات بعض القوى الوطنية.

أدبياتها والأدبيات الأخرى تتحدث عن أفكار ورؤى حداثية طرحتها القوى الوطنية لاستقلال وتطور بلدانها اتضح فيما بعد أنها جديرة بالاهتمام. شملت تلك الرؤى مجالي التحديث والحداثة، فقد أثارت مبكرا مسألة تأميم النفط، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وتطوير التعليم، ودوره في الوعي السياسي وفي الثقافة العامة. وقد أسهم الوافدون العرب مع المواطنين في صياغة وبلورة تلك الرؤى، وأصبح بعضها واقعا في مجالي التحديث والحداثة سواء أكان طرحها على مستوى القطر الواحد أم على مستوى المنطقة كلها[8].

لقد أدت الحركة الوطنية دورا جوهريا في التحديث السياسي خاصة في فترات التاريخ المعاصر التي شهدت مدا تحرريا عربيا وعالميا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من موقف السلطات منها فقد كان لها دورها في الوعي والنقد والإصلاح.

إن مجرد ظهور حركات وطنية في منطقة أو دولة دليل على تطور في الوعي السياسي، وهذا جزء من الحداثة، ذلك يعني وجود نخبة مثقفة تولت تأسيس وقيادة حركات وطنية إصلاحية وكانت لديها رؤية استراتيجية. وشهدت إمارات ودول الخليج العربية مثل تلك الحركات في تاريخها المعاصر، وأدت دورا في نقد التحديث، ووضع تصورات مستقبلية. وكانت رؤى عدد منها حداثية، لا بل لا بد من القول إن كثيرا من أطروحات تلك الحركات قد حُققت وأُنجزت لأسباب كثيرة، المهم أنه كان لها دورها في التطور الذي حدث من خلال عملها السياسي. وكان للمعارضة دور مهم في تاريخ المنطقة، إذ إن أطروحاتها كانت إصلاحية وليست تغييرية، وهناك فرق بين المصطلحين. كان لمعظم تلك الحركات فكر ليبرالي، والليبرالية أساس الحداثة. وإذا كانت الدول والحكومات قد تولّت التحديث فإن الحركات الوطنية الإصلاحية قد تولّت الحداثة، وإذا كان هناك قصور في الحداثة فإن الطرفين يتحملان مسؤولية ذلك، وهو ما يعني ضرورة أن ينقد كل طرف نفسه، أي نقد التحديث والحداثة. وحدث التحديث في بعض الأحيان استجابة لمطالب الحركات السياسية، ليس خوفا منها بل تنبيه إلى قضايا أساسية لم تكن في خطط التحديث الحكومي. وقد شهدت جميع دول المنطقة وجود مثل تلك الحركات، وفي المقابل كانت هناك قوى وحركات مضادة ظهرت نتيجة الصراع بين من يفكر في خطر التقدم والإصلاح

على فكرها التقليدي ومن فكروا في الواقع والمستقبل. ولم تسمح الحالة التحديثية بأكثر من المطالبة بالإصلاح، وفي العموم كانت سلمية وإيجابية(*).

مسألة الإصلاح والتغيير في منطقة الخليج العربي

إن مفهوم الإصلاح في الدول النامية يختلف عن مفهوم التغيير، مع العلم أن هناك ارتباطا وثيقا بينهما. فالإصلاح هو مواجهة الأخطاء والفساد والهدر والقصور في النظام القائم من دون السعي إلى تغيير ذلك النظام؛ لأن هناك اقتناعات أساسية بأن هذا النظام يوفر الحد الأدنى المطلوب من مستوى المعيشة وهامش الحرية، وذلك بتوفير الأساسيات التي تتطلبها حياة المواطن في هذه المنطقة وفي هذه المرحلة. هذه هي الصورة العامة مع استثناءات محدودة ومؤقتة في بعض دول المنطقة مثل البحرين وعمان، ولذلك لم نجد إلا نادرا معارضة تنادي بتغيير الأوضاع في دول المنطقة، وبالرجوع إلى وثائق القوى السياسية فيها ما يؤكد ما ذهبنا إليه(**).

أما موضوع تغيير النظام فقد طرح ولايزال في دول عربية عديدة وهو المطالبة بالتغيير الجذري والأسباب واضحة ومعروفة تتمثل في عدم توفير الأساسيات لحياة الإنسان في تلك الدول، والمسألة ليست لأنها فقيرة وغير قادرة على توفيرها؛ فبعضها لديها الإمكانيات، ولكن فساد الأنظمة حال بينها وبين تحقيق الحد الأدنى المطلوب لحياة شعوبها في مستوى المعيشة والحرية. وقد يرى البعض أن الوضع في دول الخليج العربية مختلف بسبب عائدات الثروة النفطية، إذ إنها حققت مكاسب على تلك المستويات بفعل توافر الثروة! إن ذلك لا يكفي ما لم تتوافر الإرادة والمصلحون الحقيقيون والنخبة المثقفة الحقيقية، فالثروة وحدها لا تصنع تنمية ولا تقدما. إن الصورة ليست مشرقة تماما في دول الخليج العربية، ولكنها مقبولة مقارنة بغيرها، وتحتاج إلى خطوات إصلاحية لمحاربة الفساد والهدر في حياة شعوبها[9].

(*) إن نقد الحركات الإصلاحية في المنطقة لا يعني أن مفهوم السلمية والإيجابية لنشاطها كان مطلقاً، بل كانت لها أخطاؤها وسلبياتها أيضا.

(**) إن مشاركة بعض رموز التيارات السياسية المعارضة في السلطة في دول المنطقة، وما ورد في أدبياتها وصحافتها يدلان على المطالب التي لا تتعدى الإصلاح في إدارة هذه الدول، وسيطرتها على ثروتها الوطنية.

لقد أدرك المثقفون في منطقة الخليج العربي منذ بدء النهضة في منطقتهم أن المسألة لا تقتصر على وجود الثروة من عائدات النفط، فالنهضة والحداثة في بلدانهم تتطلبان إصلاحا سياسيا، ولذلك سعى الوطنيون منذ البداية إلى المطالبة بالإصلاح السياسي، فقد سعى البحرينيون ثم الكويتيون ونخب مثقفة من دول الخليج الأخرى إلى التركيز على ذلك المنحى، واعتبروه مدخلا إلى الإصلاح والتنمية والتقدم في إماراتهم ثم دولهم. إذن المسألة لم تكن سياسية بحتة سواء في معارضة تلك القوى للسلطات البريطانية أو السلطات المحلية، ولكن إصرارها على الإصلاح السياسي طريقا للحداثة لتحمي التحديث. وبوضوح أكثر فإن التحديث وحده لا يكفي مهما كانت مشروعاته ما لم يكن نتيجة حداثة في عقلنة التحديث وتحديد أهدافه، وما لم تتوافر ثقافة الحداثة ليس فقط في إطار النخبة المستنيرة بل لدى عامة المواطنين وبخاصة بعد النهضة التعليمية التي شهدتها وتشهدها دول المنطقة. وكانت فكرة الإصلاح السياسي قد أُسست على قاعدة الإصلاح السياسي في ظل الأنظمة القائمة يجب أن يرتكز على المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وأن دول المنطقة لا يمكن أن تتطور إلا بالحياة الدستورية الديموقراطية، وأن التفكير في إصلاح أي مجال غير ممكن من دون الإصلاح السياسي، فعلى سبيل المثال إصلاح التعليم متعذر، وكذلك الإصلاح في المجالات الأخرى أساسه الإصلاح السياسي. من هنا كان هناك صدى مباشر أو غير مباشر لمطالبات القوى السياسية بالإصلاح السياسي، وإن كثيرا من خطوات الإصلاح ليست بعيدة عن تلك المطالبات. وعلى الرغم من السلبيات فقد بُذِل جهد مشترك بين السلطات والقوى السياسية في عملية الحداثة والتحديث في منطقة الخليج العربي، سواء في تعاونها مع السلطات أو في حالة معارضتها لها. يبقى أن أسلوب التعامل بين السلطات والقوى السياسية في أغلب الأحيان لم يُطبَّق بالعنف على الرغم من حساسية السلطات في بعض الأحيان من تحدي بعض تلك القوى لسياستها ونهجها، ولذلك قدمت المعارضة السياسية في المنطقة خدمة لشعوبها في هذه الفترة من تاريخها[10].

إن نقد القوى السياسية للأوضاع في دول منطقة الخليج العربي والمطالبة بالإصلاح قد كشفا الكثير من أوجه الخلل في هذه الدول، وقدما خدمة للأنظمة والشعوب على حد سواء في هذه المنطقة، وجنباها الكثير من المشكلات والتطرف. لقد فُسِّر النقد، خصوصا السياسي، على أنه هجوم لأغراض سياسية، واتضح أن أغلب تلك الانتقادات

كانت موضوعية وهادفة، وكان لها دورها في تحقيق بعضها في الواقع، وفي بلورة وعي المواطنين حول قضايا مجتمعهم الأساسية. وقد يكون أسلوب طرح بعض تلك القوى حادا وغير مناسب، ولكن القضايا التي كانت تُطرح هي قضايا مهمة حول حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها، وقد ذكرنا بعضها. ولعل تنبيه هذه القوى المبكر لخطر التطرف والإرهاب كان طرحا أساسيا اتضح فيما بعد أن تلك القوى كانت على حق في طرحه مبكرا، وقد يُفَسَّر ما كانت تلك القوى تطرحه في حينها على أنه تطرف مضاد وفي إطار الصراع السياسي، ولم يؤخذ بعين الاعتبار لأنه جاء من القوى المعارضة! لكن حال جماعة الإسلام السياسي وخطابها الديني كان مختلفا.

إن هناك شروطا لعملية الإصلاح التي يترتب عليها تغيير:

أولها وجود نخبة نوعية مثقفة تنظِّر إليها وتبشر بها وتضحي من أجلها. وثانيا، ظروف موضوعية تسمح بوجودها. وثالثا، الإمكانيات اللازمة لوجستيا، وهناك دور للنظام السياسي فيها، وتجربة دول الخليج العربية أكبر شاهد على ذلك(*).

منطقة الخليج وتجديد الخطاب الديني

يصف المتطرفون الإسلاميون التوجه نحو الحداثة بأنه مؤامرة غربية، ومحاكاة الغرب كارثة على الإسلام والمسلمين! وهؤلاء صنفان: جماعات الإسلام السياسي، وجماعات منغلقة لا ترى أو لا تريد أن ترى التطور من حولها. ليس كل ما أنتجته الحضارة الغربية المعاصرة لا يصلح أو يمكن تجنبه، فنحن نعيش آثاره ونستخدم أدواته بما في ذلك الأفراد والجماعات التي تستنكر ذلك، لا بل إن بعضهم درس في جامعات غربية، وعاش سنوات في الدول الغربية يأكل في مطاعمها ويستخدم وسائلها على رغم أن الحداثة لديهم بدعة غربية، ويُتْبِع ذلك بأن تجديد الخطاب الديني مؤامرة!

وفيما يلي ملخص لرأي أحد قادة تيار الإسلام السياسي الذي تمرد على ذلك الفكر، ودعا إلى تجديد الخطاب الديني نذكره هنا حتى إن كان موضوعنا عن منطقة الخليج العربي، فالتيار الديني السياسي في المنطقة جزء من تيار إسلامي عربي وإسلامي عالمي:

(*) إن القضية لا تقتصر على الجانب النظري فقط، بل كذلك الاقتناعات لدى الأنظمة بأن عملية الإصلاح هي في مصلحتها أيضا.

«إن كل جماعات التطرف الديني خرجت من تحت عباءة جماعات دينية وسياسية ظهرت بعد سقوط الدولة العثمانية. وإن الإسلام السياسي كان ولايزال معوقا لتجديد الخطاب الديني، وتجديد الخطاب الديني يفصل الدين عن السياسة كما حدث في الغرب، ولا بد أن يظهر مشروع الإسلام الإنساني لتصحيح فهم الناس للدين»[11].

وقائل هذا الكلام أحد قياديي جماعة دينية سياسية في مصر، كان قد انشق عن الجماعة، ووجه إليها انتقادات قوية في الفترة الأخيرة. المشكلة تكمن في أن تجديد الخطاب الديني أو غير ذلك من الأفكار تدور في فلك تلك الجماعات المتطرفة وإن تظاهرت بغير ذلك، ولذلك ندور في الحلقة المفرغة، فتُجهض أي محاولة لتجديد الفكر السائد. ولعل المخاض الذي تعيشه الأمة اليوم يؤدي إلى طرح مشروع للنهضة بعيد عن الغلو والتطرف الديني الذي ساد وسيطر على ساحتنا العربية في العقود الأخيرة، وجزء من منطقة الخليج العربي قد تأثر ولايزال بذلك الفكر.

وحول تجديد الخطاب الديني لا بد من طرح ما يلي ونحن بصدد التفكير في الحداثة في منطقة الخليج العربي.

من حق القارئ أن يسأل عن ماهية الخطاب الديني المطلوب أو ماذا يعني تجديد الخطاب الديني؟

- لقد اتخذ الخطاب الديني وبصورة متواترة وتصاعدية منحى سياسيا، واختلط الأمر على الناس بين ما هو دعوي وما هو سياسي، وأصبح هدف ذلك الخطاب سياسيا أكثر منه دينيا، هدفه الدولة الدينية ونحن في عصر يتجه ويرسخ الدولة المدنية، والمطلوب من الخطاب الديني هو الفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي.

- إذن ليس المطلوب فكرا جديدا، بل تجديد للفكر والخطاب الذي تعبّر الجماعات والقوى الدينية من خلاله عن نفسها ورسالتها. ومن ضمن ذلك التجديد كذلك عدم سيطرة وهيمنة الماضوية على الحاضر والمستقبل.

فالخطاب الديني معظمه ماضوي، فهو يتحدث على سبيل المثال عن الخلافة الإسلامية في وقت لم يعد فيه موضوعها مطروحا أو ممكنا، وأي خطاب لأي اتجاه ما لم يخضع للتقييم والنقد والتجديد معرض للجمود واحتمال الفشل، وعلى الرغم من فهم قيادات تلك الجماعات أن زحف الاتحاد المدني الديموقراطي يتقدم بسرعة

وعليهم أن يعرقلوا أو يوقفوا ذلك المد بجمود الخطاب على الماضوية وقيمها فكرة ليست لمصلحة ذلك التيار الذي يغلب عليه تيار الإسلام السياسي.

ولعل إعادة النظر في الخطاب الديني تهدف إلى تجديده بعدم تكفير الآخرين، وقد حمل لواء ذلك التكفير خطاب الجماعات الإسلامية المتطرفة في العقود الأخيرة، وإذا وصلت بخطابها إلى ذلك المنحى فقد تطرفت، ووصلت إلى حالة الإرهاب. والمشكلة في تجديد الخطاب الديني أن المحاولات لذلك التجديد يقوم بها أعداء التجديد، وفاقد الشيء لا يعطيه، يجري ذلك باسم الوسطية وتحت عنوانها، وهي ليست كذلك؛ لأن مفهوم المصطلح يمكن ليّ عنقه باتجاه بوصلة المتطرفين تحت مسمى «التجديد» باتخاذ «الوسطية» سبيلا لذلك، والمطلوب التجديد على الأسس التالية:

أولا: أن تخرج من بين صفوف القوى الدينية نخبة تنادي بتجديد الخطاب الديني وتؤمن بثقافة الحوار وباحترام الرأي الآخر، هذا تحول مهم.

ثانيا: أن يكون أساس التجديد مواجهة التعصب والتطرف والإرهاب.

ثالثا: أن يكون الطرح خارج الفكر التقليدي باتجاه التجديد الفعلي بعيدا عن أطروحات المسلمات ومراعاة العادات والتقاليد.

رابعا: أن يأخذ الخطاب الديني الجديد بما يطرحه خصوم القوى الدينية من آراء وأفكار وإيجابيات بعين الاعتبار ولا يتمترس وراء أطروحاته التراثية الماضوية فقط. أي تجديد الخطاب وفق الظروف المستجدة.

خامسا: أن يخرج الخطاب الديني الجديد عن طريقته ومنهجه الذي اعتاد عليه إلى الإيمان الحقيقي والسلام الاجتماعي الذي يرتكز عليه الدين فعليا، لا إلى الخلط بين ما هو ديني وما هو سياسي.

سادسا: ألا يكون التطرف في الخطاب رد فعل ضد الآخرين بل لطرح قضايا الدين والحياة بمنهج عقلاني.

سابعا: أن يتخلى التيار الديني عن خطابه التقليدي القائم على الترغيب والترهيب، بل على المبادئ والإقناع بها.

ثامنا: ألا يكون تجديد الخطاب الديني من قبل الذين أساءوا استخدام ذلك الخطاب، بل من جيل جديد يؤمن بالتعددية الفكرية من منطلق أن الآخرين ليسوا ضد الدين.

تاسعا: وإذا كنا نطرح مسألة تجديد الخطاب الديني فإن الخطابات الأخرى مثل الليبرالية والعلمانية يجب أن تجدد خطابها بالحوار على أرضية التقارب والتفاعل لدى جميع الأطراف.

عاشرا: هناك مشتركات بين تجديد الخطاب الديني وغيره يجب التركيز عليها، مثل نبذ العنف وتشجيع ثقافة الحوار وعدم تكفير الآخر[12].

المرأة في منطقة الخليج العربي

إن تعليم المرأة وعملها في دول المنطقة ظاهرة حديثة، ودليل على تقدم هذه الدول، لا بل دليل على التقدم في أي دولة. لقد واجهت المرأة صعوبات لتتعلم، وتعمل، ثم لتنال حقوقها المدنية والسياسية، وعلينا أن نذكر هنا أن المرأة في البحرين والكويت كانت في مقدمة النساء في التعليم والعمل، وفي نيل الحقوق، ثم جاء تقدمها في بقية الإمارات ومن ثم دول المنطقة[13]. لقد أسهم التشدد الديني الاجتماعي في تحجيم وتهميش دور المرأة، ولكن سنة الحياة فرضت دخولها معترك الحياة تعليما وعملا، ومساواتها في الحقوق في مجتمعاتنا المعاصرة، وإن كانت قاصرة ولكنها تتطور باستمرار. وأسهم الرجل في نيلها تلك الحقوق؛ لأن تحرك المرأة كان محدودا حينها في ظل الأوضاع الاجتماعية التي كانت قائمة.

إن الموقف السلبي من عمل المرأة وتعليمها كان له تأثير كبير في قضايا التربية ومنجزات التنمية. فالمرأة غير المتعلمة وغير الواعية ستسهم في تكريس أنماط السلوك والقيم السلبية في إنتاجها. وغياب المرأة عن سوق العمل لأسباب دينية واجتماعية وثقافية يعتبر من معوقات التنمية، حيث يقل معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي، ويسود الاعتماد على العمالة الوافدة، مما يكون له أثر سلبي في المرأة والمجتمع. وهذه ظاهرة كانت سائدة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي[14]. ومع التطور الذي شهدته دول المنطقة يزداد تدريجيا تعليم المرأة المواطنة ودخولها مجال العمل وبنسب متفاوتة بين دول المنطقة، ثم حقوقها المدنية والسياسية، وقد تحقق الكثير من ذلك في ظل النهضة التي تشهدها المنطقة، ولكن قوى التخلف تحاول بين الحين والآخر تعطيل ذلك الدور للمرأة في دول المنطقة بطرح مسائل مضى زمنها، مثل منع الاختلاط في التعليم الجامعي، وعدم تبوؤ المرأة

العمل في سلك القضاء، والحد من حقوقها السياسية، بيد أن الحداثة والتحديث في المنطقة يحققان إنجازات على هذا الصعيد. والمشكلة أننا نفاجأ بطرح ضد حقوق المرأة في الوقت الذى تحققت فيه خطوات إيجابية لنيل تلك الحقوق، وهو طرح يعود بنا إلى زمن مضى، ومعظم أولئك من الرجال.

إن نسبة الإناث في مجال التعليم عموما والجامعي خصوصا هي أكبر من نسبة الذكور، ذلك يعني أن مخرجات التعليم تشهد نموا كبيرا في أعداد المتعلمات والخريجات، ولما كانت القوانين في دولنا تسمح بعملها فإن دورها لا يقل عن دور الرجل في قوة العمل. والغريب أن المعارضين لتعليم المرأة وعملها، ومن ثم معارضة نيلها حقوقها السياسية، قد اضطروا إلى التعامل معها، وأكثر من ذلك يسعون إلى كسب أصوات النساء في الانتخابات! وقد كانوا ولايزالون معارضين لحقوقها السياسية، ويريدونها مثلا أن تنتخب ولا ترشح نفسها، أي تُسْتَخدم لمصلحتهم.

ولما كان الحديث عن دور المرأة في الحداثة والتحديث نعتقد أن التقاعد المبكر للنساء تحت أي مبرر هو هدر للإمكانية، وهو ضد ممارسة المرأة دورها في مجتمعاتها في هذه المرحلة، كما أن ما يسمى منع «الاختلاط» في التعليم الجامعي هو أحد مظاهر التخلف التي يجب أن تزول، فلا تستقيم مثل تلك القوانين مع التطور أو مع الحداثة والتحديث، هذا بصورة عامة عن المرأة. وقد أثبتت التجربة أنه عندما أتيحت الفرصة لعدد من النساء في قوة العمل الوطنية كان ولايزال دورهن فاعلا ومشرفا، وأن سلبيات المرأة ليست أكثر من سلبيات الرجل. هو صراع بين القيم، لكن تيار التقدم قائم وقادم لا محالة في هذا الميدان وغيره، ونحن على أبواب دخول مرحلة الحداثة إن لم نكن قد دخلناها فعليا في منطقة الخليج العربي.

في الحقيقة تستحق قضية المرأة في منطقة الخليج وقفة ونحن نتحدث عن الحداثة، والسؤال الآن، وبعد هذا التطور التحديثي السائد، ما معوقات تطور مساهمة المرأة في حياة مجتمعاتنا المعاصرة، وكيفية مواجهتها وإزالتها؟

علينا أن نُقرّ بأن مجتمعاتنا بوصفها جزءا من المجتمعات الشرقية، مجتمعات ذكورية بامتياز، وأن النظرة إلى المرأة هي أن دورها ثانوي وليس من الأولويات، يجري ذلك من منطلق العادات والتقاليد والتمسك بها، وهذه العادات والتقاليد التي هي من قيم المجتمع التقليدي ليست لها قوانين مكتوبة لتتغير، ولكن حتمية

التطور في المجتمع ستؤدي إلى تغييرها، والمرأة والرجل يؤديان دورا فاعلا في ذلك. إن الحقوق تؤخذ ولا تمنح، ومن هنا يكون للمرأة دور في ذلك خصوصا إذا تعلمت، وهي تنال اليوم هذا الحق في معظم مجتمعات الخليج العربية كالرجل. ولعل التعليم والثقافة في عموم المجتمع ولدى المرأة خصوصا يكونان أساس تقدم المرأة ومساهمتها في تقدم مجتمعها بعد نيل حقوقها الأساسية المدنية والسياسية.

يخشى البعض من أن الانفتاح في المجتمع ومساواة الرجل مع المرأة في الحقوق والواجبات له سلبيات ومخالف للدين. أولا: إن إيجابيات ذلك التطور أكثر من السلبيات، ولسنا بصدد ذكر أمثلة على ذلك فهي معروفة للجميع، وثانيا: إن ديننا الإسلامي قد كرّم المرأة في الحقوق الاجتماعية خاصة، والذين يستنبطون من التراث ما يدعم وجهة نظرهم يفهمون التراث فهما خاصا وجامدا، وهو تاريخ مملوء بما هو سلبي وإيجابي. وعلينا نقد التراث لأنه يحمل كثيرا من المعلومات والقيم الإيجابية والسلبية. والمرأة في منطقة الخليج بصورة عامة متقدمة اقتصاديا ومتخلفة اجتماعيا وسياسيا، وهذه فجوة يجب أن تجسّر وتردم لمصلحة تقدم المجتمع.

دور الطبقة الوسطى في الحداثة والتحديث في منطقة الخليج العربي

لقد اعتبر البعض ميلاد الطبقة الوسطى وتطورها مشروعا كان ولايزال على حساب دور الطبقات الأخرى خصوصا الطبقة التجارية، وأنها قد سحبت البساط من تحت أقدام الطبقات الأخرى في الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية. إن دورها مهم في المجتمع، حيث تحملت مسؤولية قيام المجتمع المدني، والعمل السياسي في دول الخليج العربية في العصر النفطي. لكن دورها على أهميته كان متذبذبا بسبب التحولات الاقتصادية الجارية على الرغم من إسهامها الفعال في التحديث، حيث عاشت وتعيش حياة مادية وترفيهية نتيجة الامتيازات التي وفرتها الدولة[15]، وبما أنه كان ولايزال لظهور واتساع الطبقة الوسطى أثر في التنمية، فإن ذلك يعني أن لها دورها المهم في الحداثة والتحديث[16].

إن نشوء وتطور الطبقة الوسطى في دول الخليج العربية كان نتيجة للتعليم الحديث، ولارتفاع مستوى المعيشة بسبب عائدات النفط. ولم تكن في المنطقة قبل النفط طبقة وسطى بالمفهوم المعاصر. ويشكل المتعلمون والمثقفون العمود

الفقري لهذه الطبقة. ويمكن التأريخ لنشوء وتطور هذه الطبقة في دول الخليج العربية في النصف الثاني من القرن العشرين. والمشكلات التي تعيشها الطبقة الوسطى هي نتيجة لنشوئها في الدولة الريعية، والحياة الاستهلاكية للمجتمعات الخليجية. ولكل عصر ونظام اقتصادي طبقاته، ويختلف دورها من فترة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر.

والحقيقة أنه كان للطبقة الوسطى دور في التحديث والحداثة في دولنا كما هي الحال في الدول الأخرى، وأن دورها محوري في الحداثة المعاصرة. والطبقة الوسطى قاعدة النظام، كما أنها قاعدة القوى السياسية، فهي الأكثر وعيا وديناميكية في الحياة العامة، ويمكن معرفة ذلك من استعراض حياة ودور القيادات السياسية التي كانت ولاتزال لها بصماتها على الحياة السياسية وغيرها في دول الخليج العربية.

لقد كانت الأيديولوجيات الشمولية تنظر باستخفاف إلى الطبقة الوسطى، لا بل بتجاهل لحجمها ودورها وتأثيرها. وأثبتت التجارب الواقعية خطأ تلك النظرة، وأن هذه الطبقة متعلمة ومنها فئة المثقفين، ويرى البعض أنها طبقات وسطى وليست طبقة واحدة بحكم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية التي تعيشها شعوب دول الخليج العربية[17].

لقد كان النظام السياسي في دول المنطقة يراهن على فئات وقوى اجتماعية أخرى، بيد أنه اكتشف أن الطبقة الوسطى أكثر أهمية وتأثيرا، ولا بد من الاعتراف بها والتعامل معها. والحديث عن الطبقة الوسطى لا يلغي دور الطبقات الأخرى، بيد أن الواقع يقول إن الطبقة الوسطى في مجتمعاتنا الخليجية المعاصرة هي أكبر وأكثر الطبقات حجما وتأثيرا، وهي أيضا الوسط الثقافي الحداثي في هذه المجتمعات في هذه المرحلة التاريخية على الرغم من السلبيات الكثيرة التي تعيشها بعضها في داخلها والبعض الآخر مفروضة عليها، وأي تفكير حداثي وممارسة تحديثية لا تستغني عن فكر وجهود هذه الطبقة. وعندما نتكلم عن الطبقة الوسطى فإننا نعني المرأة والرجل، أي كل المتعلمين والمثقفين، وهم الأغلبية في مجتمعاتنا، ومنهم يخرج فكر الحداثة، وعلى أكتافهم يصنع التحديث. وجزء من الحداثة والتحديث هو نقد وتقييم التجربة تمهيدا للإصلاح، وهذه مهمة هذه الطبقة وكذلك الطبقات الاجتماعية الأخرى.

إن القضية الأساسية في الطبقة الوسطى هي أن اتساعها وأهمية دورها في المجتمع ظاهرة إيجابية تدل على دورها الحداثي في المجتمع في ظل التحديث السائد في مجتمعاتنا.

فإذا كانت الطبقة الوسطى هي المتعلمة والعاملة، وتشكل أغلبية في قوة العمل، فإن علينا أن ندرك مدى أهمية دورها في واقع مجتمعاتنا ومن ثم في مستقبلها.

ومما لا شك فيه أن لهذه الطبقة سلبياتها مثلما أن للطبقات الأخرى سلبياتها، حيث يعيش بعضها بطالة مقنعة، وهذا ليس ذنبها بل المسألة إدارية بيروقراطية سببها الأساس الدولة الريعية والمجتمع الاستهلاكي في ظل الثروة النفطية المعاصرة.

ويمكن إجمال تلك السلبيات بالآتي:

أولا: عدم استقرار هذه الطبقة اقتصاديا جعلها وسط تجاذب الطبقتين الأعلى والأدنى منها لتفاوت الدخل لأفرادها.

ثانيا: كبر حجمها وكثرة أعدادها وضعف أدائها، وقصور دور المثقفين الذين يشكلون شريحة مهمة داخل هذه الطبقة.

ثالثا: كبر حجمها بسبب الأوضاع الاقتصادية جعلها قوة مؤثرة في البيروقراطية الإدارية من جهة، وعدم التوازن مع الطبقات الأخرى، وقد يرى البعض أن ذلك خلل وقد لا يراه آخرون كذلك.

رابعا: كان بالإمكان أن يكون دورها في الحداثة والتحديث أكبر وأكثر تأثيرا، ولكن حالتها أصبحت أحد معوقات الحداثة والتحديث في المنطقة في الوقت الذي كان من المفروض أن تكون الحال فيه عكس ما هي عليه، لكن ذلك لا يلغي دورها الإيجابي الذي أشرنا إليه بسبب تعليمها وكبر حجمها وتأثيرها.

الحداثة والتحديث الديموغرافي في المنطقة

لقد شهد التطور السكاني في منطقة الخليج تغيرا أساسيا في فترة زمنية وجيزة من عمر الدول والمجتمعات، وكانت لذلك أسباب منها رغبة دول المنطقة في التحديث، فتطلب الأمر هجرة كانت مؤقتة أصبح بعضها دائما فاكتسب جنسية دول المنطقة، ولما كان الوضع الاقتصادي الناتج من عائدات النفط جاذبا لأعداد

كبيرة من الناس من الدول المجاورة، ومن أبناء قبائل الجزيرة العربية، فقد رُحِّب بهجرتها، واستقرارها لرغبة من إدارة تلك الدول في زيادة سكانها وحاجتها إلى ذلك لأنها كانت تمر بمرحلة التحول من إمارات إلى دول، أو لأسباب خاصة المنشأ الذي قدم منه أولئك المهاجرون اجتماعيا واقتصاديا.

وقد مرت قوانين اكتساب المواطنة بمرحلة كانت فيها في طور التكوين، وأدت المحسوبية دورا في منحها، وربما كانت الحاجة إلى اليد العاملة أحد الأسباب، وأصبح في دول الخليج العربية تكوين سكاني مزدوج: مواطن ووافد، وبزخم كبير وفي فترة زمنية قصيرة، مما نتجت عنه مشكلات تحت عنوان «الخلل في التركيبة السكانية»، ومشكلات يشار إليها بـ «البدون جنسية» و«التجنيس السياسي»، ومزدوجو الجنسية، والزيادة المطردة في عدد الوافدين في مقابل قلة المواطنين حتى بلغ المواطنون في أحسن الأحوال في هذه الدول ثلث عدد السكان، وفي بعض دول المنطقة لا يزيد على 14 في المائة. ودخلت دول المنطقة مرحلة تطرح وتبحث مشكلة الخلل في التركيبة السكانية إما بتعديل قوانينها، وإما بإحلال المواطنين مكان الوافدين في قوة العمل، أو بالحد من الهجرة إلى دول المنطقة، وطرح حلول أخرى.

مما لا شك فيه يصبح بحث المشكلة مجالا لإيجاد الحلول، ولكنها بكل تأكيد لن تكون جذرية، وهي إحدى مشكلات التنمية في دول الخليج التي خضعت للتراكم، وأخير للحل على الرغم من تنمية الموارد البشرية المحلية بمخرجات التعليم أو بغيرها.

ولما كان ولايزال الإحصاء السكاني وغيره أساس التنمية، فإن الإحصاء في دول المنطقة بدأ تقديريا ولم يكن دقيقا. كما كان متفاوتا في تاريخ البدء فيه رسميا بين دول الخليج العربية، فبعضها أجرته منذ الخمسينيات وأخرى في الستينيات والبعض منها في السبعينيات[18]، ولاتزال تلك الإحصاءات تشكو عدم الدقة. والحلول لظاهرة الخلل في التركيبة السكانية هي مشكلة الحاضر والمستقبل، وحلها ليس سهلا أو قريبا لأن أسبابها إدارية واجتماعية واقتصادية وربما سياسية أيضا. لقد كانت دول المنطقة بحاجة إلى السكان، سواء بزيادة عدد مواطنيها، أو للاستفادة من الكفاءات واليد العاملة الخارجية، ولكن لم يُفكّر في استراتيجية عندما توافرت مخرجات التعليم بالإمكانيات البشرية المطلوبة في المجالات المختلفة.

وظاهرة الخلل في التركيبة السكانية في منطقة الخليج العربي تكاد تكون نادرة في تاريخ العالم لأن الثروة من عائدات النفط جاءت فجأة بضخامتها قياسا إلى عدد السكان، فكان الجذب من بلدان طاردة لأسباب عديدة. وكلما ضغطت المشكلات الاقتصادية والسياسية اضطرت دول المنطقة لأسباب أمنية وتنموية، ومن أجل فسح المجال لعمل أبنائها، إلى إعادة النظر في السياسة السكانية، لأنه لا يمكن تصور قدرة دول المنطقة على استيعاب كل هذه الأعداد، والأعداد الأخرى القادمة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية لعدد من الدول في الإقليم، أو تلك التي تربطها علاقات سياسية وتاريخية بالمنطقة. وحتى الآن من غير المعروف لدى دول المنطقة مدى حاجتها الفعلية إلى قوة العمل الوافدة والتي كان لها دورها في تنمية وتطور دول المنطقة.

في الفترة المحددة لهذه الدراسة، أي في منتصف القرن العشرين، نما عدد السكان في إمارات ودول الخليج العربية نموا كبيرا وغير مسبوق، وليس له مثيل في الدول الأخرى بفعل اكتشاف النفط وتصديره وعائداته، وقد أصبحت المنطقة جاذبة للعمل بوجود الثروة، وحاجة المنطقة إلى اليد العاملة والمتخصصين في مختلف المجالات. وبمقارنة الأرقام في عدد السكان في كل عقد نجد الزيادة الكبيرة في عدد السكان، هذا في مرحلة الإحصاءات التقديرية، والإحصاءات الرسمية المنضبطة للسكان بعد ذلك، والزيادة الكبيرة في مجمل السكان المواطنين والوافدين. ومن دون شك فإن هذه الزيادة لها أسبابها وما يبررها، فإمارات ودول المنطقة بدأت نهضة وتحديثا شاملا جذب أعدادا كبيرة من الوافدين من الدول المجاورة، وأبناء القبائل، وعدد كبير منهم اكتسب جنسية دول المنطقة. كما جذبت هذه المناطق أعدادا من الوافدين للعمل فيها لحاجة قطاعات كثيرة إلى اليد العاملة في الوقت الذي كانت فيه المنطقة تشكو من قلة في عدد السكان، وقلة في القوى العاملة الفنية وغير الفنية.

وعندما نعود إلى بداية الخمسينيات من القرن العشرين نجد أن عدد سكان دول الخليج العربية لا يتجاوز العشرة ملايين من المواطنين والوافدين(*)، وبعد

(*) الرقم المذكور لعدد السكان في تلك الفترة تقديري ولم يكن نتيجة إحصاء رسمي دقيق.

نصف قرن تضاعف هذا العدد عدة مرات، ويبلغ اليوم إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون نحو خمسة وثلاثين مليونا، فقد كانت دول المنطقة ولاتزال جاذبة لا طاردة، وتنمو وتتطور، وبذلك لا بد أن تنمو وتتطور أعداد السكان ليس بالنمو الطبيعي فقط ولكن بالهجرة إليها أيضا[19]. ومن الطبيعي أن تصاحب تلك الهجرة سلبيات إلى جانب إيجابياتها.

الوافدون والحداثة والتحديث في المنطقة

بعد أن بدأ توظيف عائدات النفط في مختلف المجالات بدأت الهجرة إلى منطقة الخليج العربي، وكانت أعداد المهاجرين معقولة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، إذ لم تبلغ نسبتها أكثر من 30 في المائة من عدد السكان. ولكن أرقام المهاجرين إلى المنطقة بدأت في الزيادة منذ نهاية الستينيات وخصوصا بعد العام 1973، عندما ارتفعت أسعار النفط، وزادت عائدات النفط مع زيادة الإنتاج، فجاءت إلى دول المنطقة ثروة كبيرة قياسا إلى حجمها وعدد سكانها، فبدأت هذه الدول تنفيذ المشروعات الكبرى والتوسع في الخدمات مما تطلب عمل الشركات الكبيرة من مختلف الدول التي جلبت معها عمالتها وفنييها من دون أن تقنن دول المنطقة سياسة الاستقدام والاستخدام، وبمرور الوقت زاد عدد الوافدين على عدد السكان المواطنين، مما ترتبت عليه مشكلات خطيرة أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

إن نسبة الوافدين في دول المنطقة عالية، وفي بعض دولها خطيرة، حيث لا يزيد عدد المواطنين في دولتين من دول المنطقة على 12 في المائة في كل منها من عدد السكان، وبنسب متفاوتة في الدول الأخرى، بيد أننا ونحن بصدد بحث الحداثة والتحديث في دول الخليج العربية، يتطلب الأمر منا أن نسجل الدور الإيجابي للوافدين في تنمية وتطور دول المنطقة، ولولا هذا الدور لما تحقق ما تحقق؛ لأن المنطقة كانت تشكو من نقص في المهارات، وأصحاب المؤهلات، والعمالة الفنية وغير الفنية، وهي مقبلة على نهضة في كل الميادين[20].

مع بدء النهضة في دول المنطقة كانت هذه الدول بحاجة إلى المختصين في التعليم والصحة والقانون والتشييد والبناء، فقد حدث توسع في هذه المجالات مع

زيادة الثروة وزيادة عدد السكان، كما أن دول المنطقة قد شهدت منذ منتصف السبعينيات بناء المشاريع الكبرى مثل المطارات والموانئ والطرق ومحطات توليد الطاقة، ومحطات تحلية المياه، والمدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها، وتطلب ذلك إمكانيات بشرية عاملة ومؤهلة، ولما كانت قوة العمل المحلية لا توفر ذلك، تطلب الأمر الاعتماد على الوافدين[21]، وقد اضطلعوا بدور مهم في تلك المجالات. كذلك حدث تطور في مجال النفط خاصة بعد تأميمه وسيطرة دول المنطقة على ثروتها النفطية منذ العام 1975. والدور الذي أداه الوافدون لم يقتصر على مجالات التحديث فقط بل كان أيضا في الحداثة فكريا وتربويا وثقافيا، وتركوا بصمات واضحة ومهمة في مجالات الصحافة والمسرح والتعليم، وفي سن التشريعات والقوانين بعد صدور الدساتير والقوانين الأساسية في المنطقة.

وباستعراض كثير من الإنجازات في تلك المجالات تلمع أسماء عربية وأجنبية كان لها دورها فيها، ولا مجال لذكرها هنا جميعا. ولا ننسى أنه بالإضافة إلى أن الوافدين في دول المنطقة يشكلون قوة شرائية تجاريا، غير أن عددا منهم يملك شركات استيراد وتصدير بل تصنيع في دول المنطقة كان لها تأثيرها في اقتصادياتها. وبدأت دول المنطقة فعليا توطين مجالات العمل، ويبقى هناك دور للوافدين في الحياة الاقتصادية في المنطقة مادامت الظروف تسمح بذلك(*).

الحداثة وغير محددي الجنسية

من الطبيعي أن يفرز التحديث في أي مجتمع مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية، بيد أن المشكلة الرئيسية هي أن تتزامن مع الحداثة وهي على النقيض من مبادئها ورسالتها؛ لأن الحداثة معنية بالفكر والثقافة والقيم والتقدم، لذلك نجد أن استمرار مشكلة غير محددي الجنسية في الدول الخليجية مسألة تتعارض مع الحداثة، لا بل تشوه مفهومها، فأي تطور حداثي هذا الذي لا يستطيع حل مشكلة كهذه ليصبح تاريخها أكثر من نصف قرن؟! إن الدور الإيجابي للحداثة هو إطلاق حرية التفكير لحل المشكلات في إطار رؤية استراتيجية، وهذه إحداها.

(*) إن عددا من الوافدين قد اندمجوا في المجتمع المحلي بدول المنطقة حيث اكتسب بعضهم جنسيتها، وارتبط البعض اجتماعيا بالمواطنين.

إن الطرح المتطرف المتشنج الرافض لتجنيس «البدون» أو المطالب بتجنيسهم لا ينسجم مع الحداثة، المسألة تتعلق بالمواطنة أولا، وبحقوق الإنسان ثانيا، وهناك من يستحق الجنسية من «البدون» وهناك من لا يستحقها، بيد أن الأمر يعتمد على القانون وتطبيقه؛ لأننا في دول مدنية يحكمها القانون، أما المراهنة على الزمن لحل المشكلة فهذه هي المشكلة، والأخطر من ذلك تعرض المشكلة للتسييس! ليس هناك مجتمع أو دولة خليجية أو عربية أو غيرها ليست لديها مشكلة غير محددي الجنسية، الاختلاف هو أسبابها ومصادرها، وسياسة الدول تجاهها، ووجود هذه الظاهرة في منطقة الخليج العربي حديث، لكنها تعد مشكلة كبيرة في مجتمعات صغيرة لها أبعادها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية[22]. وبما أن مجتمعاتنا تمر بالتحديث والحداثة فإن حل هذه المشكلة يعد حدثا حداثيا، إنها مشكلة صعبة، ولكنها ليست مستحيلة الحل، نعم، إن غير محددي الجنسية ظاهرة عالمية، لكن لا مجال هنا لإيجاد تبريرات للتأخر في حلها، فالدول المتقدمة وتلك التي تشهد تحديثا وحداثة لديها القوانين لمواجهة مثل هذه المشكلات، وعلينا فعليا مسؤولية التفكير في حلول لها[*]، وإن تأخير حلها سيؤدي إلى تراكمية يصعب حلها مستقبلا، والحل القانوني في مقدمتها.

مستقبل الحداثة والتحديث في منطقة الخليج العربي

لقد طُرح على مستوى الفكر الفلسفي شيء أسموه «ما بعد الحداثة»، وقلنا في دراستنا هذه إنه ليس من حقنا أن نتحدث عن مرحلة ما بعد الحداثة ونحن لم ندخل فعليا في الحداثة، بل نحن على أبوابها، لكن الدراسة التحليلية للتاريخ توصلنا إلى أن الأزمة مترابطة؛ فجذور الحاضر في الماضي، والمستقبل يبنى على الحاضر وغير مقطوع الجذور عن الماضي. وبناء على ذلك فإن التحولات والمتغيرات الجذرية التي حدثت في ماضينا القريب في منطقة الخليج العربي وحاضرنا تفيد بإمكانية قراءة المستقبل الخاص بهذه المنطقة. وبينما نقرأ الواقع ونتصور المستقبل علينا أن نأخذ المتغيرات التي يمكن أن تحدث؛ فهي رؤية استشرافية استراتيجية وليست تنبؤات، ونراها في الآفاق التالية:

(*) كل دول الخليج العربية لديها مشكلة غير محددي الجنسية وتتفاوت في طريقة التعامل معها، وأي تأخير في الحل ستتفاقم معه المشكلة ويصعب حلها.

أولا: إن الذي حدث في منطقة الخليج العربي بسبب عائدات النفط كان ثورة غيرت جذريا وضع المنطقة الاقتصادي والديموغرافي والسياسي في فترة زمنية قصيرة عمرها نصف قرن.

ثانيا: إن عملية التحديث التي جرت في دول المنطقة قد أفرزت واقعا جديدا يحمل الكثير من الإيجابيات والسلبيات.

ثالثا: إن عملية التحديث في دول المنطقة واكبتها ونتجت عنها حداثة بدرجات متفاوتة مشتركة ولكنها قطرية المنحى.

رابعا: إن المشروعات التي بنيت في هذه المنطقة إما أنها ركائز لحداثة مستقبلية وإما ركائز لنهضة سادت وستبيد بعد رحيل النفط. وعلينا قراءة التاريخ قراءة واعية ناقدة.

خامسا: ونحن نعيش في غمرة هذا التحول لا بد أن نفكر في المستقبل، وذلك ببناء مشروعات تحديثية حداثة تستفيد من عائدات النفط الوفيرة اليوم، ولن تكون كذلك في المستقبل، هذا ما تقوله لنا التجارب التاريخية.

سادسا: ولعل من أولويات ذلك التفكير الاستراتيجي بناء قاعدة سكانية مواطنة، ومشروعات إنتاجية مشتركة بين دول المنطقة، وخلق مناخ معرفي، وثقافي تنويري وحداثي، وألا تترك السلطات وحدها في الميدان، بل أن يبادر المثقفون من الآن للإسهام في تلك الرؤية الاستراتيجية.

الحداثة والتحديث ومؤسسات العمل الخيري

إن الأساس في مشاريع التحديث والحداثة في منطقة الخليج العربي هو الانتقال إلى العمل المؤسسي بدلا من الفردي، وشمل ذلك العمل الخيري في المنطقة. والعمل المؤسسي له قواعد وأهداف، ولوائح وإدارة وميزانية. ومؤسسات العمل الخيري في المنطقة، سواء كانت حكومية أو أهلية، سارت في هذا الاتجاه، فهي تبني مشاريع وتتولى تنفيذها في الداخل والخارج: إن الزيادة مطردة في عدد المؤسسات والمشاريع التي تنفذها، وإن أحوالها قد أصبحت تقوم على أساس وقفي، أي أن الأصل ثابت، ويستمر الصرف من العائد. وهذا المنهج في العمل الخيري أكثر فائدة واستمرارية. وقد شهد هذا القطاع حداثة وتحديثا في العقود الأخيرة الماضية. وتتجه مشاريع

الأعمال الخيرية لهذه المؤسسات إلى مجالات عديدة هي ضمن برنامج عملها وأهدافها مثل: دعم التعليم والمتعلمين غير القادرين على مواصلة تعليمهم، وهذه خدمة وطنية وإنسانية، ومساعدة المحتاجين بمعنى مساعدة أولئك الذين يعانون الحاجة إلى المال حتى لو كان لديهم دخل ولكنه لا يكفي لسد احتياجاتهم الأساسية، وإعانة المرضى غير القادرين على تحمل تكاليف العلاج في الداخل والخارج، ودعم الأسر المتعففة، والعمل على مشاريع لإيجاد مصادر المياه لبعض الدول الفقيرة، وتنوع وتشعب المساعدات إلى مساعدة الحجاج على أداء فريضة الحج لغير القادرين، ورعاية الأيتام. إن المؤسسات الخيرية في دول المنطقة تنسق في أغلبها مع الهلال الأحمر في كل دولة خليجية، ولا يخلو أي مجال، والعمل الخيري من ضمنه، من أي خروقات وتلاعب واستغلال[23]. وعندما يكون العمل مؤسسيا يخضع للقانون في كل دولة، فإنه يكتسب مشروعية النشاط وينسجم مع دولة القانون. وقد شهد هذا القطاع تطورا كميا ونوعيا.

أبناء القبائل في المنطقة

إن طبيعة التغيير الاقتصادي يترتب عليها تغيير اجتماعي، ولما كانت إمارات الخليج العربي ومن ثم دولها متأثرة ببيئتي الصحراء والبحر، فإن التكوين السكاني لا بد أن يتكيف مع المستجدات في العصر النفطي. وبذلك لم تعد حياة البداوة ملائمة للتطور بقيمها وعاداتها وعلاقاتها وطريقة حياتها، إضافة إلى أن هذه المناطق التي يقطن البدو في صحاريها أصبحت دولا لمواطنيها هوية وجنسية، والانتماء بالدرجة الأولى للوطن. وبما أن عائدات النفط تذهب للدولة التي تنفق بدورها على السكان من دون تمييز، فإن ذلك يعني أن متغيرا لا بد أن يحدث مع التحديث في بيئة وسلوك البدو التابعين لهذه الأوطان، وأن حكومات هذه الدول وهي تضطلع بالتحديث قد التفتت للمسألة الديموغرافية. والبدو من أبناء القبائل جزء أساسي من مكونات شعوبها، مما يوحي بضرورة توطين البدو. وقد مرت هذه العملية بإجراءات حتى تمت بنجاح في إدماج أبناء البادية في المجتمع، واستقرارهم في المدن وضواحيها، واكتسابهم جنسية دولهم. هذه العملية ترتبت عليها متغيرات في القيم، فقد دخل أبناؤهم المدارس وتعلموا، وتعاملوا مع مكونات شعوبهم، وأصبحت

لهم حقوق كما هي للآخرين. واختلفت أهداف التوطين من دولة خليجية إلى أخرى، فبعضها لأسباب سياسية، وبعضها لأسباب عسكرية، والبعض الآخر لأسباب اجتماعية. أما حجم هذا المكون في المجتمعات الخليجية فهو كبير ومتفاوت من دولة إلى أخرى، ويتضح ذلك من تجربة توطين البدو في دول المنطقة منذ الستينيات من القرن العشرين، وفي السعودية قبل ذلك. وأثبتت هذه الفئة أن لديها القدرة على التكيف مع الأوضاع المستجدة. وصحيح أن العامل الاقتصادي قد أدى دورا في هذا المتغير، بيد أن البدو قد تأقلموا مع الحياة الجديدة. يبقى أن نقول إن التغير في القيم لديهم يحتاج إلى بعض الوقت، وأن يبتعدوا وتبتعد السلطات عن تسييس هذه الفئة الاجتماعية الأساسية في مجتمعات المنطقة؛ فهم جزء من المجتمع، ولهم حقوق وعليهم واجبات بعدما أصبحوا مواطنين في ظل دساتير دولهم وقوانينها[24].

لقد بدأت ظاهرة توطين أبناء القبائل في دول الخليج العربية مع التحديث، أي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وكانت لها أهداف سياسية واجتماعية من قبل حكومات المنطقة، وأهداف المصلحة الاقتصادية من قبل القبائل. فالأهداف السياسية تمثلت في أن الحكومات وجدت قاعدتها في ولاء القبائل، وهي امتداد اجتماعي لمجتمعات عابرة للحدود حتى تكونت الأوطان وخرائطها، كما أنها جزء من مكونات المجتمع تاريخيا. أما أبناء القبائل أنفسهم فقد وجدوا في ظهور النفط والتطور السريع فرصة لترك البداوة التقليدية والانتقال إلى المدينة، وتدريجيا وسريعا اكتسبوا جنسية دول المنطقة(*)، وحصلوا على الامتيازات التي تتمتع بها المواطنة، وانتهت البداوة، وأصبح من وُصفوا بـ «البدو» جزءا أساسيا من مكونات المجتمع، فاستقروا في المدينة وضواحيها، ودخل أبناؤهم المدارس، ودخلوا السلك الوظيفي بدول المنطقة، ولجأت حكومات المنطقة إلى سياسة توطين أبناء القبائل؛ فأغلبهم استحقوا جنسية دولهم، وبعضهم حصل عليها بحكم القرابة، وبعضهم أصبح من فئة غير محددي الجنسية، كذلك البعض منهم أصبح مزدوج الجنسية، وجذور ذلك تعود إلى تكوين هذه المجتمعات وتلك القبائل التي كانت أغلبها عابرة للحدود في المنطقة قبل قيام الأوطان والحدود والدول فيها. وظاهرة توطين

(*) لقد شهدت بعض دول المنطقة عملية تجنيس سياسي في بعض المراحل، ووجدت السلطات فيها أهمية لخططها وبرامجها.

أبناء القبائل في المنطقة قد انتهت، ولكن الآثار التي ترتبت عليها لايزال بعضها مستمرا، وعندها نفهم ماذا تعني القبيلة والقبلية والعلاقة بينهما، كذلك العلاقة مع المكونات الأخرى في المجتمع ومع الدولة[25].

وكان لا بد من توضيح لبعض المصطلحات التي تطلق على وقائع تاريخية اجتماعية مثل البدو أو أبناء القبائل، ومن ثم عملية استيعاب دول المنطقة لهم.

إن مفهوم البدو كان يطلق على القبائل الرحل، وساكني الخيام، والذين يعتمدون في حياتهم أساسا على الرعي والتجارة الصحراوية، ويسكنون الصحراء. وهذه الظاهرة قد انقرضت تدريجيا مع التحديث، حيث انتقل هؤلاء إلى المدن بحكم التطور الذي حدث في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فقد سكنوا المدينة وضواحيها، وعملوا في الوظائف الحكومية وغيرها، واكتسبوا جنسيات دول المنطقة بعد تحول المصطلح البديل والأفضل هو توطين أبناء القبائل وتحويلهم إلى مواطنين في هذه الدول باكتسابهم جنسيتها وصار لهم عليها حقوق تضمنتها قوانين دول المنطقة. ويقول د. شفيق الغبرا في هذا الصدد:

«مع اكتشاف النفط وبداية التغيير الكبير في الكويت بدأت عملية اكتشاف القبائل التي فصلتها عن المدينة تلك الصحراء القاسية، والمساحات الشاسعة، وكانت القبائل وقبل نشوء الدولة في أرضها ضمن استقلالها الخاص، وفي حالات كثيرة كانت تحكمها حالة حرب مع محيطها وبيئتها، ومع قيام الدولة الحديثة والاقتصاد الحديث وترسيم حدود دولية، بدأت عملية تاريخية جديدة، فقد انتقلت القبائل من دول إلى دول ومن حدود إلى حدود، وأصبح لها دور جديد نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الكويت ودول الخليج العربية وهي مرحلة التحضر. وشكّل موضوع تعمير الصحراء مدخلا لتحديد المواطنة واكتساب الجنسية، وكان ذلك في الكويت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، واكتسب الآلاف من أبناء القبائل الجنسية الكويتية في تلك الفترة، وأفرزت تلك العملية الاجتماعية التاريخية مشكلات منها مشكلة البدون جنسية والتي تعانيها الكويت، ودول خليجية أخرى حتى الآن»[26].

إن قيام الدول الحديثة في منطقة الخليج العربي بالتحول من إمارات إلى دول أدت إلى طرح مسألة المواطنة من جديد، وجنسية المواطنين،

فأصبح قانونيا أن هناك مواطنين بالتأسيس ومواطنين بالتجنيس، وغير محددي الجنسية ووافدين.

إن المراهنة في تذويب الخلافات المجتمعية أو التي لم تكن من سمات هذه المجتمعات وملامحها في الماضي هي بالتطور الثقافي القائم على المنهج الديموقراطي التعددي الذي يقبل الآخر مع الاعتراف بالإثنيات بوصفها واقعا، ثم صهرها في بوتقة الوطن والمواطنة العربية الخليجية[27]. ذلك أن الهدف هو قيام مجتمع واحد في هذه المنطقة، ويقود ذلك التوجه الحداثي مثقفون حقيقيون. إن تراثنا وواقعنا مملوء بالتناقضات، ولما كان التعليم غير نوعي والثقافة لدينا تشكو من مشكلات جمة، فإن الظواهر السلبية مستمرة. من هنا يحتاج الأمر إلى ثقافة توافقية جديدة تفهم المواطنية على أنها انتماء إلى الوطن أولا وليس مواطنا إثنيا مهما كان حجم ووزن إثنيته.

إن معركة كهذه تحتاج ثقافة تقدمية عقلانية تستطيع معالجة المشكلات الناجمة عن صراع الإثنيات، والقبلية كانت واقعا مهما في المجتمع، ومثلت دورا في حياة مجتمعات المنطقة ونحن في عصر الأوطان والحداثة والمجتمعات المدنية القائمة على التعددية الديموقراطية. وعلينا أن نعترف بأن قضية المواطنة في دول الخليج العربية مشكلة قائمة، والمواطنة انتماء للأرض التي يعيش عليها الإنسان، وشعور اجتماعي مشترك، ووعي بالمسؤولية تجاه الوطن، والمواطنة لدى البعض ليست كذلك بل تقوم لديهم على المصالح الذاتية، خاصة في دولنا. ولكنها تتطور بثقافة جديدة على الرغم من التحديات التي تواجهها، وهذه جزء من الحداثة في المنطقة.

5

قضايا أخرى في الحداثة والتحديث بمنطقة الخليج العربي

دور الجغرافيا في التحديث والحداثة

إن العلاقة بين الإنسان والزمان والمكان علاقة حميمة على الدوام؛ ذلك أن التاريخ يصنعه الإنسان والزمان في المكان، ويفترض أن الحياة تتطور بفعل العناصر الثلاثة، من هنا كان ولايزال وسيبقى دور للمكان في التحديث والحداثة. ولعل أهمية الموقع الجغرافي لأي منطقة تؤدي دورا في حداثتها وتحديثها إن كانت منطقة بحرية وتجارية، فهي منفتحة على الآخرين تتفاعل وتستفيد من تجاربهم، ويسهم ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر في ثقافتها ونموها أو تنميتها.

لم تكن الثروة الناتجة من عائدات النفط هي العامل الوحيد للحداثة والتحديث في

«يطلق التيار المعارض للحداثة باستمرار مبررات أساسها أن الحداثة بدعة غربية»

منطقة الخليج العربي، فهناك دول دخلت ميدان الحداثة والتحديث وليس لديها نفط مثل: سنغافورة وماليزيا وغيرهما، المهم أن تتوافر إرادة التغيير والإدارة السليمة ومحاربة الفساد حتى تحدث الحداثة والتحديث. ومما لا شك فيه أن الإقليم المجاور والمحيط يؤديان دورا في عملية الحداثة والتحديث من عدمها؛ فالدول اليوم ليست جزرا منعزلة، بل هي متواصلة فيما بينها تؤثر وتتأثر، والاختلاف هو مدى تطور دول المحيط الإقليمي. وفي المقابل إذا كان المحيط الإقليمي متخلفا وسلبيا انعكس ذلك على المنطقة بحكم الاتصال والتواصل المجاور[1]، والنظرة التقدمية لدول الإقليم في أن تطورها واستقرارها يخدم التحديث والحداثة لدينا.

كذلك يجب أن نضع في عين الاعتبار تطور طرق ووسائل المواصلات في المنطقة وأثره في الحداثة والتحديث فيها، ليس تقريب المسافات فقط بل تأثير وتأثر كل منها بالآخر في تجربة هذه المجتمعات على جميع المستويات. ونلاحظ أن ذلك التطور على مستوى البلد الواحد كيف خلق حالة من التأثير الإيجابي، فكيف لو كان ذلك على مستوى المنطقة كلها.

التحديث العمراني في منطقة الخليج العربي

لقد كان التحديث العمراني عشوائيا وغير مخطط له بشكل جيد منذ بداية النهضة. ولكن، شأنه شأن المجالات الأخرى، كان لا بد منه في فترة وجيزة مع توافر الإمكانيات المادية من عائدات النفط، ولذلك دخل العمران فترة غاية في الخطورة، فقد سبق بناء المساكن، وسكن الناس في بعض المناطق قبل إنجاز البنية التحتية لها، من صرف صحي وطرق وماء وكهرباء. وأدى ذلك إلى مشكلات وهدر، ودخول في موضوع التجربة والخطأ، وأصبحت هناك بمرور الوقت مشكلات لم تأخذ ما تستحقه من اهتمام في الإدارة الحكومية مثل: المدن الحدودية، والاهتمام بالجزر. والمشكلة الأساسية هي أن الحلول تُطرح بعد حدوث المشكلات لا قبلها، مما يعني انعدام التخطيط لها. وقد يأخذ موضوع الهدر في الإمكانية مجالا عن طريق المقاولين الذين أنجزوا مشروعات، واتضح بعد إنجازها أنها غير سليمة ولا بد من إعادة بنائها أو إصلاحها بمقاولين جدد! والمدينة الخليجية الحديثة اليوم مرت بمراحل من التطوير، وهي حتى اليوم تشكو من مشكلات عديدة وأساسية،

فمثلا تُبنى مناطق سكنية قرب المطار أو يُبنى المطار قرب المناطق السكنية. وتبنى مناطق صناعية قرب المناطق السكنية أو مناطق سكنية قرب المناطق الصناعية وهكذا. إضافة إلى أن تصميم المباني تأرجح بين الأفقي والعمودي؛ فقد دخلت فيها العادات الاجتماعية، وكذلك مشكلة المؤسسات الحكومية بين البناء الخاص لها وتأجير مبانٍ جاهزة بسبب الضغوط، أو الحاجة إليها في مرحلة من المراحل! ولا نريد الحديث عن المظهر الجمالي للعمران في المدن الحديثة، ونوعية وطريقة البناء التي هي في معظمها أوروبية غير ملائمة للطقس في منطقة الخليج العربي الذي تبلغ الحرارة فيه في أشهر الصيف 55 درجة مئوية، فالتخطيط العمراني قد جاء من أناس لم يراعوا طبيعة البيئة في المنطقة، فكان التخبط فيها، وكان الهدر ولايزال على الرغم من إقرارنا بالطفرة في مجال البناء والتحديث فيه مقارنة بالماضي.

كنا نعتقد أن أزمة التخطيط العمراني في إمارات ودول المنطقة سببها الاعتماد على المهندسين الوافدين الذين لم يراعوا البيئة المحلية، واتضح بعد تخرج عدد كبير من المهندسين المحليين أن الأزمة أبعد من ذلك؛ إذ إن النهج العمراني لم يتغير بل استمر عشوائيا بصورة عامة مع استثناءات محدودة.

إن أي استراتيجية عمرانية لأي بلد يجب أن تُبنى على أسس، منها التطور الديموغرافي في البلاد، والتطور الصناعي، وخطط التنمية وتطبيقاتها، والبيئة بصورة عامة، فهذه شروط أساسية للتخطيط العمراني. لكن عندما ندرس حالة العمران في دولنا الخليجية لا نرى أخذا لتلك الشروط بعين الاعتبار؛ فلماذا مثلا يكون هناك تطور عمراني عمودي في دول لديها مساحات شاسعة من الأراضي؟! ولماذا لا يكون هناك اهتمام بالمدن الحدودية[2]؟! ولماذا يذهب المخططون أصحاب القرار باتجاه التوسع الأفقي العمراني في المدن والدول ذات المساحة المحدودة في الأراضي؟! أيضا لماذا البناء المؤقت لمشروعات مع عدم وجود الرؤية المستقبلية، فنعيد ما بنيناه مرات ومرات؟! وغير ذلك من الأسئلة التي أجابت عنها تجارب دول أخرى متقدمة[3]. حدث ويحدث هذا في دول الخليج العربية التي تمتلك الإمكانيات من عائدات النفط، ولقد وصلنا مرحلة بناء ناطحات السحاب يسابق بعضنا البعض فيها ومعظمها خالية، لكن حتى يقال لدينا أبراج ارتفاعها عشرات الطوابق ويحتوي كل واحد منها مئات الشقق والمكاتب. وماذا عن التخطيط الاستراتيجي الذي نتكلم عنه

ولا نطبقه في الواقع؟! للحقيقة التاريخية ينبغي القول إن نهضة عمرانية قد حدثت في دولنا في فترة زمنية قياسية بيد أن الوقت قد حان لتقييم التجربة وتغييرها.

معوقات التحديث والحداثة في المنطقة

على الرغم من المعوقات العديدة في تاريخ المنطقة المعاصر التي تعطل التنمية والتطور ومن ثم الحداثة والتحديث، فإن إنجازات قد تحققت في دول المنطقة خصوصا في النصف الثاني من القرن العشرين. ولما كانت مثل تلك المعوقات من الأهمية بمكان، فلا بد من ذكرها حتى نتجاوزها في الحاضر والمستقبل. وأهمها من وجهة نظرنا:

أولا: الدولة الريعية الاستهلاكية

بسبب عائدات النفط الكبيرة في أغلب دول الخليج العربي، تحملت الحكومات مسؤولية تسلُّم تلك العائدات والإنفاق على التحديث فيها. ولما كانت الثروة وفيرة، فإن التطور قد أدى إلى قيام دولة الرفاه بسبب الدولة الريعية التي ترعى كل شيء للمواطن: مرتبه وسكنه وتعليمه وعلاجه والخدمات الأخرى. ومن دون شك فإن للدولة الريعية سلبيات وبخاصة أنها استهلاكية لا إنتاجية، فقد أصبح المواطن يعتمد في كل شيء على الدولة. فلم تعد قابلية التعلم والعمل ودافعيتهما مهمتين مادام كل شيء ميسرا، من هنا أصبح لدينا جيل اتكالي. ونحتاج إلى إعادة النظر في الدولة الريعية الاستهلاكية، وليكن معلوما لدينا أنها ليست حتمية وليست دائمة.

ثانيا: أزمة التعليم والثقافة

لا حداثة ولا تحديث من دون التعليم والثقافة. صحيح أننا في منطقة الخليج العربي اعتمدنا بصورة أساسية على المتعلمين والمثقفين العرب والأجانب في مرحلة التحديث التي مرت بها دولنا، ولكن بكل تأكيد هي مرحلة مؤقتة سيأتي بعدها المواطنون المتعلمون والمثقفون لتولي زمام الحداثة والتحديث، هذا فضلا عن عدم وجود فلسفة تنموية واضحة تأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات، وليست

لدى الدولة رؤية واضحة في مسألتي التعليم والثقافة. إن التعليم لدينا كمي لا نوعي، والثقافة تتجه نحو التسطيح وإهمال دورها في الحداثة والتحديث، وأصبح المدرس موظفا، كما أصبح الطالب يسعى إلى الشهادة بوصفها جواز مرور للعمل، ومهمة الدولة هي توظيف جيوش الموظفين بغض النظر عن الكفاءة والإنتاجية، في حين أن الأزمة تكمن في النظام ككل، وفي التعليم العام على وجه الخصوص، وفي نمط الحياة والمعيشة التي نعيشها مع استثناءات محدودة في المجالين التعليمي والثقافي.

ثالثا: الفساد الإداري والمالي

نظرا إلى العشوائية، وعدم وجود مشروع استراتيجي، وتوافر الثروة، سادت أقطارنا حالة من الفساد الإداري والمالي، شملت كل القطاعات، وأصبحت المسألة تتعلق بثقافة المجتمع وقيمه، والتعليم والثقافة غير قادرين على المواجهة. والأمر لا يقتصر على الذين لا يدركون ما يفعلون لجهلهم، بل إن بعض أعمدة الفساد هم من المتعلمين والسياسيين. فالقضية قيمية، والبعض يبرر بعض جوانب ذلك الفساد مثلا عندما تجد رجل قانون يتوسط لرفع درجة أو تقدير قريبه أو قريبته في الجامعة، ومدرسا يساعد طلبته على الغش، وموظفا أو موظفة متعلمين يلجآن إلى التزوير لتهريب شخص مطلوب على ذمة قضايا جنائية، ونائبا يتوسط لإخراج متهم بجريمة من السجن، ومحاميا يلغي ضميره من أجل أن يربح قضية يعلم أن المتهم فيها مجرم، ومقاولا يتلاعب في مشاريع الدولة من أجل مصالحه... وهكذا[4].

رابعا: ضعف دور القوى السياسية

علينا أن نُقر بأن أحد أسباب الحداثة والتطور في مجتمعات الخليج العربي هو دور القوى السياسية، لكن ذلك كان في مرحلة تاريخية معينة كما أوضحنا، فقد ضعف ذلك الدور بمرور الوقت، وأصبحت الساحة خالية للمفسدين يلعبون فيها من دون دور فاعل للثقافة السياسية في واقع المنطقة. وهذا الضعف العام نتج عنه تخلف وفراغ لقوى ذلك التخلف لتؤدي دورها، وتعود بالمجتمع إلى الوراء بعد أن

حققت هذه الدول قدرا جيدا من الحداثة والتحديث؛ فدور هذه القوى أصبح غير فاعل، وتغير مفهوم المعارضة الذي عرفناه لتكون النفعية السياسية والمالية هما الوسيلة والهدف. ويعد هذا من التحديات التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة، ومن غير المعروف حتى الآن كيفية الخروج من هذا المأزق.

خامسا: ضعف التيار الحداثي

وحين نتكلم عن ضعف دور القوى السياسية كان لا بد أن نتحدث عن ضعف التيار الليبرالي، بدليل سيادة وسيطرة تيارات التخلف وضعف الفكر وقلة الممارسة وغياب الرؤية والمشروع. نعم هناك رموز وبعض الحداثيين، لكن ذلك لا يكفي لتطوير الحداثة والحفاظ على مكتسبات التحديث وتطويرها. نحن بحاجة إلى تجديد وتحديث فكرنا الحداثي بالعقلانية وخلق ثقافة جديدة تعيد الأدوار إلى نصابها الصحيح في ظل غياب المشروع والاستراتيجية الثقافية المفقودة؛ فلا يكفي أن يكون لدينا أشخاص حداثيون، بل يجب أن يتشكل تيار يعمل على خلق رؤية استراتيجية تقدمية مستفيدين من عائدات النفط في هذه المرحلة.

سادسا: ضعف دور القطاع الخاص

لا ينكر أحد دور التجار في التعليم الحديث، وفي نشأة مؤسسات المجتمع المدني، وفي المطالبة بالإصلاح، ولكن هذا الدور بدأ يضعف ويُهمّش في العصر النفطي، وغلّب بعض التجار مصالحهم على حساب المصلحة العامة سواء بفشلهم في تنفيذ عدد من المشروعات، أو هدرهم المال العام فيها. ولا بد من القول إن بعضهم كان له دور رائد في تطور دولهم؛ فقد كانت الطبقة التجارية قبل النفط هي مصدر الثروة، وموزّد الاحتياجات الأساسية، ولكن في العصر النفطي، وبعد تسلم الحكومات عائدات النفط، تراجع ذلك الدور ليحل محله دور الدولة. فماذا يعني هدر المال من دون تنفيذ جيد للمشروعات؟ وماذا يعني احتكار البعض مناقصات الدولة؟ وماذا يعني التأخير المتعمد لتنفيذ بعض المشروعات؟ وماذا تعني الكلفة العالية التي تطلب من الحكومة؟! وماذا يعني وجود الشركات الوهمية للمتاجرة بالبشر وغيرها؟!

إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة عامة، ولكن أصبح الفساد في مجتمعاتنا مؤسسيا، وحان الوقت لمواجهته.

سابعا: تأثير الوضع الإقليمي

يعج الوضع الإقليمي والعربي بنزاعات الإثنية الطائفية والعنصرية في هذه المرحلة، وإن انعكاسات هذا الوضع على منطقة الخليج العربي تعد معوقا مباشرا وغير مباشر للحداثة والتحديث فيها، ويفترض أن يحدث العكس ردا على التحدي. إن الأوضاع حول منطقة الخليج العربي مشتعلة، ولا تستطيع هذه المنطقة أن تعيش بمعزل عنها، ولذلك تتأثر بها سياسيا واقتصاديا. ونظرة إلى الماضي القريب تشهد على ذلك، فقد شهدت المنطقة ثلاث حروب مدمرة خلال ثلاثة عقود كان لها آثارها وتداعياتها في دول الخليج العربية.

ثامنا: الحرية

قياسا على الأوضاع العامة في المنطقة العربية والشرق أوسطية خاصة، تعتبر منطقة الخليج العربي مستقرة وبها مساحة مناسبة للحرية. ولكن ذلك لا يكفي؛ إذ يتعرض هذا الهامش لمشكلات تقلص من مساحة الحرية فيه. وبذلك تتأثر الحداثة في المنطقة؛ لأن الحداثة تعني الثقافة والفكر المتقدم، وهذه الثقافة لا تعيش إلا في أجواء الحرية، وهذه المعوقات تشكل تحديات أمام الحداثة والتحديث في المنطقة من وجهة نظرنا. وقد يرى غيرنا غير ذلك، أو قد نرى نحن في فترة أخرى أكثر منها، إذ لا يمكن طرح مسألة الحداثة والتحديث من دون إثارة المعوقات التي واجهتها وتواجهها.

وقضية الحرية هي قضية الحياة، وليست مرهونة بمرحلة تاريخية. وهي نسبية وفق ظروف كل مجتمع، فتتسع وتضيق بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية. وللحرية في منطقة الخليج العربي تاريخ حافل بنشاط نخب تمتلك وعيا سياسيا، كانت ولاتزال ترى أن التطور والتقدم الحقيقي لا يحدث إلا في أجواء الحرية، وهي تدرك أن تلك الحرية ليست مطلقة ولكنها مقننة دستوريا، لذلك سعت إلى المطالبة بالمشاركة السياسية. وكان لذلك النضال أثر في مسيرة الحداثة

النسبية التي شهدتها وتشهدها دول الخليج العربية المبنية على الاستقرار الذي هو مفتاح التطور. وتكون الحرية أساس الحداثة والتقدم، ولن تجد مجتمعا يشهد حداثة حقيقية يفتقر إلى هامش جيد من الحرية. والحرية أساسها النقد، وهو من صفات الإنسان المثقف، فإذا وجد ذلك الإنسان، وإذا توافرت له حرية الانتقاد، فإن المجتمع والدولة سيسيران في طريق التقدم. والحرية تنتج عن اقتناع النظام السياسي بجدواها، وكذلك اقتناع القوى الاجتماعية والسياسية بأنها لمصلحة الجميع، وهي ليست مطلقة ولا حتى في مستوى طموح المثقف، لكن المطلوب توافر هامشها المعقول حتى يكون هناك مجال للفكر الحداثي الذي ينتج التحديث ويحافظ عليه. وربما يُثار سؤال هنا: هل ذلك متوافر في دول الخليج العربية؟ الجواب هو أن القضية نسبية؛ ففي ظل الظروف القائمة يتوافر هامش في هذا الاتجاه، ولكن الطموح والأمل أن يتطور للأفضل.

تاسعا: ضعف إنتاجية المشروعات العامة

نتيجة لتسلم الحكومات في المنطقة عائدات النفط تدريجيا، ضعف دور القطاع الخاص، وأصبحت الدولة مسؤولة عن المشروعات العامة تمويلا وتنظيما وإنتاجية. وعندما نقيّم أداء المشروعات العامة نجد تضخمها الوظيفي والمالي وضعفها الإنتاجي، ويرجع ذلك إلى تحمل الدولة كامل المشروعات العامة، وإلى ضعف الرقابة، وقلة مشاركة المواطنين في العملية الإنتاجية لأسباب اجتماعية وإدارية وربما سياسية. وبالرجوع إلى تقييم هذه الحالة منذ وقت مبكر من عهد الدولة الريعية، أو على الأقل منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين، نرى الدولة الحديثة تضطلع بدورين: أحدهما يشتمل على حمايتها للمصلحة العامة، والثاني دور الدولة بوصفها منظما اقتصاديا. فالدور الأول عام وغير محدد، والثاني أكثر تحديدا وتخصصا بتناول الاستثمار الاقتصادي، سواء ما يتعلق بالبنية التحتية أو مشروعات الإنتاج التجاري الاستثماري الذي يشترك فيه القطاع الخاص. بيد أن قضية الرقابة على تنفيذ تلك المشروعات كانت ضعيفة، ولذلك عانى التحديث مشكلات في دول المنطقة نتيجة نوعية أجهزة الرقابة أو مركزية اتخاذ القرار، وأزمة تطبيق القانون[5]، وهناك قضية التفكير مثلا في الخصخصة من دون معرفة سلبياتها خصوصا فيما يتعلق بالاحتكار.

إن نجاح المشروعات العامة وتطورها يتوقف على وضوح الرؤية الاستراتيجية بالاستخدام الأمثل للموارد لتدعيم قدرة دول المنطقة على تنفيذ التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وإن إدارة تلك المشروعات وسلامتها شرط أساس لنجاحها[6].

منذ بداية النهضة في دول الخليج العربية، ونتيجة لعائدات النفط الضخمة وتسلم الدولة لها، تتحمل الدولة مسؤولية التنمية والتحديث وما يترتب عليه من إخفاقات ونجاحات في ظل الدولة الريعية الاستهلاكية.

لماذا يرفض البعض الحداثة؟

إن الذين يرفضون الحداثة غالبا هم من التيار الديني السياسي؛ لأن الحداثة تدعو إلى الحرية خصوصا حرية الفكر، والحداثة تحارب الماضوية بمعناها التقليدي المتخلف، ولأن الحداثة تدعو إلى قبول الآخر واحترام رأيه. والتيار المعارض للحداثة يطلق باستمرار مبررات أساسها أن الحداثة بدعة غربية تهدد عقيدتنا وفكرنا وعاداتنا وتقاليدنا الموروثة!

ومما يثير الاستغراب أن بعض هؤلاء عاشوا فترة في الدول الغربية للدراسة أو للسياحة أو غيرهما، ويستخدمون وسائل أنتجها الغرب، والحرية في الدول الغربية وفرت لعدد منهم مظلة للنشاط الحزبي المعارض أكثر من بلدانهم، ومع ذلك يعادون الحداثة ويتخوفون منها لأن مصدرها الدول الأوروبية والغرب عموما! ومنذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر كما ذكرنا طرح عدد من المفكرين المسلمين مثل: الأفغاني ومحمد عبده «أن لا بد من الاستفادة من تقدم الغرب بالتوفيقية بين الإسلام والمعاصرة، ومع ذلك بعد مرور أكثر من قرن على تلك الأطروحات، فإن بعض قوى الإسلام السياسي لا تؤمن بهذا الفكر!»[7]. فالمعارضة كانت لأي فكر جديد من دون معرفة مفهومه ومحتواه مثل الحداثة والتنوير والعولمة وغيرها. والغريب أن هذا البعض يقبل التحديث ولا يقبل الحداثة، والقضية مبدئية؛ فلا تحديث من دون حداثة، والفصل بينهما يدل على جهل أو تعمد لإضفاء مفهوم خاص بهم خصوصا أصحاب المصالح الذين يستفيدون ماديا من التحديث ولا يستفيدون من الحداثة. تبقى نقطة لا بد من تأكيدها وأثرناها في معالجتنا هذه هي أن تيار الحداثة لدينا نفسه يشكو مشكلات أساسية تجعل المجال مفتوحا لـ«فكر» أولئك - إن جازت

تسميته بالفكر - من منطلق الحرية التي ينادي بها. وأيضا ليس هناك فكر جديد أو تجديد للفكر لا يجد معارضة، ولهذا تعيش الحداثة هذه الحالة، وهذا أمر طبيعي في عصر التعددية والديموقراطية. فحتمية التطور تقول بأنهما قادمان لا محالة، والذين يرفضون الحداثة هم التقليديون الذين يخافون من العقلانية التي تتضمنها الحداثة لأنها تؤدي إلى التجديد الذي يحاربونه. كما أن بعض أصحاب المصالح والأهداف السياسية قد يكونون ضمن المعارضين للحداثة.

دور المثقفين الرواد في الحداثة والتحديث في المنطقة

لقد كان عدد المتعلمين والمثقفين محدودا في بداية النهضة الحديثة والمعاصرة في دول منطقة الخليج العربي. ولما كان المتعلمون مثقفين في الأغلب، فذلك يعني وجود ثقافة أثرت بطريق مباشر وغير مباشر في الحداثة والتحديث في دول المنطقة، وقد كانت تلك النخبة مواطنة محلية وكذلك عربية وافدة. وعندما ندرس مجالات الثقافة والنهضة في الحقيقة فإننا نتكلم عن مسيرة رجال تركوا بصماتهم في تطور تلك المجالات، وكانوا الرواد فيه. وأصبحت الأجيال تردد أسماءهم عندما يتحدثون أو يكتبون عن الحداثة والتحديث سواء في مجال الأدب أو الثقافة أو التعليم، أو التحديث في مختلف المجالات.

لو أخذنا قضية التجديد في ثقافتنا في مواجهة التقليد المحافظ والذي يرفض التطور على سبيل المثال نجد أسماء كان لها دورها الثقافي وتميزت بالجرأة، وقد كان أولئك على مستوى دول المنطقة بلا استثناء، كان الفارق في نوعية البناء وفي الأسبقية الزمنية فقط، وأصبح هؤلاء معروفين لنا على مستوى البلد الواحد أو على مستوى منطقة الخليج العربي كلها، وقد جاء ذكر أسماء بعضهم في هذه الدراسة. أولئك الرواد كانوا الطليعة ومثلوا النخبة المثقفة، ولا يمكن الحديث عن النهضة والحداثة والتحديث من دون ذكر أسمائهم سواء كانوا في موقع اتخاذ القرار أو في مجال الثقافة والتعليم، وعلى سبيل المثال: هل يستطيع أحد أن يتحدث عن النهضة في الكويت من دون ذكر اسم الشيخ عبد الله السالم الصباح والمثقفين في عهده؟ وهل يستطيع أحد أن يتحدث عن النهضة في الإمارات من دون أن يذكر اسم الشيخ زايد آل نهيان والرجال الذين عملوا معه؟ وهل يستطيع أحد أن يتحدث عن

نهضة عمان من دون ذكر اسم السلطان قابوس والذين عملوا معه؟ هذا إلى جانب المثقفين في كل مجال والذين مثلوا تيار الحداثة والتحديث في بلدانهم، وينسحب ذلك على المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين.

دائما يكون دور النخبة والرواد متعبا لهم، وفيه تضحية، ويكون ناتجا عن إيمان واقتناع بقضية ومبادئ، ويكون ذلك الدور أساسيا في النهضة، وكل الشعوب مرت وتمر بها في مراحل تاريخية من حياتها. وفي منطقة الخليج شهدت إماراتها ودولها ذلك الدور لأولئك الرواد في مجالات الحياة المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتلك النخب كانت الطليعة في مجالها، وبكل تأكيد أثرت في حياة شعوبها في مراحل لاحقة، وكان عدد النخب ومستواها في العطاء والتأثير متفاوتا في دول الخليج العربية سواء ما يتعلق بالحداثة أو التحديث حتى إن كان أصحاب التجديد قد مرّوا بظروف صعبة، لأن ما طرحوه كان سابقا لزمانه، بيد أن ما نلاحظه ونلمسه في الحاضر ما كان ليحدث لولا دور الرواد.

6

الحداثة والتحديث في الكويت

«نجحت الكويت في تأميم ثروتها النفطية بالكامل في العام ١٩٧٥، وكان ذلك قرارا وطنيا شجاعا وضع الكويت على عتبة التطوير والتحديث من جديد واستكمال نهضتها»

النفط - الخلفية التاريخية

من خلال سجل مفاوضات النفط الكويتي 1911 - 1934 عرفنا أن أرض الكويت تحوي النفط من خلال المسح الجيولوجي الذي أجرته البحرية البريطانية في عهد الشيخ مبارك الصباح، ونصح الجيولوجيون بأن ينقّب عن النفط في برقان، وهي منطقة تقع جنوب الكويت. وبسبب ظروف الحرب العالمية الأولى تأجل العمل إلى ما بعدها، واستؤنف التفاوض والتنقيب في العام 1921 في بداية عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح[1]. ثم استمر المسح الجيولوجي والتفاوض والتنافس البريطاني - الأمريكي على امتياز النفط، وتأكد سنة بعد أخرى وجود النفط في الكويت[2].

لقد كان البعد الاقتصادي واضحا في مؤتمر العقير 1922 حول الحدود الكويتية بتنازل السلطات البريطانية عن أراض كويتية، وظهرت المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية لأول مرة، واستمر التنافس الأمريكي البريطاني على النفط إلى أن جرى الاتفاق بينهما بدمج الشركات البريطانية والأمريكية لاستثمار النفط الكويتي بشركة واحدة هي شركة نفط الكويت المحدودة KOC في العام 1934م، والتي أُممت بالكامل في العام 1975. لقد بدأ إنتاج وتصدير النفط الكويتي في العام 1946 بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت كميته محدودة، وسعره محدودا وعائداته محدودة، لذلك يمكن القول بأن التحديث الفعلي قد بدأ منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين في الكويت، وقد أدت الظروف الإقليمية، ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية دورا في المسألة النفطية، سواء ما يتعلق بكمية الإنتاج أو الأسعار أو السياسات النفطية. وبذلك نما الإنتاج النفطي الكويتي، ونمت نتيجة لذلك عائدات النفط، وترتبت عليها تحولات كبيرة في هذا البلد منذ ذلك التاريخ، شملت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية. هو تطور في النظام السياسي، والبنية التحتية، والتركيبة السكانية، وفي مجالات التعليم والخدمات.

يرجع التطور الذي حدث في الكويت في هذه الفترة موضوع الدراسة إلى عائدات النفط، وأن الحكم في الكويت كان مشاركا المواطنين في هذه العائدات، وقد جنى المواطنون مكتسبات مهمة وأساسية على جميع المستويات، وقد نالوا تلك المكتسبات من دون الحاجة إلى دفع ضرائب، حيث تكفلت العائدات النفطية الكبيرة قياسا إلى صغر البلد وقلة سكانه بتغطية كل النفقات اللازمة لبناء دولة الرفاه، ووفر ذلك الوضع فرصا للازدهار التجاري، وفتحت الحكومة الباب لتوظيف المواطنين في الجهاز الحكومي. وفي وقت مبكر بدأت الكويت استثماراتها في الدول العربية مع بداية الستينيات من القرن العشرين، وأُسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية[3]. إذ أدركت الدولة أهمية تلك الاستثمارات لتشكل موردا آخر إلى جانب النفط، ولتكون ضمانة لحياة المجتمع في حالة الطوارئ والحروب.

وعندما انتقلت الكويت إلى مرحلة تأميم النفط، زاد دخلها واستقلاليتها في السيطرة على الثروة النفطية بعد نزاع ومفاوضات بين ثلاثة أطراف هي الحكومة وشركة نفط الكويت ومجلس الأمة[4]. وعلى الرغم من التفاوت في الرؤى بين هذه

الأطراف فإن الكويت قد حققت هدفها الأساسي وهو تأميم النفط، وتحقيق استقلالها الاقتصادي.

بعد تأميم النفط في العام 1975 دخلت الكويت مرحلة جديدة، وأصبحت حرة لأن تعمل على اكتشاف آبار جديدة، وتحديد كمية الإنتاج وسعر النفط وفق السوق، ومن ثم تصنيع مشتقات النفط وتكريره وأسطول نقله، والاهتمام بالكادرين الفني والإداري الكويتيين في مجال النفط، وشهدت الكويت نهضة اقتصادية واجتماعية لتكون الدولة الريعية الأولى في المنطقة. وترتبت على ذلك سلبيات كثيرة كذلك، من هدر للثروة وضياع للفرص، وتحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي غير منتج إلا في حدود ضيقة. وقد شهدت الفترة بعد 1975، زيادة في الدخل وطرحا للمشروعات الكبرى، وهو ما استوجب تسليمها لشركات كبيرة استقدمت عمالة آسيوية بأعداد كبيرة، فأدى ذلك إلى أن تواجه الكويت خللا في التركيبة السكانية.

الكويت والتحديث في الخمسينيات من القرن العشرين

تحتاج دراسة عملية التحديث بالكويت وبخاصة في مراحلها الأولى إلى إلقاء الضوء عليها لأهميتها في الكويت ومنطقة الخليج العربي. مع بداية عهد الشيخ عبدالله السالم حدثت تطورات متسارعة في مجال التحديث في كل الاتجاهات وكأنها تسابق الزمن لتعويض ما فات المنطقة من فرص تاريخية، وحتى تتحقق الاستفادة القصوى من عائدات النفط. فمن المشاريع التي وُضع أساسُها والعمل من خلالها، وكان لها تأثيرها، هي الخطوات الإيجابية في تلك الفترة في كيفية التعامل مع الشركات النفطية، وتأسيس مجلس الإنشاء وبنك الكويت الوطني في العام 1952، وتحديد صلاحيات الشركات البريطانية، وإشراك القطاع الخاص الكويتي في التنمية منذ بداية عهد الشيخ عبدالله السالم. وعلى الرغم من الإنفاق الكبير في تلك الفترة في الخمسينيات من القرن العشرين على البنية التحتية في الكويت، فإن هناك فائضا في الدخل من عائدات النفط حفّز التفكير في الاستثمار منذ وقت مبكر على الرغم من التحفظات البريطانية على خطوات التنمية في الكويت[5]. وتنوعت مجالات النهضة التي لم تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل شملت كذلك المجالات الأخرى، ومن ضمن تلك المجالات كانت الصحافة التي استفادت من الخبرات العربية.

إن صناعة الصحافة وتطورها في الكويت مصاحبة لنهضتها منذ الخمسينيات، وكان لها دور في الحداثة في هذا البلد، فبالإضافة إلى الجانب الخبري هناك نقد ورؤى مستقبلية كانت تطرحها الصحافة التي بدأت محدودة ثم اتسعت وتنوعت تدريجيا، الرسمية منها والخاصة. وشهدت تلك الصحافة نهضة ثقافية تدل على دورها في الحداثة. ونعود للتأكيد على أن التحديث قد سبق الحداثة، فقد كانت السلطة والناس يريدون أن يروا ويلمسوا على أرض الواقع نتائج توظيف عائدات النفط في بلدهم، وربما لم يكن الكثيرون حينها يعرفون أهمية الحداثة الثقافية والفكرية في تلك النهضة، وأدركوا فيما بعد هذه الأهمية عندما شاهدوا مشروعات التنمية والهدر والفساد في نواحٍ مختلفة؛ فقد كان ذلك بسبب قصور الحداثة وعدم أسبقيتها أو مصاحبتها إلا بصورة محدودة في عملية التنمية. والمشكلة أن دول الخليج العربية الأخرى نقلت التجربة، فعانت المشكلات نفسها.

التحول من إمارة إلى دولة

لقد شهدت الخمسينيات من القرن العشرين عملية بناء مقومات التحول من إمارة إلى دولة في الكويت. وعوامل ذلك التطور هي: عائدات النفط الكبيرة نسبيا في مجتمع صغير، وتوافر الإرادة والرؤية الاستراتيجية لدى حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم والنخبة التجارية المثقفة التي تعاونت معه، فشهدت عملية بناء المقومات بالتركيز على البنية التحتية لتكون الأساس الذي ستبنى عليه الدولة المستقلة. ويمكن إجمال مشاريع البنية التحتية بالآتي:

أولا: تحلية مياه البحر، فوجود المياه العذبة ضروري لتطور المجتمع، إذ لم تعد مصادر المياه التقليدية تكفي الكويت في حاضرها ومستقبلها، وبدأ ذلك المشروع في العام 1956، وتوسعت الإمارة ثم الدولة في بناء محطات تحلية مياه البحر في السنوات التالية.

ثانيا: الشروع في الاهتمام بالتعليم إدراكا من الإمارة بأن مستقبل البلد وقيام الدولة سيعتمد على مخرجات التعليم في المراحل المختلفة وأنواع التعليم المختلفة.

ثالثا: توفير الضروريات الحياتية للمواطن من الإسكان والخدمات الصحية، وبناء الطرق، والاهتمام ببناء الموانئ النفطية والتجارية.

رابعا: التطور الاقتصادي بفتح المجال أمام القطاع الخاص للإسهام في البناء، وتأسيس البنوك الوطنية والذي بدأ في العام 1952.

خامسا: نشأة الصحافة والمسرح والدوريات وتنوعها منذ بداية الستينيات من القرن العشرين.

سادسا: هدم السور، ودمج المجتمع، وإعطاء معنى للحدود على الأرض بالامتداد في بناء المناطق السكنية خارج مدينة الكويت(*)، والاهتمام ببناء دور العبادة ومؤسسات العمل الخيري ومشاريع القوانين الخاصة بالجنسية وغيرها. كل ذلك حدث في الخمسينيات من القرن العشرين. وما كاد يتقرر الاستقلال والتحول إلى دولة حتى كانت البنية التحتية قد أسست لبناء المرحلة الجديدة عليها[6].

تحقق التحول من إمارة إلى دولة في العام 1961 بالاستقلال، وفي العام 1962 بصدور الدستور، وببدء الحياة الديموقراطية في العام 1963، فقد أصبح الجو مهيأ في الكويت لخطوات أخرى مهمة بإعطاء الاستقلال مضمونا اقتصاديا إلى جانب المضمون السياسي، وذلك بالشروع في مشروع تأميم الثروة النفطية والذي بدأت معركته في العام 1965 حتى 1975 إذ تم التأميم والسيطرة على النفط. بعدها بدأت الكويت مشروعات مهمة في هذا المجال متمثلة في بناء هيئة الشعيبة الصناعية لتصنيع مشتقات النفط، وإنشاء شركة البترول الوطنية الكويتية، وشركة الناقلات الكويتية، وتدخلت الدولة في تحديد حجم الإنتاج وفي سعر البرميل، وفي توظيف الكويتيين المؤهلين في القطاع النفطي. وبدأ تطور مؤسسات المجتمع المدني بعد قيام الدولة، وتطورت المؤسسات الرياضية، والتوسع في شركة الخطوط الجوية الكويتية، وفي بناء المؤسسات العسكرية، وصناديق التنمية التي تقدم المساعدات لدول الخليج واليمن والدول العربية وغيرها.

إن مرحلة التحول من إمارة إلى دولة، وما صاحب ذلك من تطور في مختلف المجالات، يعد تحديثا حقيقيا في دولة الكويت. وقد صاحبت ذلك من دون شك أخطاء وسلبيات وهدر للإمكانيات بحكم عوامل موضوعية عديدة منها: أن التحديث لم تصاحبه وتسبقه حداثة فكرية، كذلك وجود الثروة، وبدء الدولة الريعية، وقلة

(*) سيأتي توضيح ذلك لاحقا.

الكوادر البشرية المحلية خاصة في مرحلة التحول من إمارة إلى دولة، كل ذلك قد نتجت عنه سلبيات وهدر، لكن التحديث قد حصل، وفي مرحلة تاريخية قياسية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ومن دون شك فإنه نظرا إلى أن الكويت قد سبقت شقيقاتها في منطقة الخليج العربي بالتحديث، فإن ذلك جعلها تستفيد من تجربة الكويت في التحديث الذي بدأته لاحقا[7].

نموذج للتحديث والحداثة

نود هنا أن نذكر مثلا من واقعنا المعاصر، ونتأمل أحد المشاريع ومدى الحداثة التي صاحبته ونتجت عنه. في العام 1957 أقدمت الحكومة في الكويت على إجراء كبير كان الكثيرون غير مدركين لأهدافه حينها، الإجراء هو هدم سور الكويت الذي كان يحيط بالمدينة من البحر إلى البحر. لقد كان هدف بناء السور هو الدفاع عن السكان عندما كانت الحدود في السابق على السكان قبل أن تكون على الأرض وسيادتها. وتم هدم السور، وترتب على ذلك ما يلي: أولا: اعتبار مدينة الكويت تجارية، وأن سكن المواطنين يجب أن يمتد إلى ضواحي المدينة، وثانيا: كانت نتيجة ذلك الإجراء دمج مجتمع الحاضرة ببادية الكويت التي كانت تسكن خارج السور، وثالثا: أصبحت النظرة إلى الحدود تمتد إلى حدود الكويت وليس إلى حدود مدينة الكويت، خاصة أن التطور الاقتصادي قد فرض واقعا تخطى السور، والأهداف من بنائه إلى بناء ميناء الشويخ، وبناء مدينة الأحمدي النفطية، وبناء محطات تقطير المياه خارج المدينة، وكذلك ضرورة بناء مدارس ومستوصفات على أرض الكويت، كلها في أماكن وجود السكان. لقد حدث هدم سور الكويت، وأدرك المتعلمون والمثقفون أن هناك خسارة لإزالة معلم أثري في الكويت، لكنهم بمرور الوقت أدركوا الأبعاد الأخرى لذلك الإجراء. من هنا ندرك اختلاط التحديث بالحداثة، وينسحب ذلك على إجراءات تحديثية أخرى، بيد أن ذلك لا ينطبق عليها كلها. وكنا نريد معرفة أمر مهم هو أن التحديث في منطقتنا سينتج عنه تطور حداثي، ولذلك لا يمكن التعامل معه في المرحلة التاريخية النفطية بعيدا عن تلك النظرة الموضوعية. أما تفكيرنا في مرحلة ما بعد الحداثة فلا يجوز ونحن ندخل مرحلة الحداثة؛ لأن التحديث في منطقتنا كان جيدا ولكن على حساب الحداثة، وقد أدركنا أهمية ذلك الآن.

أزمة التعليم في دولة الكويت

يشكو الكثيرون من تدني نوعية التعليم في أيامنا، وأن ضعفه وترديه في انحدار مستمر. ومن دون شك فإن لذلك أسبابا عديدة: فقد أصبح التعليم للجميع وليس نخبويا، وصار هدفه الأساس هو نيل الشهادة لتكون جواز مرور للوظيفة، ونسبة عالية من الشهادات العليا يُسعى إلى تحصيلها للوجاهة الاجتماعية أكثر منها للمعرفة والإسهام في تطور الدول، والدليل هو مستوى عطاء حَمَلة تلك الشهادات علميا وثقافيا، والدليل أيضا ضعف مستوى المدرس وضعف محتوى المقررات التي يتولى تدريسها.

وقد أدى الوضع الاقتصادي في دول الخليج العربية خاصة دوره - ولايزال - في انحدار مستوى التعليم على الرغم من الميزانيات الضخمة المرصودة للتعليم في دولنا. والشكوى تكمن في عدم وجود الدافعية للتعليم لدى الطلبة، والسبب الرئيس وجود الدولة الريعية التي تتكفل بكل شيء حتى لو لم يكن المواطن متعلما أو يعمل! إن توزيع الثروة بالطريقة التي تجري بها في دولنا الاستهلاكية الريعية خاطئ، فقد تقرر منح طلبة الجامعة في الكويت راتبا، وتقرر قبول الطلبة الذين لا تستطيع الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي استيعابهم في بعثات داخلية، وتتسارع الجامعات الخاصة للترويج لذلك لأنها المستفيد الأول، وسيكون المستوى ضعيفا لأن الهدف تخريج أكبر عدد بتفوق ليكون دليلا على نجاح المشروع ومن ثم التسويق له، ويؤدي التضخم في عدد الطلبة دورا في ضعف المستوى، إذ إن الجامعات الحكومية والخاصة غير قادرة على استيعاب المزيد مما يؤدي إلى تكدس الطلبة، والنتيجة هي ضعف المستوى، وقلة عدد المدرسين الأكفاء[8]. إن وجود الثروة الناتجة من عائدات النفط لا يعني هدرها واتخاذ قرارات شعبوية تضر بالعملية التعليمية، لأن النفط زائل، ونتائج التعليم باقية.

وتشكو دولنا من عدم وضوح استراتيجية التعليم وأهدافه. إن المُعلَن هو تعليم الأجيال لحاجة سوق العمل، ولمّا تركز سوق العمل على الوظيفة الحكومية في دولنا فإن زيادة أعداد المتعلمين ومخرجات التعليم تعني تضخما وظيفيا وزيادة البطالة المقنعة وقلة الإنتاجية.

عندما خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية ركزت في نهضتها على نوعية التعليم فنهضت، لكن ماذا فعلنا نحن في العصر النفطي استعدادا لما بعد النفط في

مسألة التعليم؟ لقد بدأ التعليم الحديث في دولنا نوعيا ومرتبطا بالثقافة، وتدريجيا أصبح كميا، وأخذت الثقافة تبتعد عنه؛ فهو كم من المعارف والمعلومات الصمّاء، وهدفها نيل الدرجات والنجاح، ونتيجة ذلك ضحالة معرفية وثقافية، وشباب معرض للتعصب والتطرف بسبب الخلل الثقافي والعلمي. ثم إن التعليم واجه ويواجه مشكلة التسييس؛ إذ يتدخل بعض النواب في العملية التعليمية سواء بوزير نائب يريد ترشيح نفسه في الانتخابات المقبلة، أو تتدخل تيارات سياسية للتأثير في الطلبة بوصفهم أكبر وأوسع قطاع في المجتمع، واستجابة للضغط الشعبي يتدخل القرار السياسي في سياسة القبول في الجامعة وغير ذلك[9]. ويأتي بعد ذلك وقبل ذلك ضعف مستوى المدرس علميا في التخصص وثقافيا، وفاقد الشيء لا يعطيه؛ إذ إن الكثيرين منهم لا يسعون إلى تطوير أنفسهم ولا يقرأون في الوقت الذي يكون فيه مطلوبا منهم أن يشجعوا طلبتهم على القراءة. نحن نتجه نحو محو أمية غير المتعلمين في الوقت الذي نعاني فيه الأمية التكنولوجية بعد أن قضينا على أمية القراءة والكتابة بمعناها التقليدي. وتواجهنا مشكلة أخرى مهمة وهي محاولات إصلاح التعليم من قبل الذين يُعدّون سببا في ضعفه وترديه، والإناء بما فيه ينضح، ولا مزيد من التعليق على ذلك.

التحديات التي واجهت الكويت في معركة التحديث

لقد بدأ التحديث في الكويت ولم تكن هناك تجربة تحديثية سابقة عليها للاستفادة منها في منطقة الخليج العربي، لذلك كانت مشاريع التحديث تشكل تحديا كبيرا في عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح 1950 - 1965. وسنحاول باختصار ذكر وقائع تلك التحديات، وكيف تغلبت عليها الكويت في مرحلتي الإمارة والدولة.

أولا: تحلية مياه البحر

عندما بدأت النهضة في الكويت منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، تطلب الأمر زيادة في عدد سكان المواطنين والوافدين لنقص الأيدي العاملة والكفاءات التي تحتاج إليها تلك النهضة، وتلك الزيادة تحتاج إلى استهلاك للمياه العذبة إضافة إلى متطلبات النهضة لتلك المياه. ولما لم تكن مصادر المياه التقليدية في

الكويت تفي بالغرض في ظل الأوضاع المستجدة، كان من الضروري التفكير في مصدر لتوفير المياه العذبة الكافية للكويت في تلك المرحلة ولمستقبلها بعد قيام الدولة، وكان الخيار هو بناء محطة رئيسة لتحلية مياه البحر في الشويخ في العام 1956[10]، وتبعها تأسيس محطات تحلية أخرى في السنوات التالية.

إن أبعاد هذا التحدي كانت ثلاثة: أولها التحدي الاقتصادي؛ لأن تكلفة المشروع وصيانته عالية، لكن الكويت كانت قادرة على تمويل المشروع وإنجازه، وقد تم ذلك. ثاني تلك التحديات كان سياسيا، حيث طرح نظام الحكم في العراق حينها مشروع تزويد الكويت بالمياه العذبة من شط العرب مقابل تأجير جزيرتي وربة وبوبيان لتصدير النفط العراقي، وقد رفضت الكويت ذلك المقترح لأن الحدود مع العراق غير مرسّمة على الرغم من تحديدها منذ العام 1913. أما ثالث تلك التحديات فكان اجتماعيا، إذ ازداد الاستهلاك بسبب زيادة عدد المواطنين والوافدين، وازداد استهلاك المشروعات الصناعية النفطية وغيرها. وأثبتت التجربة أن الكويت كانت قادرة على مواجهة تلك التحديات.

ثانيا: الخلل في التركيبة السكانية

مع بداية الخمسينيات من القرن العشرين، أي مع بداية النهضة، كان عدد سكان الكويت قليلا، إذ لم يتجاوز المائة والخمسين ألفا. ولما كانت رؤية بناء الكويت الحديثة تتجه إلى التحول من إمارة إلى دولة؛ فإن العامل السكاني يصبح مكونا ومقوما مهما لمشروع الدولة، لذلك أصبح عامل تنمية عدد السكان من عوامل التنمية الشاملة. لكن المشكلة هي أن الكويت لم تكن لديها ولا حولها مشكلة أو تجربة سكانية تستفيد منها، فكانت الرائدة في هذا المجال.

وقبل كل شيء فإن عامل زيادة السكان عن طريق المواليد لا يحل المشكلة، فنسبة الزيادة ستكون محدودة، وكان لا بد من التفكير جديا في عوامل أخرى أولها أن يكون هناك قانون للجنسية يحدد شروط الحصول عليها، وصدر ذلك القانون في العام 1959، وأن يكون قبل ذلك إحصاء للسكان، وتحقق ذلك في العام 1957[11]. وكان لا بد من فتح باب التجنيس، وبذلك كان هناك رافدان لزيادة عدد السكان: المواليد والتجنيس. وكانت النتيجة زيادة عدد السكان، مواطنين ووافدين، ومضاعفة

تلك الأعداد في فترة زمنية قياسية. وقد وضعت الضوابط لعملية التجنيس، سواء لبادية الكويت أو المقيمين في الكويت فترة طويلة. ومن الطبيعي أن يصاحب ذلك التوجه توفير إمكانيات الإسكان والتوظيف والخدمات... إلخ.

ثالثا: التحديث السياسي في الكويت(*)

لقد شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حركة قومية نشطة بزعامة الرئيس جمال عبدالناصر، تصاعد مدها مع العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956، ومن ثم قيام الوحدة المصرية - السورية في العام 1958، وقيام الثورة في العراق في العام 1958. بعدها المرحلة التالية منذ بداية الستينيات حدثت انتكاسات لذلك المد بانفصال سورية عن مصر، وانحراف ثورة العراق، ومطالبة حاكم العراق عبدالكريم قاسم بالكويت، ثم هزيمة العرب الكبرى في العام 1967 في حربهم مع إسرائيل.

لقد كانت الكويت في قلب الأحداث، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخها بالاستقلال والدستور الدائم والنهج الديموقراطي ودخول التحديث. وكان نَفَس الكويت عروبيا في دعمها للثورة الجزائرية 1954 - 1962، واستقبلت العرب للعمل فيها، ونص دستورها على أن الكويت جزء من الأمة العربية(12)، وقدمت الكثير للقضية الفلسطينية، ولها مواقف مشهودة في قضايا العرب، مثل: الحرب الأهلية اللبنانية، والحرب العراقية - الإيرانية، والمساهمة في التنمية العربية عن طريق صندوق المساعدات للدول العربية، وكانت ولاتزال التجربة الديموقراطية في الكويت من العناصر الأساسية في التحديث السياسي في الكويت. ولقد كان التحدي السياسي لهذه الدولة هو تحولها من إمارة إلى دولة، ومن ثم النهج الديموقراطي منذ صدور دستورها الدائم 1962. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها، والتي كان أخطرها الغزو العراقي للكويت 1990، فإن هذه الدولة تطورت، واستمرت في تأدية رسالتها العربية والدولية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن دستور الكويت قد احتوى على مواد متقدمة تدل على الحداثة والتحديث قد

(*) لقد سبق أن شرحنا في الفصل الرابع التحديث السياسي في منطقة الخليج العربي، وما ينطبق على إحدى دولها ينطبق على الأخرى مع الفارق النسبي.

لا تتوافر في دساتير أخرى، سواء في الجوانب السياسية أو الاجتماعية أو الخاصة بالمجتمع المدني[13]، ولذلك تمسك الكويتيون بدستورهم واعتبروه الهرم الأكبر الذي يستظلون به خصوصا في أثناء الأزمات.

رابعا: التحديث الاقتصادي في الكويت

منذ العام 1951 شهد الاقتصاد الكويتي ارتفاعا فلكيا في إيرادات الكويت من عائدات النفط، وجاءت تلك الإيرادات من تطورات تتعلق بظروف المنطقة والظروف الخاصة بالكويت، فقد كان لتأميم النفط الإيراني تأثير، كما أن الكويت أعادت النظر في الاتفاقيات النفطية، يضاف إلى ذلك زيادة الطلب على النفط في الدول المتقدمة المستهلكة له. كما شهدت الكويت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين نشاطا للقطاع الخاص الذي تحول ليعتمد على الإنفاق الحكومي. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الاستثمار الكويتي لفوائض العائدات النفطية قد أسس في العام 1953، وكانت حينها بالجنيه الإسترليني ثم تحولت في العام 1957 إلى الدولار. والاستثمار كان في مجالات متعددة، مثل: ناقلات النفط، وبنك الكويت الوطني. وزاد الطلب للتحول من الإسترليني إلى التنوع في نهاية الخمسينيات، وأن تكون الاستثمارات في داخل الكويت وخارجها[14]. إن بعض المصادر تذكر تاريخا مختلفا لبدء الاستثمار في الكويت... لقد بدأ في الخمسينيات لكنه أصبح مهما ومؤثرا منذ بداية الستينيات من القرن العشرين.

وتجدر الإشارة إلى أن وثائق وزارة الخارجية البريطانية قد ركزت على قضايا أساسية في التاريخ الاقتصادي الكويتي مثل: الارتفاع المفاجئ في الدخل، ودور القطاع الخاص، والاستثمارات، وتهريب الذهب، ودور القطاع التجاري الكويتي في نهضة الكويت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وكذلك بدء التغيّر في التركيبة السكانية التي ارتبطت بنمط الاقتصاد، وأصبحت مشكلة مستمرة. أيضا رصدت تلك الوثائق موضوع تغيير العملة من العملة الأوروبية إلى الدينار الكويتي، ولعل هاجس الخوف كان قائما من الاعتماد الأساسي على عائدات النفط والتفكير في تنويع مصادر الدخل لدى الكويتيين، وفي مقدمة ذلك مشروع الاستثمارات للفائض من عائدات النفط، وقد تضاعفت بمرور

الوقت[15]، وكان الغزو العراقي للكويت 1990 كارثة أصابت كل شيء في الكويت بما في ذلك الاستثمارات.

وحتى العام 1964 كانت الاستثمارات الكويتية تدار من قبل إدارة المالية، بعدها شهد الاقتصاد الكويتي ولادة وإنشاء صندوق التنمية الكويتي المذكور لدعم الدول العربية، ثم توسع نشاطه ليشمل الدول النامية خارج الدول الغربية. ومما لا شك فيه أن ذلك المشروع قد عزّز مكانة الكويت عربيا ودوليا، وقدم الصندوق قروضا ومنحا ومساعدات للدول العربية مثل: العراق والجزائر ومصر وتونس وغيرها، ومنحا لدعم المجهود الحربي العربي[16]، وتدريجيا زاد رأس مال الصندوق ليتمكن من دعم المشاريع العربية ثم الدول غير العربية. والتجربة الكويتية في هذا المجال كانت رائدة، وبدأت بعدها الدول الخليجية في الاتجاه نفسه للاستثمار في الداخل من الخارج، وأصبحت تلك الاستثمارات موردا ثانيا، إلى جانب عائدات النفط، يقلل من مخاطر الاعتماد على مصدر واحد.

وتناولت وثائق الخارجية البريطانية سلبيات التطور الاقتصادي للكويت في تلك الفترة؛ إذ كانت هناك مبالغة في الإنفاق وإفراط في التقدير ضُبط نسبيا في سنوات لاحقة. وقد يكون ذلك نتيجة الطفرة الاقتصادية وما صاحبها من تطورات سريعة؛ إذ تضخم الجهاز الحكومي الإداري، وأصبح مجال العمل الأساسي، وكُثّف استقدام العمالة الوافدة، ولا مجال لتجنب سلبيات ذلك[17]. ومن الأمور اللافتة لاحقا أن تحويلات العملة للوافدين إلى الخارج كانت كبيرة من دون رسوم يستفيد منها الاقتصاد الكويتي؛ فقد بلغت في العام 2014 إلى منتصف العام 2015 نحو 18 مليار دولار[18]. إذا كانت هذه المبالغ فقط من الكويت فكم تبلغ تحويلات العملة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج سنويا؟!

تأميم النفط الكويتي (1965-1975)

لقد طُرحت مسألة المشاركة النفطية بين الحكومات والشركات النفطية في دول المشرق العربي، وفي منطقة الخليج خصوصا منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك يعني تعديل اتفاقيات الامتياز النفطي الموقعة بين الطرفين سابقا. وقد جاءت هذه الخطوة بعد التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة

والعالم بعد الحرب العالمية الثانية[19]، إذ شهد العالم تغيرات سياسية واقتصادية كبيرة، ومنها منطقة الخليج العربي.

وفي الكويت استطاعت الحكومة أن تحصل على مكاسب نفطية وافقت عليها شركة KOC - وهي شبه محتكرة للنفط الكويتي إنتاجا وتصديرا وصناعة - كما يلي:

1- جرى تعديل عقد الامتياز بحساب العوائد من النفقات وما اصطلح على تسميته بـ «تنفيق العائدات» منذ بداية العام 1964.

2- مصاريف المسح الاستكشافي والحفر لتعجيل دفع ضريبة الدخل المستحقة من قبل الشركات النفطية للدولة.

3- موافقة الشركات النفطية على جعل الحكومة الكويتية على علم بكميات الإنتاج والأسعار، ومراجعتها في ذلك بين الحين والآخر وفق بورصة السوق النفطي.

4- موافقة شركة نفط الكويت المحدودة على التخلي عن أراضي الامتياز السابقة للحكومة الكويتية، سواء النفطية أو غيرها.

5- مساهمة المواطنين في العمليات النفطية بإتاحة الشركات النفطية الفرصة للمواطنين للعمل في الصناعة النفطية.

6- طرحت حكومة الكويت مسألة توطين صناعة النفط بإنشاء شركة البترول الوطنية الكويتية، والتي أصبح لها دور وطني مهم فيما بعد خصوصا بعد تأميم النفط.

7- الموقف الحكومي من منظمات البترول الدولية «أوبك» و«أوابك»[20].

هذه كانت القضايا الأساسية التي جرت عليها المفاوضات النفطية بين الحكومة والشركات النفطية قبيل تأميم النفط، والتي مارست المعارضة في مجلس الأمة الكويتي فيها دورا محوريا ما بين العامين 1965 و1975.

في الستينيات من القرن العشرين مع موجة التحرر من قبضة الاستعمار، واستقلال الدول العربية، طرح موضوع أهمية إعطاء الاستقلال مضمونا اقتصاديا إلى جانب المضمون السياسي، وذلك يعني سيطرة دول المنطقة على ثروتها النفطية بالتأميم، وكانت الكويت ضمن الدول العربية التي عملت من أجل ذلك ومهدت له بالمشاركة مع الشركات كما أسلفنا. وقد أسهمت في التأميم جهات عدة في الكويت، هي: الحكومة، والشركات النفطية، ومجلس الأمة الكويتي، والرأي العام الكويتي

والعربي في تلك المرحلة التاريخية. ولما كان موضوع تأميم النفط مطلبا ثوريا من بعض الحكومات العربية مثل: الجزائر والعراق، ولما كان مصطلح «المشاركة» ضمن سياسة دول الخليج العربية، فإن الهدف يتحقق بتعديل اتفاقيات امتياز النفط لمصلحة هذه الدول[21]، وقد تحقق ذلك بالفعل.

وقد كان هناك رأيان في الكويت تجاه مسألة تأميم النفط: الأول يرى أن عملية تسييس النفط بالتأميم خطيرة، حيث يشكل النفط المصدر الرئيس للدخل، والثاني كان يرى أن التأميم للنفط حق لهذه الدول وعنوان استقلالها بسيطرتها على ثروتها النفطية، وأن تلك قضية حتمية قادمة لا محالة بعد أن خسرت الدول النفطية كثيرا من ثروتها بسبب سيطرة الشركات النفطية عليها عقودا طويلة[22]. وفي النهاية نجحت الكويت في تأميم ثروتها النفطية بالكامل في العام 1975[23]، وكان ذلك قرارا وطنيا شجاعا وضع الكويت على عتبة التطوير والتحديث من جديد، واستكمال نهضتها وخصوصا بعد العام 1973، بقرار دول الخليج العربية باستخدام النفط سلاحا سياسيا في معركة العرب ضد إسرائيل ومن يدعمها من الدول الغربية، وكانت النتيجة هي التحولات والمتغيرات في التطور بعد ذلك التاريخ؛ إذ بدأت المشاريع الكبرى مثل بناء المدن والموانئ ومحطات تحلية المياه، والاهتمام بالتعليم والخدمات الأخرى.

مرحلة ما بعد تأميم النفط

وخلال الفترة التالية من منتصف السبعينيات حتى آخر الثمانينيات من القرن العشرين شهدت الكويت أحداثا مهمة، فقد قامت الثورة الإيرانية، وكانت لها انعكاسات على منطقة الخليج وبخاصة الكويت، وقامت الحرب العراقية - الإيرانية في الثمانينيات، وكانت لها أيضا انعكاساتها على الكويت والمنطقة. وشهدت الكويت ودول الخليج العربية تطورات مهمة تتعلق بالاستثمارات والمشاريع الكبيرة التي تطلبت عمالة ضخمة لتنفيذها جلبتها الشركات، ومعظمهم من الآسيويين. كما شهدت الكويت ظروفا سياسية داخلية وخارجية بين مد وجزر انتهت بالغزو العراقي للكويت في العام 1990. وكان ذلك الحدث تحديا للتحديث والنهضة فيها؛ فقد دمر الغزاة ما بُني من مشاريع ومؤسسات تحديثية، وكان أخطرها إحراق آبار

النفط وتدمير منشآته. وبعد هزيمة العدوان العراقي في العام 1991، كان لا بد من إعادة البناء، والاستمرار في مسيرة التحديث، ولكن كان الثمن باهظا؛ لأن الخسائر التي تكبدتها الكويت كانت هائلة، وأن معركة إزالة آثار العدوان وإعادة البناء كذلك كانت هائلة، فكانت الإرادة متوافرة لتحقيق ذلك في فترة زمنية قياسية. والذين عاشوا تلك الأحداث يستغربون سياسة التخريب والتدمير التي لجأ إليها الاحتلال العراقي للكويت، وكذلك يستغربون مع غيرهم قدرة الكويت على تجاوز تلك الأزمة، وإعادة بناء البلد، لا بل استئناف مسيرة التحديث في المشاريع السابقة، وفي مشروعات جديدة. وعلينا أن نعترف بأن المرحلة التي أعقبت الغزو العراقي كانت تتطلب تقييما ونقدا حتى تستفيد الكويت من التجربة ومن دروس الغزو. لقد حدث ذلك ولكنه كان ولايزال محدودا(*).

الحداثة الثقافية في الكويت

لقد اعتبرت أوساط ثقافية الكويت واحة للحرية والثقافة بعد لبنان قبل الحرب الأهلية اللبنانية الثالثة في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. وكانت بذور تلك الثقافة قد وُضعت وتأسست قبل ذلك، وتعززت في الستينيات من ذلك القرن في مجالات الصحافة وعلى رأسها مجلة العربي، والمسرح الكويتي ورواده العرب والكويتيون، والفن التشكيلي، والنشاط الأدبي، وصدور الدوريات العلمية والثقافية، وهامش الحرية الجيد الذي صاحب نشاط المؤسسات الثقافية، ما نتجت عنه زيادة في تحديث الثقافة التي أسهمت في عملية التحديث والتنمية في الكويت. هذا مع أهمية القول بأن التحديث قد سبق الحداثة، ومع تأثيرها فإنها لم تسبقه بل واكبته، وفي أحيان كثيرة تخلفت عنه، للأسباب التي ذكرناها سابقا.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الاهتمام بالثقافة كان نتيجة وجود نخبة ثقافية(**) ووجود الإمكانيات المادية التي اقتطعت من عائدات النفط للصرف على الثقافة. والثقافة في الكويت جذورها وهويتها عربية، أسهم فيها العرب الوافدون إلى

(*) لقد كانت الفرصة مهيأة بعد التحرير للتخلص من سلبيات مرحلة ما قبل الغزو، مثل: الخلل في التركيبة السكانية والفساد الإداري والمالي... إلخ.

(*) من جيل النخبة المثقفة المؤسس يمكن ذكر بعض الأسماء: الأستاذ عبدالعزيز حسين، والأستاذ أحمد العدواني، ومن العرب: الأستاذ زكي طليمات في المسرح، ود. أحمد زكي في الصحافة.

الكويت، وجاءت عبر مؤسسات ثقافية مثل الصحافة والمسرح والفن التشكيلي، ومن خلال المؤتمرات والندوات والملتقيات الثقافية.

والحداثة في هذا المجال تعني أن النخبة المثقفة كانت لديها رؤية ومفهوم واضح للثقافة ودورها في تطور المجتمع، من هنا كان الإنتاج الثقافي يحمل رسائل مهمة هي من علامات النهضة في البلاد، وأسهم في النهضة، كما أن أجواء الحرية في أغلب الأحيان أسهمت في خلق مساحة النقد التي تضمنها الإنتاج الثقافي في الكويت. وللثقافة في الكويت تاريخ حافل من المؤسسات والشخصيات الثقافية الرائدة والمخضرمة في مختلف المجالات[24]، وتنبغي الإشارة هنا ونحن نتحدث عن الثقافة إلى أمرين:

أولا: أن طغيان الحياة الاستهلاكية ودور الدولة الريعية قد أدى إلى ضعف وتراجع الثقافة في الكويت، وثانيا: أن الثقافة مفهوما وتأثيرا كانت أفضل في العقود الماضية مما هي عليه اليوم. ولهذا فبدلا من أن يكون دور الثقافة نقد الواقع جاء الوقت الذي تُنتقد فيه الثقافة والمثقفون، لأنها صارت في مرحلة التحديث القائمة تلهث وراء الركب بدلا من أن تكون في المقدمة، ولا تؤدي دورها الحداثي كما ينبغي.

نشأة وتطور المؤسسات الحكومية والرديفة

إن نشأة المؤسسات الحكومية والأهلية في الكويت وتطورها كانا في جو التطبيق الديموقراطي، فقد نص على ذلك الدستور وعضده. ونذكر هنا بعضها مثل: ديوان المحاسبة والتأمينات الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني.

وكان إنشاء ديوان المحاسبة للرقابة على ميزانيات وزارات الدولة حدثا حداثيا مهما في مراقبة ميزانيات المؤسسات الحكومية، وتبيان أوجه القصور والهدر فيها. وكان خلال مسيرته عونا لمجلس الأمة، وكان ولايزال تقريره السنوي وثيقة مهمة للدولة في مجال المراقبة والمحاسبة والنقد. ويمكن القول إن ديوان المحاسبة في الكويت كان رائدا في مجاله في منطقة الخليج العربي، وقد احتفل في العام 2016 بيوبيله الذهبي بمرور خمسين عاما على تأسيسه، وهو يعد علامة بارزة على الحداثة والتحديث في الكويت[25]. ولديوان المحاسبة في الكويت دور استشاري على المستوى العربي، يوازيه دور رائد لغرفة تجارة وصناعة الكويت التي تقترب

من الاحتفال كذلك بيوبيلها الذهبي، ولها دورها ورؤيتها الاقتصادية في الأزمات والتطور، وتعتبر من المؤسسات التي كان ولايزال لها دور في التحديث استكمالا لدور الطبقة التجارية السابق. والكويت كذلك رائدة في إنشاء مؤسسة التأمينات الاجتماعية لضمان مستقبل المواطن التقاعدي، إضافة إلى تفكير الكويت المبكر في استثمار الفائض من دخلها كما ذكرنا ليشكل عائدا إضافيا في بلد معتمد أساسا على مورد واحد هو النفط(*)، إدراكا منها بأنه مؤقت مهما طال عمره.

إن وجود مثل تلك المؤسسات واستمرارها، ونقد تجربتها، وإصلاح الخلل في بعضها يعد جزءا من عملية التحديث. وتمتاز تلك المؤسسات بالحيوية والانضباط، والإنتاجية. وعلى الرغم من ذكر سلبيات التحديث في دولنا فمن الواجب كذلك أن نذكر الإيجابيات ونثمّن دورها.

(*) لقد أدت المؤسسات الرديفة لوزارات الدولة في دول مجلس التعاون الخليجي دورا مهما في التحديث المعاصر بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحداثة.

7

الحداثة والتحديث في المملكة العربية السعودية

«حاولت المملكة ولاتزال تحاول خلق توازن بين كون الدين أحد مقومات الهوية الرئيسة، وبين التطور والعصرية»

الخلفية التاريخية لنهضة المملكة العربية السعودية

بعد أن وطّد الملك عبدالعزيز بن سعود نفوذه وسيطرته على مناطق شاسعة من الجزيرة العربية في وَسطها وغربها وجنوبها وشرقها، كان لا بد أن يلتفت إلى إدارة شؤون البلاد بعد إعلان المملكة في العام 1932م، بداية بمسألة الحسبة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، المنهج الوهابي الذي قامت عليه الدولتان السعودية الأولى والثانية منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر.

والحسبة مؤسسة رسمية مركزها الرياض، وتشرف على الهيئات في نجد والمنطقتين الشمالية

والشرقية وفي الحجاز. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنهج (الحسبة) قد جرى عليه تطور في العقود الماضية، فقد نشأت إلى جواره مؤسسات مدنية اقتضتها ضرورة التطور والتحديث في المملكة. وفي ظل الظروف التي كانت سائدة قبل تصدير النفط وفي بدايته وفي أثناء شيوع الاقتصاد التقليدي السائد، كان لا بد من أن يُقدِم الملك عبدالعزيز على خطوات لتنظيم شؤون المملكة المالية، إذ رُكّز على مصادر الدخل من زكاة الحيوانات والأرض والزراعة، وما يُغتنم من المعارك. وبعد دخول الأحساء والقطيف تحت حكم الملك عبدالعزيز تحسنت أوضاع دولته المالية، وتحسنت أكثر بعد اكتشاف النفط وتوقيع عقده في العام 1938. وعلينا كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار دخل موسم الحج السنوي الذي كان المورد الرئيسي إلى جانب التجارة قبل النفط.

وكانت مصادر الدخل تذهب إلى خزانة الملك للإنفاق على متطلبات الدولة. وقد استفاد من التشريعات العثمانية في الحجاز. وفيما يتعلق بالشؤون المالية أُنشئت إدارة مالية في الحجاز تطورت إلى وزارة المالية فيما بعد وهي التي اهتمت بإصدار النقود، والإشراف الكامل على الدخل والإنفاق في المملكة.

ويأتي بعد ذلك الاهتمام بالتعليم النظامي الحديث الذي بدأ في بعض مناطق المملكة منذ أيام العثمانيين مثل الحجاز. فأنشئت في عهد الملك عبدالعزيز مديرية المعارف في العام 1344هـ وما ساعد على هذا التوسع في العملية التعليمية هو عائدات النفط، فبدئ بإرسال البعثات للدراسة الجامعية إلى الخارج، وكانت البداية إلى مصر[1].

المملكة العربية السعودية وجيرانها

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية من خلال الحروب التي خاضها الملك عبدالعزيز على مدار ثلاثين سنة حتى إعلانها في العام 1932، نشأت مشكلات وخلافات مع جيران المملكة خاصة بالحدود والعلاقات التجارية وغيرها، معظمها ناتجة عن طبيعة قيام هذا الكيان الكبير في المنطقة، والنهج الذي اتخذه سياسيا، وكذلك طبيعة التطور في دول الخليج العربية في النصف الثاني من القرن العشرين. لكن من المهم القول إن النهج السلمي الذي اتبعته المملكة وكذلك جيرانها في حل المشكلات كان علامة بارزة في تلك الفترة، فلم يحدث إلا صدام محدود حول الحدود، بل جرى التفاوض بشأنها، ولم يحدث خلاف حول العلاقات التجارية، بل

اتفاقيات مع دولة الكويت في العامين 1942 و1975، ومع البحرين في العام 1975، وكذلك الحال في القضايا الأخرى مع جيرانها الآخرين[2].

أما الصناعة في المملكة العربية السعودية فقد شهدت نهضة على الرغم من مشكلة أن معظم الأيدي العاملة كانت وافدة، لكن كانت لدى المملكة خطط صناعية عبّر عنها وزير الصناعة في المملكة الدكتور غازي القصيبي في العام 1976 بأنها تتركز على صناعات الهندسة الكيميائية. وتتركز صناعات في المملكة على تلك التي تتوافر موادها الخام، وإقامة صناعات للاستهلاك المحلي وكذلك للتصدير، وهي التي أثبتت الدراسات جدواها، وذلك بإنشاء مناطق صناعية، وهذا يشمل كذلك الصناعات الاستهلاكية محليا بإشراك القطاع الخاص في النمو الصناعي[3].

إن فكرة أن كل شيء مستورد لدينا في منطقة الخليج العربي غير صحيحة، فالصحيح أن معظم المواد الاستهلاكية مستوردة، ولكن لدى دول الخليج العربية صناعات استخراجية وتحويلية مهمة في الصناعات البتروكيميائية وغيرها منذ وقت مبكر، ومنطقة الشعيبة في الكويت وجبيل في السعودية وجبل علي في الإمارات وغيرها شواهد على ذلك.

كما أن تطور الإدارة المحلية في نظام المناطق في المملكة العربية السعودية قد أسهم في عملية التنمية فيها، فتطور القضاء في نجد والأحساء وفي إقليم الحجاز منذ إعلان قيام المملكة ثم في بقية المدن ولم يَطُلْ ذلك التطور النظام القضائي فقط، بل المجالس المحلية ونظام الأوقاف والشرطة أيضا، والهيئات الاستشارية تطورت إلى مجالس الشورى في المناطق بدءا من مكة إلى أن أصبح للدولة مجلس شورى في العاصمة الرياض سنة 1379هـ - 1959، وقد سبق ذلك تشكيل مجلس الوزراء الذي كانت له مركزية القرار. ومن ضمن خطة التطوير الإداري تشكيل مجالس إدارية في عدد من المدن ومجالس النواحي، ومجلس الوكلاء.

لقد مرّ التطور الإداري بمراحل، خصوصا بعد أن أصبح في المملكة تعليم متطور، وأصبحت مخرجات التعليم تضخ كفاءات وإمكانيات شبابية سعودية متعلمة في الإدارة في جميع المناطق. ولضبط الوضع في مناطق المملكة ومدنها في مساحة البلاد الشاسعة وتباعد مناطقها ومدنها، كان لا بد من إضافة نظام أمراء المدن والمناطق، وكان ذلك منذ وقت مبكر منذ العام 1939. وأعطى النظام صلاحيات

إدارية في المناطق والمدن، على أن القرارات السياسية تكون مركزية في العاصمة. وبمرور الوقت مع التطور العلمي في البلاد، ولما كانت المملكة تشهد تطورا اقتصاديا واجتماعيا منذ سبعينيات القرن العشرين، كان لا بد أن تتطور الإدارة، فلم يعد عدد السكان كما كان، مواطنين ووافدين، خصوصا أن عاملين أساسيين قد طبعا الحياة وتطورها في السعودية: النفط ودوره وعائداته، وموسم الحج السنوي الذي تزداد مسؤولياته على الدولة باستمرار[4]، عمرانيا وإداريا وأمنيا.

التحولات في المملكة العربية السعودية

لقد شهدت المملكة العربية السعودية تطورا في مختلف الميادين في النصف الثاني من القرن العشرين، وبخاصة في مجالي العمران والإسكان والخدمات الأخرى بالتركيز أولا على مدينة الرياض عاصمة المملكة، فترتبت على ذلك زيادة في عدد السكان، وعلى القوى العاملة في الوظائف الحكومية وغيرها. حدث ذلك خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط بعد العام 1973، إذ بدأت المشاريع الكبرى في البنية التحتية مثل: الطرق، والتعليم، والإسكان، وتحلية مياه البحر، والتوسع في توليد الطاقة الكهربائية وبناء الموانئ، والمطارات، والسكك الحديد.

كذلك كان النمو في الصناعة الاستخراجية والتحويلية، ونشأة البنوك وتطورها. كذلك كان التحول في مجال العمل الخيري في الوقت نفسه، إذ أصبح مؤسسيا مثل: صندوق البر، وجمعية البر لجمع الزكاة وإنفاق أموالها على المحتاجين في الداخل والخارج. وشمل التطور مجالات أخرى مثل المجال الثقافي بإنشاء مكتبة الملك فهد الوطنية، ودارة الملك عبدالعزيز في الرياض، ومركز الأمير سلمان الاجتماعي، ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي[5]. وفي ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية كان ما أُنجِز تحديثيا في إطار الممكن.

وكانت استراتيجية المملكة في مجال التطور والتمدين تقوم على الاهتمام بالعاصمة أولا، ثم المدن الأخرى المهمة مثل مكة والمدينة وبعدها المدن الواقعة في شمال وجنوب وشرق المملكة. وكانت المشكلة أمام تلك الاستراتيجية هي المساحة الشاسعة للمملكة، والنمو السريع للسكان. وتطلب الأمر الاهتمام بطرق المواصلات بين مدن المملكة، وهذه أصبحت مهيأة بعد الزيادة في دخل النفط فعليا منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين.

لا يمكن الحديث عن الحداثة والتحديث في أي منطقة من دون إلقاء الضوء على مسيرة التعليم، والمملكة العربية السعودية من ضمن الدول التي شهدت هذه الظاهرة حداثة وتحديثا. فقد كانت الحداثة من خلال البعثات الدراسية للخارج، فاكتسبت الفئة المتعلمة أفكارا، واطلعت على تجارب دول أكثر تقدما، وعاشت تجربة حرة ومنفتحة في الخارج، وكذلك الفكر الحداثي الذي حمله أولئك المتعلمون بعد عودتهم إلى بلادهم، واستمرت تلك العملية لسنوات وعقود. كذلك كان ولايزال للتعليم ومخرجاته دور في التحديث المعاصر للمملكة العربية السعودية.

لقد أدركت المملكة منذ بداية نهضتها أن التعليم مفتاح النهضة، ولذلك بدأ الاهتمام به على كل مستوى وفي كل المراحل. ولأن مناطق المملكة متباعدة بحكم المساحة الشاسعة للدولة كان للتعليم خصوصية في بعض تلك المناطق، فالحجاز لها تعليمها الذي بدأ في أواخر أيام العثمانيين، ونشأ في الأحساء متأثرا بالتعليم في البحرين، والرياض العاصمة. لقد كان هذا الاهتمام بها نظرا إلى أنها العاصمة، ومركز التطور. وكان الطابع العام للتعليم في المملكة دينيا ثم تعليما حديثا[6]. وشأن المملكة شأن شقيقاتها في منطقة الخليج من أن الجهود في مجال التعليم على كل المستويات كانت فردية وخاصة إلى أن تولت الدولة أمر التعليم بعد تدفق عائدات النفط خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وتنوعت مجالات التعليم في هذا البلد من التعليم العام، إلى الجامعي إلى الصناعي والعسكري، ولذلك شهدت المملكة تطورا على يد أبنائها بعد أن كانت تعتمد إلى حد كبير على الكفاءات المتخصصة الوافدة في بداية نهضتها. كما صاحب ذلك التخصص الدقيق من خلال الدراسات العليا داخل المملكة وخارجها. واللافت أن أعداد الذين يتلقون تعليمهم في الخارج كبيرة، وتعد بعشرات الآلاف مع تنوع المدارس في الدول الأوروبية والولايات المتحدة والدول العربية سواء كان ذلك التخصص، في مجالات التعليم الجامعي أو الدراسات العليا، من مبتعثي الجامعات السعودية، ومؤسسات الدولة أو الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة(*).

(*) المعلومات من مقابلة المؤلف مع د. عبدالعزيز الجلال، أحد المتخصصين في التربية، وشغل منصبا مهما في الأمانة العامة لمجلس التعاون عدة سنوات.

التحديث الاقتصادي والاجتماعي

لقد حدث تطور ديموغرافي كبير في المملكة العربية السعودية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، فقد كانت القوى العاملة في العام 1970 نحو 1.2 مليون، وتضاعفت خلال عقد من الزمان، لكن معظمها كان من الوافدين وبخاصة الآسيويون.

وتفسير ذلك يرجع إلى التطور في عائدات النفط بعد العام 1973، والبدء بتنفيذ المشروعات الكبرى، وتحمل الشركات مسؤولية الاستقدام لتلك المشاريع[7]. المشكلة كانت ومازالت في منطقة الخليج العربي كلها في الآثار الناجمة عن تلك الخطوات التحديثية.

لقد حدث تحول اقتصادي، واجتماعي كبير، كما أن التحول قد صاحبه تطور في مخرجات التعليم في المراحل التالية، بحيث أصبحت في المملكة طبقة وسطى واسعة بفعل انتشار التعليم، وزيادة مستوى المعيشة، وكان التطور السياسي بطيئا. ومما لا شك فيه أن التنمية في المملكة بصورة عامة قد شهدت تحديثا في مختلف المجالات، ولكن الحداثة بمعناها الفكري لم تسبق وتواكب ذلك التحديث، والمملكة على الرغم من ثقلها الاستراتيجي، ودخلها الكبير، ومساحتها الشاسعة فإنها في نهج التحديث والحداثة لا تختلف كثيرا عن دول منطقة الخليج في هذه المرحلة التاريخية، وبالتحديد في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. والفارق هو في الجانب الكمي بحكم حجم ومساحة وإمكانيات المملكة. لقد شهدت المملكة العربية السعودية تطورا اقتصاديا واجتماعيا منذ بداية الستينيات من القرن العشرين[8] على الرغم من بقاء بعض مناطقها خارج نطاق ذلك التطور والنقلة النوعية التي حدثت بعد العام 1973. كما أن المملكة قد ركزت اهتمامها على قطاع التعليم بكل مستوياته، ويعد ذلك تحولا اجتماعيا في الاعتماد على التكنوقراط من أبناء الطبقة الوسطى بدلا من القوى التقليدية التي هي في معظمها غير منتجة وغير مهيأة للمرحلة الجديدة وما تشهده من تحديث، وكانت ولاتزال مسؤوليات المملكة لا تقتصر على داخلها فقط، بل هي خارجية أيضا لاعتبارات عربية وإسلامية ودولية، وهي من دون شك ثقل استراتيجي بحكم عوامل موضوعية بوجود الأماكن المقدسة للمسلمين فيها وموقعها المهم، ووجود الثروة النفطية التي تعتبر أساسية عربيا وعالميا.

وتشير الوثائق الفرنسية بوضوح إلى أن المملكة العربية السعودية قد تطورت منذ عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود سواء في سياستها الخارجية، حيث كان الملك فيصل قائد تلك السياسة لعقود قبل أن يصبح ملكا للبلاد، أو في التنمية في الداخل التي شملت مجالات عديدة: التربية والتعليم، والصناعة، وإنشاء شبكات الطرق التي تربط بين المدن وبينها وبين المناطق الصناعية، والاهتمام بتحلية مياه البحر وموضوع الري للمناطق الزراعية. ومن الملاحظ هنا الاهتمام بإنشاء السدود لحجز مياه الأمطار في الأودية، وهدفها الأساسي هو تغذية المياه الجوفية لرفع منسوبها، وزيادة مخزونها. لقد أخذ القطاع الصحي اهتماما في المملكة منذ ذلك الوقت، نتج عنه تقليص انتشار الأمراض المعدية، وهذا التطور في المجال الصحي في مختلف المدن السعودية، وعلى رغم أن الوثائق الفرنسية قد ركزت على سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية فإنها تطرقت إلى التنمية في المجالات الأخرى في داخل البلاد[9].

لا شك في أن المملكة العربية السعودية «دولة دينية»، فهي تحتفظ بالأراضي المقدسة للحج، وقد أعطى ذلك المملكة مكانة إسلامية وعالمية، لكن ذلك لا يعني عدم اهتمام المملكة بالتطور المعاصر على الرغم من تزمت بعض القوى الدينية في موضوع تعليم وعمل المرأة أو غيرها، فالمملكة حاولت ولاتزال تحاول خلق توازن بين كون الدين أحد مقومات الهوية الرئيسية وبين التطور والعصرية، وخطت في ذلك الاتجاه خطوات مهمة في العقود الأخيرة، وهي عمليا تسير باتجاه الدولة المدنية مع الحفاظ على طابعها ورسالتها الدينية الإسلامية.

الحداثة في المملكة العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية تطور نحو الحداثة قد يكون بطيئا، وتجدر الإشارة هنا إلى بعض المؤسسات السعودية الثقافية التي تؤدي دورا في هذا المضمار، فعلى سبيل المثال: الجمعية السعودية للثقافة والفنون، وعمر هذه الجمعية 45 سنة، ولها فروع في معظم مناطق السعودية تبلغ 16 فرعا كما ذكر الأستاذ سلطان الباز رئيس الجمعية، وقد قال: «لا بد من إقامة الحفلات الموسيقية والسينما في المملكة، وقد بدأت الجمعية فعلا الإنتاج، ودفع الشباب لهذا الفن، وأقامت

مهرجانا لهذا الغرض تحت مسمى مهرجان الفن السعودي». كما قدمت الجمعية أفلاما في مهرجانات خارجية مثل مهرجان دبي للسينما، والجمعية تحارب التطرف، ونشاطاتها إبداعية تحديثية. ويرى أن فتح صالات العرض السينمائي ليس للتسلية بل هو ثقافة جماهيرية. كما نشط المسرح في السعودية خاصة المسرح المدرسي، وفي الجمعية السعودية للثقافة والفنون نشاط مسرحي، ولديها رؤية للمسرح الاجتماعي. إن الشعب السعودي متعطش للفنون والمسرح والموسيقى، والدليل هو الحضور السعودي الشبابي في العروض المسرحية في دول الخليج العربية.

إن العرقلة تأتي من المتشددين الدينيين المحتسبين، ولكن تلك العراقيل في طريقها إلى الانتهاء. وهناك النوادي الأدبية السعودية، وهي تضطلع بدور توعوي وحداثي، وتتحمل النخبة المثقفة مسؤولية في التنوير في هذه المرحلة من تاريخ البلاد من خلال مؤسسات المجتمع المدني. وأضاف رئيس الجمعية: «نأمل أن نصل إلى انتخاب مجلس إدارة الجمعية، وهذا الأمر قادم لا محالة»[10]. وكان من أبرز الأدباء السعوديين الذين عالجوا موضوع الحداثة في المملكة العربية السعودية الأستاذ الدكتور عبدالله الغذامي في كتابه «حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية» وله كتب ومقالات أخرى في ذلك الاتجاه[11]. والدكتور الغذامي ليس الوحيد في هذا المجال ولكنه من رواد الحداثة في هذا البلد، هناك نهضة ثقافية في المملكة العربية السعودية تستحق الدراسة، ولا يعلم الكثيرون بها، ومعظم الإنتاج الثقافي مستنير، ومن قبل نخبة حداثية واعدة، والحقيقة أن تلك النهضة تستحق الاهتمام للتعريف بإنتاج هذه النخبة ونشره على مستوى الوطن العربي، ولا نبالغ إن قلنا إن بعضه يستحق الترجمة إلى لغات أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مثقفي دول منطقة الخليج العربي الأخرى.

القضية الحداثية تراكمية تبدأ صغيرة وتنمو، ومهما قلنا إن المنطقة شهدت وتشهد تحديثا لإحداثها فإننا نظلم الواقع، لأنه ليس من المعقول في حالة المملكة العربية السعودية التي ترسل البعثات الدراسية بعشرات الآلاف ولمدة زمنية طويلة إلى دول متقدمة ولا يكون لهم تأثير حداثي بعد عودتهم! ونلاحظ ذلك التقدم في مختلف المجالات، والتجديد في المجتمع السعودي المعاصر يصارع وينافس التقليد، وقد حقق في العقود الأخيرة إنجازات مهمة مواكبة للتحديث الذي جرى ويجري في

هذه الدولة الخليجية الكبيرة. وكثيرون خارج المملكة لا يعرفون أن هذا البلد زاخر بالكفاءات والمثقفين، وبإمكانيات فكرية، والمجتمع يتطور ويشهد تحولا كبيرا في ثقافة مكافحة الفساد وغيرها[12].

وفي الجانب الاجتماعي يتطور وضع المرأة في المملكة العربية السعودية نظرا إلى صراع التجديد والتقليد في المجتمع السعودي، فلاتزال بعض القيود مفروضة على المرأة، لكن ذلك لا يعني عدم تطورها، فهي تتعلم تعليما حديثا، وبعض النساء درسن خارج المملكة، وهناك خطوات متقدمة قد تحققت للمرأة السعودية في العقود الأخيرة سواء نتيجة مطالباتها أو نتيجة التقدم الجزئي للمجتمع والنظام.

وقد كانت مفاجأة للمراقبين أن تكون هناك جامعة مختلطة للبنين والبنات في السعودية في عهد الملك عبدالله، وأن تُمكَّن المرأة من تلقي الخدمات من دون ولي بأمرٍ سام من الملك سلمان أخيرا، وأن نقرأ رؤية سعودية لـ 2030 في معرض غني نسائي شاركت عدد من السعوديات في فنه التشكيلي بعد نقلة نوعية في دور المرأة السعودية خاصة وهو يحمل رؤية مستقبلية[13] تنم عن روح حداثية في هذا المجال في مجتمع تقليدي تتطلع فيه المرأة إلى مزيد من المكاسب والإسهام في نهضة بلادها.

في مجتمعاتنا ربما لا يعيرون ذلك اهتماما، لكن في الدول المتقدمة تكون للفن التشكيلي أهمية كبيرة في تطور المجتمع ويعدونه جزءا من حداثته. وتعتبر مثل تلك النشاطات والقرارات حراكا تاريخيا وشجاعة اهتمت بها وسائل التواصل الاجتماعي أخيرا. وعندما يفتح الباب لتعليم المرأة، وبسبب الظروف الاقتصادية سيفتح أمامها المجال للعمل، وكلما أثبتت وجودها نالت مزيدا من المكاسب، والمطالب تؤخذ ولا تُمنح، ويجب أن يكون للمرأة الخليجية دور في ذلك وألا تنتظر، لأن المقاومة التقليدية شديدة متذرعة بالعادات والتقاليد، وتُضْفِي عليها صبغة شرعية، ومعظمها ليست كذلك. هذه بداية واعدة نأمل أن تتطور بالتعليم والثقافة.

8

الحداثة والتحديث في البحرين

لقد كانت البحرين إمارة صغيرة فقيرة، ومركزا لتجارة اللؤلؤ في الخليج العربي قبل اكتشاف النفط فيها في العام 1934. وعلى الرغم من أن إنتاج النفط فيها كان محدودا فإنها شهدت تطورا لافتا منذ وقت مبكر في بناء ميناء سلمان في العام 1962، وكانت بها مصفاة لتكرير النفط. كما أنشأت الحكومة البحرينية منطقة تجارية حرة، وأنشأت أكبر مؤسسة صناعية فيها هي مصنع الألمنيوم في العام 1972، واستخدمت جزءا من عائدات النفط لبناء نظام تربوي وصحي متطور. وتكونت في البحرين نخبة مثقفة تملك وعيا سياسيا معارضا للسياسة البريطانية فيها، وكان

«قد يكون ضعف الإمكانيات في البحرين أحد أسباب عدم خروج التحديث عن إطاره الطبيعي، فالدخل المحدود من النفط ساعد على النهوض الثقافي»

لتلك النخبة دورها في التطور السياسي الذي شهدته البحرين منذ نهاية الثلاثينيات وفي الخمسينيات من القرن العشرين[1].

ونتيجة لمخرجات التعليم المبكرة في البحرين، نشأت وتطورت النخبة المثقفة التي أشرنا إليها، وبعضها قد تعلم خارج البحرين بسبب الأوضاع السياسية في ظل السيطرة البريطانية. والملاحظ أن التطور في البحرين قد بدأ فعليا بعد استقلالها في العام 1973، على الرغم من دخلها المحدود مقارنة ببعض شقيقاتها في منطقة الخليج العربي. وتجدر الإشارة إلى أن التيار الليبرالي في البحرين - كما كان في الكويت - كان وسط النخبة التجارية المتعلمة التي قادت عمليات التحديث والتعريف بقيم الحداثة الجديدة لكونها الجماعات التي احتكت بتيار الحداثة في مراكزها العربية والهندية والأوروبية. وأدت البعثات الدراسية في الخارج دورا في ذلك وبخاصة وسط أبناء الطبقة الوسطى بعد ذلك[2]. وقد كان للتحديات التي واجهها شعب البحرين داخليا وخارجيا دور في بلورة الوعي السياسي والثقافي فيها. وكان لعائدات النفط أثر في تطوير البحرين كما سنرى. لقد نشأت شركة نفط البحرين الوطنية في العام 1976م، وبدأت ممارسة نشاطاتها في استغلال الثروة النفطية والغاز والصناعة النفطية. جاء ذلك بعد تطورات نفطية وسياسية في الساحة الخليجية والعربية في الفترة ما بين 1973 و1976. وقد بذلت شركة نفط البحرين الوطنية جهودا للسيطرة على ثروتها تماشيا مع ما جرى في الكويت والمملكة العربية السعودية بهذا الشأن في الإشراف الكامل على تكرير النفط والإشراف الكامل على الإنتاج والتصدير وعلى عملية استغلال الغاز البحريني، وكذلك في عمل المواطنين الفنيين في مجالي النفط والغاز[3].

ومن دون شك فإن دخل البحرين المحدود من النفط قد كان له أثر في نمو وتطور البحرين، بيد أن هناك عوامل ساعدت الشعب والسلطة في البحرين على السير في إجراءات التحديث كنا قد ذكرنا بعضها مثل: التحديات التي واجهتها البحرين، إضافة إلى أن التعليم الحديث في البحرين قد أفرز تطورا نوعيا، والاستفادة من تجارب التحديث في المنطقة في مرحلة الستينيات والسبعينيات خصوصا في الكويت. وتجدر الإشارة إلى موضوع في غاية الأهمية وهو تكوين وتطور الطبقة الوسطى في البحرين، فلا شك في أن نشأة الطبقة الوسطى واتساعها في منطقة الخليج العربي، جاءا نتيجة التعليم الحديث وانتشاره، وعائدات النفط التي أدت إلى ارتفاع

مستوى المعيشة، ذلك يعني أنها حديثة النشأة. بيد أن كبر حجمها وحظها الوافر من التعليم وتغلغلها الواسع في أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في دول المنطقة[4]، وبخاصة بعد التحول من إمارات إلى دول ومن بينها البحرين، كان له الأثر الواضح في عمليات التحديث التي جرت في هذا البلد الخليجي. ولا بد من أن نذكر هنا أن نمو الوعي الثقافي في البحرين كان له دور مهم ومؤثر في الحداثة الفكرية والثقافية التي صاحبت عملية التحديث في هذا البلد.

هناك عاملان أساسيان أديا دورا مهما في تاريخ البحرين قبل النفط وفي بداية عهده، هما: زراعة النخيل، والغوص على اللؤلؤ وتجارته. لكن دورهما قد انتهى، وأصبح النفط هو مصدر الرزق ومجال العمل في البحرين. والبداية كانت متواضعة، لكنها تطورت[5] تدريجيا إلى أن وصلت البلاد إلى التأميم. ومع ذلك كما ذكرنا كان ولايزال إنتاج النفط والغاز محدودا، لكنه جيد في مجتمع صغير مساحة وسكانا.

لم تكن الكتابات تركز على مصطلح «التحديث»، فقد كان المصطلح الشائع إلى فترة قريبة في حالة دول الخليج العربية هو «الإصلاح»، وكان في مفهوم المثقفين يحمل المعنى نفسه.

تقليديا، كانت البحرين قرى زراعية قبل النفط، وهي بهذا تختلف نسبيا عن دول الخليج الأخرى. ثم هناك مشتركات في تأثير النفط في المجتمع، وعلينا أن نذكر أن شرق المملكة وبعض مناطق عمان كذلك كانت ولاتزال مناطق زراعية. ويؤرخ للمرحلة الجديدة التي بدأ معها التطور والتحديث الفعلي بالعام 1973، عام الاستقلال. لهذا ما ذكرناه عن هذه الدولة هو خلفية تاريخية للتحديث فيها، وتمهيد لمرحلة التغيّر التي حدثت ولاتزال في البحرين. وإذا كانت البحرين تختلف في تكوينها وتطورها الاجتماعي فإن سمات وملامح مرحلة التحديث كذلك لها خصائصها، فالهجرة إليها من المناطق المجاورة لم تغلب عليها هجرة قبائل الجزيرة العربية، بل كانت محدودة(*). وشهدت مرحلة التحديث دورا للمرأة في التعليم والعمل منذ وقت مبكر. وعلى المستوى السياسي شهدت البحرين تطورا للحركة الوطنية جذوره كانت قد زرعت وتأسست في مرحلة ما قبل التحديث المعاصر. كذلك نذكر ضمن ملامح تلك الحقبة

(*) بعض المراجع ترى أن الهجرات القديمة إلى البحرين من الجزيرة العربية، لكن لا يغلب على البحرين الطابع القبلي.

انظر: طلال (الطريقي) العلاقات السعودية البحرينية، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض - 1428هـ ص 173.

أن السيطرة البريطانية على البحرين في مرحلة ما قبل الاستقلال كانت قوية ومؤثرة، أضف إلى ذلك استمرار مطالبة إيران بالبحرين، والموقف الوطني البحريني الدائم من تلك المطالبة والذي يتلخص في استقلالها وعروبتها.

وحول بداية الحداثة في البحرين ينبه أكاديمي بحريني هو د. نادر كاظم إلى أن فكرة التقدم لدى النخبة المثقفة في البحرين كانت مبكرة مع بداية التعليم النظامي الحديث في هذا البلد، فيقول:

> بدأت مدرسة الهداية نشأتها في البحرين في العام 1919م بجهود أهلية قادتها النخبة الأدبية والمثقفة في المجرن آنذاك، وكان الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة وعبدالوهاب الزياني من أبرز الأسماء التي تحمست لذلك المشروع الذي كان بالنسبة إلى ذلك الجيل بمنزلة الحلم. وقد كتب الزياني رسائل عدة بشأن أهمية التعليم النظامي الحديث لمحاربة الجهل، والمهم في تلك الرسائل هو الوعي حينها بخصوصية اللحظة الراهنة، واعتقاد ذلك الجيل بأنه يخطو نحو التقدم، وما كان يحلم به هو بداية لمشروع تنويري عن طريق التعليم النظامي الحديث، ويربط تلك البداية مع مشروع الحداثة في عدد من الدول العربية مثل مصر وغيرها[6].

ذلك يعني أن التحديث والحداثة في البحرين سارا جنبا إلى جنب بسبب ظروف موضوعية شهدتها هذه البلاد.

لقد شعرت النخبة المثقفة في البحرين مبكرا بأهمية الثقافة بوصفها طريقا للتقدم، وعرفت أن مهمتها مضاعفة في ظل الظروف التي مرّت بها البحرين في تاريخها المعاصر نظرا إلى أنها بلد صغير مهدد من الخارج في هويته ووجوده. وتميزت النخبة المثقفة في البحرين بأنها نوعية في توجهها التنويري.

مسألة التطور في البحرين

للبحرين خصوصية تقوم على أن الحداثة والتحديث سارتا معا في البداية، الحداثة على مستوى النخب المثقفة والمتعلمة، والتحديث على المستوى الرسمي والدولة، مع الاستفادة من تجارب دول الخليج العربية وبخاصة الكويت في مجالات النفط والصناعة وغيرها. لقد كان التركيز أولا على سيطرة الدولة على ثروتها النفطية

والغاز في النصف الثاني من عقد السبعينيات، ثم طرحت فكرة مشروع الجسر الذي يربط بين السعودية والبحرين في منتصف السبعينيات بوصفه مشروعا استراتيجيا مساعدا - إلى حد بعيد - على التنمية في البحرين. وقد أوضح المسؤولون في البحرين تصوراتهم حول مشاريع التنمية في مجالات النفط والغاز والصناعة ومشروع الجسر، جاء ذلك في تلك الفترة على لسان رئيس الوزراء ووزير التجارة ومدير عام شركة نفط البحرين الوطنية[7]. ولقد حدث تطور دستوري(*) واقتصادي في البلاد.

لقد كانت الطموحات كبيرة، بيد أن الواقع الاقتصادي للبحرين كان محدودا، ولكن للبحرين خصوصية ومقومات ساعدتها على النمو لصغر حجمها الجغرافي وقلة السكان. تمتاز البحرين كذلك تاريخيا بأن الزراعة، أحد مواردها، معتمدة أساسا على المياه الجوفية، كذلك كانت البحرين مركزا لتجارة اللؤلؤ في الخليج قبل النفط، إضافة إلى أهمية موقعها الاستراتيجي. ويمكن العودة إلى ذكر أهمية جسر البحرين - السعودية. إن هذا المشروع قد تحقق فعلا في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، ويؤدي دورا اقتصاديا وسياسيا، وبالنسبة إلى البحرين فهو يربط الجزيرة مع أكبر دولة في الجزيرة العربية وهي المملكة العربية السعودية، وأُكِّدَت هوية البحرين العربية أكثر من أي وقت مضى.

وعندما نتحدث عن الصناعة في دول الخليج العربية فنحن نقصرها على الصناعات الاستخراجية الناتجة عن النفط والغاز في مجالات الصناعات البتروكيميائية والتكرير وتوليد الطاقة الكهربائية، وعلى الصناعات التحويلية التي تُستورَد موادها الخام من الخارج وتُحوَّل إلى منتجات مصنعة للاستهلاك المحلي أو للتصدير. ففي البحرين قامت صناعات تكرير النفط والبتروكيميائية منذ وقت مبكر وتطورت، وكذلك الصناعات التحويلية وفي مقدمتها صناعة الألمنيوم.

وهناك عاملان أساسيان في التطوير الصناعي في البحرين أو لنقل التحديث الصناعي في البحرين: الأول هو حاجة البحرين إلى الصناعة موردا للدخل لأن إنتاجها من النفط والغاز محدود قياسا إلى شقيقاتها مثل الكويت والسعودية ودولة الإمارات وقطر، والثاني هو وجود الأيدي العاملة المحلية البحرينية ودورها في الصناعة، وهذه ظاهرة إيجابية قد تنفرد بها البحرين لأسباب اقتصادية.

(*) انظر الملحق الرقم 3.

ويمكن إجمال الصناعات التحويلية في البحرين بالآتي: الصناعات الغذائية مثل منتجات الألبان والمياه الغازية، وصناعة حفظ الأسماك ثم صناعة المنسوجات والمنتجات الجلدية. وتشتهر البحرين بصناعة الألمنيوم منذ العام 1968، وتعتمد على استيراد المادة الخام خصوصا من أستراليا وتصنيعها وإعادة تصديرها. تأتي بعد ذلك الصناعات النفطية التي تقوم على استخراج النفط والغاز، وتكرير النفط من الصناعات البترولية المبكرة في البحرين والتي كانت تعتمد على الإنتاج البحريني والسعودي للنفط، يعتبر معملُ التكرير الأكبرَ من نوعه في المنطقة في السبعينيات من القرن العشرين، وللصناعة بشقيها التحويلي والاستخراجي أهمية في الاقتصاد البحريني[8]. لم تقفز الصناعة في دول الخليج العربية إلى ميدان الصناعة الثقيلة لأنها لا تملك مقوماتها، وإن واقعها الاقتصادي القائم أساسا على النفط وعائداته هو الذى يحدد مجالات الصناعة الممكنة والتي تعد مهمة في نهضتها أساسا، تحويلية واستخراجية، وتسهم في الناتج القومي لكل بلد في هذه المنطقة.

توطين الوظائف في البحرين

ولمواجهة الخلل في بطالة وعمل البحرينيين، سعت الدولة منذ العام 1990 إلى «بحرنة» الوظائف أولا في القطاع الحكومي وثانيا في القطاع الخاص، واعتمدت عدة إجراءات منها التدريب والتعليم للقوى العاملة البحرينية لمواجهة بطالة البحرينيين وزيادة عدد الوافدين. ولكن المشكلة في أغلب دول المنطقة أن عملية توطين الوظائف والعمالة لا تسير وفق ما خُطط لها؛ حيث تتدخل عوامل عديدة في عدم الالتزام بالنهج الوطني في مثل هذه المجالات، أساسها المصالح الفردية والواسطة وربما ضغط دول المنشأ للعمالة الوافدة.

وكان لغرفة تجارة وصناعة البحرين موقف إيجابي من مسألة توطين القوى العاملة في البحرين. وفعليا بدأ المشروع في تطبيق الإجراءات بشأن توطين الوظائف وتشغيل وتدريب البحرينيين منذ العام 2001. لقد كان معدل البطالة وسط البحرينيين 15 في المائة، وانخفض إلى الثلث تقريبا بعد تطبيق تلك الإجراءات[9]. وقد تفسر الإجراءات التي تتخذها دول المنطقة بشأن العمالة الوافدة بأنها إجراءات تمس حقوق الإنسان التي كفلتها القوانين الدولية! بيد

أن هناك حقا سياديا وأولوية في العمل لأبناء الوطن، كما أن للدولة حقا في سن تشريعاتها. لقد بدأ بالفعل الاتجاه الرسمي في البحرين بتشغيل العمالة الوطنية منذ سنة 2000 بهدف وضع حد للبطالة البحرينية، وقد وقعت بعض الأخطاء التي أدت إلى تذمر المعارضين من بعض الإجراءات بسبب تسييسها[10]، وتجدر الإشارة إلى أن في البحرين والكويت ضغطا شعبيا ورغبة في إلزام القطاع الخاص بتشغيل المواطنين بنسبة لا تقل عن 10 في المائة، لكن القطاع الخاص لا يسعى إلى تطبيق ذلك جديا ما عدا بعض الشركات.

الحركة الإصلاحية في البحرين 1938

تتزامن حركات الإصلاح في الأقاليم العربية للمشتركات التاريخية والواقعية التي تجمعها، فقد جاءت الحركات السلفية الإصلاحية في فترة زمنية واحدة: الوهابية، والسنوسية، والمهدية، وجاءت الحركات الإصلاحية في منطقة الخليج العربي في الكويت والبحرين ودبي في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين، وجاءت ثورات الربيع العربي في خمس دول عربية في الفترة 2013/2011. ولعل لذلك أسبابا ومبررات ليست موضوعنا هنا، إذ إن تركيزنا على الحركة الإصلاحية في البحرين في العام 1938. فعلى الرغم من صغر البحرين وقلة عدد سكانها فإن الحركة الإصلاحية فيها لها تاريخ نضالي أسهم في نهضتها وحداثتها. فما هي قضية الإصلاح في البحرين؟ أوضحنا الصورة بتفصيل أكثر في فصل التحديث السياسي في المنطقة.

لقد كان المتعلمون نخبة، والتجار نخبة، فتوافر لديهما الوعي السياسي منذ العشرينيات من القرن العشرين، وكانت تجمعهما الثقافة التي حملت هموم الناس، وتبلورت في مطالب إصلاحية ترتكز على المشاركة السياسية كالآتي:

1 - تأسيس مجلس تشريعي[11].

2 - تعريب أجهزة الإدارة.

3 - تطبيق العدالة الاجتماعية، وإنصاف عمال الغوص.

4 - الحفاظ على المناخ الثقافي في أجواء الحرية.

5 - تحقيق قدر من الديموقراطية بالمشاركة الشعبية.

6 - وقف تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية للبحرين.

لقد استجاب حاكم البحرين في حينها، الشيخ عيسى آل خليفة (1933 - 1999) لتلك المطالب، وعارضتها بريطانيا، ما أدى إلى عزل الشيخ عيسى عن الحكم، وتعيين مستشار بريطاني هو تشارلز بلغريف (1894 - 1969)، وكان هو الحاكم الفعلي للبلاد[12]. وعلى الرغم من ذلك كان للحركة الإصلاحية في البحرين تأثيرها بافتتاح المدارس، وإنشاء الأندية والجمعيات، وظهور الصحف. ولم تكن مثل تلك الحركات الإصلاحية بعيدة عن تأثير الوضع العربي في حينها خصوصا ما يتعلق بتهديد فلسطين من قبل الحركة الصهيونية، وما كان يميز تلك الحركة الإصلاحية هو الوحدة الوطنية بعيدا عن التأثير الطائفي. ونتجت عن الحركة إضرابات دفعت السلطات البريطانية إلى اعتقال عدد من الشباب البحرينيين ونفيهم إلى الخارج، وقد عانى المنفيون مشكلات اجتماعية وسياسية خصوصا في الخمسينيات من القرن العشرين.

الثقافة في البحرين

لقد بدأ التجديد والتمهيد للنهضة في البحرين على يد الشيخ إبراهيم محمد الخليفة، وعبدالله زايد، وعبدالرحمن المعاودة، وخالد الفرج القادم من الكويت، وإبراهيم العريض، وكان ذلك في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أعقبهم بعد ذلك جيل الشباب الذين أثروا الحركة الثقافية والأدبية[13].

وفي أواسط الستينيات من القرن العشرين انبثقت حركة شعرية شابة تهتم بالحداثة والعصرية، وقد تضافرت عدة عوامل منها: عودة الصحافة البحرينية للصدور بعد فترة توقف طويلة، فصدرت مجلة «الأضواء» ثم «صدى الأسبوع»، وبدأ تأسيس التجمعات الأدبية. ومنذ ذلك الوقت بدأت الحداثة تنشط، وتمد جسورا مع الحركات الثقافية في الوطن العربي. وبرز شعراء وكتاب للمسرح والرواية، وكانت فعليا حركة حداثية تجديدية[14]. ذلك يعني أن التحديث في البحرين قد صاحبته حركة ثقافية حداثية، وكان لها تأثيرها في العقود التالية. وما نلاحظه عن النهضة في البحرين أن التحديث والحداثة قد سارا جنبا إلى جنب، فلا يمكن أن نتكلم عن التحديث في البحرين من دون الكلام عن الحداثة في مجال الثقافة.

وتفاعلت تلك الأنشطة مع محيطها الإقليمي وعمقها العربي. إن قضية الحداثة بصورة عامة ليس مردها عائدات النفط، فقد بدأت قبل اكتشافه، وعائدات النفط

قد ساعدت على تنشطيها إضافة إلى التحديات المحلية والإقليمية فيما يتعلق بالبحرين، خصوصا أن الثقافة التجديدية في البحرين ليست منغلقة، بل هي على اتصال وتواصل مع الثقافة في إمارات ودول الخليج العربية الأخرى، وجزء لا يتجزأ من ثقافتها والحداثة فيها. فالشعراء يتجولون في المنطقة ويتضمن شعرهم همومها، وكانت تربطهم علاقات ثقافية واجتماعية، ويشعرون حينها بأنهم أبناء بلد واحد.

إذا كانت الثقافة هي الإنتاج الذهني والمادي والروحي للمجتمع، وتتطور نتيجة التراكم التاريخي والاحتكاك بالآخر، وتتفاعل مع الواقع، فإن البحرين ساحة شهدت ذلك التطور الثقافي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

عندما نتحدث عن الثقافة في البحرين فإن الآثار في البحرين تتحدث عن تاريخ لكيانات قامت في هذه الجزيرة منذ التاريخ القديم، من أيام دلمون إلى دولة الجبور في العصر الحديث إلى تاريخها المعاصر. ولعل الثقافة السياسية في البحرين في التاريخ المعاصر تحتل مرتبة مهمة خصوصا في الخمسينيات من القرن العشرين. ولقد كان لحركات التحرر العربية والعالمية في تلك الفترة حافز على ذلك النشاط. والذي يهمنا هو الثقافة السياسية التي عبّرت عن وعي المثقفين في البحرين تجاه قضايا بلدهم ومحيطهم الخليجي ومن ثم العربي. وتأتي الصحافة في البحرين ومنطقة الخليج والوطن العربي مجالا لثقافة النخبة في البحرين، مثل صحيفة البحرين اليومية، ومجلة «صوت البحرين»، وصحيفة «القافلة»، وصحيفة «الوطن»[15]. ثم يأتي دور الشعراء البحرينيين في مجال الثقافة، فقد برز في البحرين شعراء كان لهم دورهم في تاريخها المعاصر مثل إبراهيم العريض وقاسم حداد والمعاودة وعلي الخليفة وغيرهم، تناول شعرهم الرمزي والصريح قضية البحرين، وعبر عن شعور وانتماء وطنيين. ثم شهدت البحرين نشاطا لعقد الندوات الثقافية، وربما كان صغر حجم البحرين أحد الحوافز لتوجه الشعر البحريني نحو التكامل الخليجي والعربي. ولعل تطور التعليم المبكر في البحرين قد أفرز ثقافة نوعية كانت حداثية واكبت تطور التحديث في البحرين، وقد يكون ضعف الإمكانيات في البحرين أحد أسباب عدم خروج التحديث عن إطاره الطبيعي، ورب ضارة نافعة، أي إن الثقافة في البحرين كانت نوعية، فالدخل المحدود من النفط أيضا ساعد على النهوض الثقافي.

9

الحداثة والتحديث في قطر

«إن أسس التحديث وُضعت في عهد الشيخ خليفة، وبُني عليها وتطورت البلاد في عهد الشيخ حمد»

تقع قطر في منتصف الخليج العربي على شكل شبه جزيرة متصلة بساحل الجزيرة العربية. وقد قام الكيان القطري في العام 1868 بعد ثورة القبائل القطرية، وبدأ حكم آل ثاني في قطر. ويُعد قيام هذا الكيان متأخرا نسبيا عن قيام الكيانات الأخرى في الساحل الغربي للخليج العربي.

ومصادر تاريخ قطر الحديث والمعاصر متنوعة، فبعضها وثائق محلية، وبعضها عثمانية وبريطانية وبرتغالية، وبعض كتابات أوروبية من رحالة وسياسيين، هذا فضلا عن مذكرات ويوميات حكام وتجار ومسؤولين كان لهم دورهم في شؤون قطر إمارة ثم دولة[1]. ولعل

من أوائل من تحدث عن التحديث في قطر هو جون ويلتون John Wilton، أول معتمد بريطاني في قطر، تحدث فيها أحد إنتاج النفط في قطر في العام 1949، وعن بداية التحديث الإداري والاجتماعي فيها بعد تدفق النفط.

ويمكن للباحث المتتبع للتحديث في قطر أن يطّلع على مجموعة قوانين قطر التي نشرتها مجلة «الدوحة» منذ العام 1961، بما فيها النظام الأساسي المؤقت الصادر في العام 1970 مع مذكرته التفسيرية الصادرة في العام 1972، وتعتبر هذه الوثائق مهمة حول تطور نظام الحكم والإدارة في قطر. كذلك تعتبر محاضر مجلس الشورى القطري مهمة لتطور النظم اقتصاديا واجتماعيا في قطر[2]. ومادمنا بصدد الحديث عن وثائق التحديث في قطر فإن كتاب «وثائق الخليج العربي 1968-1971 طموحات الوحدة، وهموم الاستقلال» لرياض الريّس، مهم حول الانسحاب البريطاني من الخليج، وموضوع مشروع الاتحاد التساعي، وموقف قطر من هذا المشروع. وهناك وثائق المؤسسات الرسمية القطرية للفترة من 1969 إلى1974، بالإضافة إلى كتب الرحالة العرب والأجانب.

ولمتابعة التحديث في قطر يمكن اعتبار الجريدة الرسمية لقطر سجلا ومصدرا مهما لتطور قطر من الناحية القانونية والإدارية بفترة الستينيات، بعدها بدأت المجلات والصحف الأهلية تصدر في قطر منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين. وهناك مصدر لا يمكن إهماله حول التحديث في قطر هو: مجموعة قوانين قطر التي صدرت في الفترة من العام 1969 حتى العام 1975، وهي شاملة لتنظيم المؤسسات ومجلس الشورى والبنوك[3].

ويلاحظ التحول في التحديث الشامل لقطر منذ التسعينيات من القرن العشرين حتى الآن، فقد شهدت دولة قطر وتشهد نهضة عمرانية، وتعليمية، وخدماتية، وفي منشآت النفط والغاز. كما احتضنت قطر نشاطات ثقافية في هذه الفترة تمثلت في عدد كبير من الندوات والمؤتمرات الثقافية سواء من قبل المجلس الوطني للثقافة في قطر أو جامعة قطر أو المؤسسات الأخرى(*). ويلاحظ كذلك مدى مساهمة المرأة

(*) شارك المؤلف في عدد من تلك المؤتمرات والندوات، كما اضطلع بالتدريس في جامعة قطر خلال فترة الغزو العراقي للكويت.

القطرية في العمل، وهو ما لم يكن متوافرا بهذه الصورة قبل ذلك، بعد أن أصبحت مخرجات التعليم الجامعي وغيره تشمل المرأة. وقد كانت الظروف الموضوعية تفرض سلبيات المرحلة على قطر وعدد آخر من دول مجلس التعاون في السابق على الرغم من التحديث المادي الذي شمل قطاعات مختلفة في تلك الدول منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين.

تعتبر الفترة من 1960 إلى 1972 في قطر فترة التأسيس الحقيقية، ذلك أن المجتمع القطري لم يعد مجتمع البداوة والغوص، بل مجتمع المدينة المنفتحة على التطور والتحديث، وإن كان ذلك الانفتاح قد ارتبط في البداية بالإدارة البريطانية حتى انسحاب بريطانيا من الخليج في بداية السبعينيات من القرن العشرين. منذ بدأ تصدير النفط القطري في العام 1949، بدأ اهتمام السلطات البريطانية يزداد في قطر، وخلال ذلك العام أنشئ البنك الشرقي (البريطاني) في الدوحة، وجرت المباحثات لإدخال البرق والهاتف والبريد إليها، وعينت السلطات البريطانية مستشارا بريطانيا لها وللحاكم وهو فيليب بلانت Philip Plant، كان ذلك في العام 1950، وعينت بعده بريطانيين في إدارات الإمارة المختلفة.

وبدأت مسيرة البنية التحتية في قطر منذ العام 1950، إذ افتتحت أول مدرسة نظامية، وأنشئ طريق كورنيش الدوحة ومرسى ومبنى الجمارك، وقوة الشرطة. وفي العام التالي 1951 بدأ بناء محطة توليد الطاقة الكهربائية ومستشفى جديد، ووضعت أساسيات شبكة توصيل المياه، ومؤسسات أخرى في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تشرف على السياسة القطرية الخارجية وفقا لاتفاقية الحماية للعام 1916. وفي العام 1952 عُيِّن مستشار بريطاني جديد لحكومة قطر هو مستر هانكوك Hancock، وتميزت سياسته بالتوازن والتخطيط، ونجح في إعداد ميزانية لقطر لأول مرة[4]. ويلاحظ أن السلطات البريطانية كانت تتدخل في كل شيء في الإمارة، وهذا شأنها في كل إمارات المنطقة في ظل معاهدات الحماية التي وقعتها مع الحكام.

ومعروف أن السلطات البريطانية وقعت تلك المعاهدات مع حكام منطقة الخليج في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وآخرها كانت مع قطر 1916.

واللافت للنظر أن عمال شركة النفط البريطانية، في قطر ومعظمهم من الأجانب أضربوا في العام 1955، إذ كانت لهم مطالب مهنية تجاوب معها الشيخ

خليفة بن حمد، وكان حينها وليا للعهد، كما وضع حدا لاتساع نفوذ المستشارين البريطانيين[5]، وينبغي أن نلاحظ أن تلك التطورات جاءت في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، فترة المد القومي العربي وانحسار النفوذ البريطاني في المنطقة وفي العالم عموما.

ومنذ بداية الستينيات من القرن العشرين حدثت تطورات تحديثية في قطر بصدور مراسيم تنظيم إدارة الإمارة وقانون الجنسية وقانون تنظيم الشركات وقوانين تنظيم الإدارة الحكومية للعام 1962. ومن ثم صارت حكومة قطر تشرف على شؤونها الخارجية بعد قرار بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج العربي في العام 1968[6].

وفي العام 1970 صدر النظام الأساسي(*) المؤقت لقطر لتنظيم الحكم والإدارة الحكومية، وجاءت بعد ذلك مرحلة مهمة في تاريخ قطر هي مرحلة التحول من إمارة إلى دولة، والتي بدأت في العام 1971 مع استقلال قطر عن السياسة البريطانية، وبدأ التطور في مختلف المجالات في القضاء والتشريعات[7].

وحول مفهوم الاستقلال فإن المسألة لا تقتصر على الإعلان السياسي للاستقلال، بل ينبغي أن يُفَعّل بالتخلص من أي نفوذ أجنبي، وأن يكون القرار وطنيا على كل المستويات السياسية والاقتصادية وغيرها. من هنا فإن السيطرة على الثروة النفطية وإنهاء سيطرة بريطانيا عليه كانت مهمة دول الخليج العربية منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين. وبذلك أصبح للاستقلال معنى، وبدأ التحديث والتطور الحقيقيان بعد تحول إمارات المنطقة إلى دول. ومسألة الاستقلال تضع أعباء على الدولة، وقد واجهت قطر مسألتين أساسيتين، الأولى سياسية تمثلت في الاتحاد التساعي لدول الخليج العربية وهي الإمارات العربية المتحدة، والثانية هي إعطاء الاستقلال مضمونا اقتصاديا في السيطرة على الثروة النفطية، وقد ساعدت الظروف المحلية والعربية والدولية على تحقيق ذلك منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وبعدها تأتي قضايا البناء والتطور الداخلية. ولما كانت قطر ولاتزال تملك الإمكانيات المادية للتحديث فقد شهدت تحولا وتطورا مهما كان

(*) انظر الملحق الرقم 4.

ولايزال يشكل نقلة نوعية في كل مناحي الحياة القطرية. وبكل تأكيد فإن هناك ثمنا للتحديث، ومشكلات جديدة على رأسها مسألة الخلل في التركيبة السكانية، ذلك يعني أن التحديث في قطر شأنه شأن التحديث في بقية دول الخليج العربية، تحديث يفتقر إلى الحداثة، أي أنه تغيير وتطور مادي لم يصاحبه ولم يسبقه فكر استراتيجي. ولاتزال الفرصة سانحة لفعل ذلك، بيد أنه علينا أن نقر بأن تحولات ومتغيرات مهمة قد حدثت في تاريخ قطر المعاصر لكنها لم تكن منقطعة عن ماضيها.

بدأ تصدير النفط القطري في العام 1949، وبدأ التطور والتحديث في إمارة قطر، وأصبحت له تأثيرات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد العام 1970. وبدأ بناء الإمارة والدولة الحديثة في قطر 1949-1971، وأتت بعدها مرحلة تحديثية أخرى.

أولا: إن تأثير عائدات النفط كان الأساس في المرحلتين، لكن الإنفاق كان في بعض الأحيان غير مخطط له. كما تأخر التحديث في قطر نسبيا منذ تصدير النفط حتى بدأ التحول من إمارة إلى دولة في بداية السبعينيات من القرن العشرين.

ثانيا: إن التحديث في قطر في المرحلتين كان خدميا أساسا، ولم يُبنَ على مشروعات استراتيجية إنتاجية بعيدة المدى عدا الاعتماد على النفط والغاز وتصنيع مشتقات النفط.

ثالثا: إن استقدام العمالة للعمل في القطاعات المختلفة كان ضروريا لمرحلة التحديث، خصوصا أن القوى العاملة القطرية كانت محدودة وعلى الأخص مخرجات التعليم، ولكنها أصبحت عبئا على الدولة كما هي الحال في دول الخليج العربية الأخرى خصوصا الكويت والإمارات.

رابعا: لقد أفرز التحديث في قطر نموا لعدد المتعلمين، ولكن ذلك التطور كان أيضا كميا وليس نوعيا، مع ملاحظة أن الاهتمام بالتعليم النوعي والثقافي جاء في الفترة الأخيرة.

خامسا: إن تطورا عدديا ملحوظا حدث للسكان في قطر سواء أكان ذلك لدى المواطنين أم الوافدين، وهنا لا بد من الحديث عن التعليم في قطر.

لا يمكن الحديث عن التحديث في دول الخليج العربية من دون طرح موضوع التعليم، إذ إن البناء الاجتماعي للمجتمع الحديث قد أدى التعليم فيه دورا مهما.

والتعليم في قطر تطور بعد توظيف عائدات النفط، وهذا التطور بدأ منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين. وكان بدء تعليم المرأة مؤشرا إلى ذلك التطور منذ منتصف الخمسينيات، ثم ترتب على ذلك دخول المرأة ميدان العمل. وقد واجه تعليم المرأة وخروجها للعمل معارضة اجتماعية من قبل بعض رجال الدين وبعض العائلات، ولكن المجتمع تقبل ذلك، ودخلت المرأة مجال التدريس في البداية ثم المجالات الأخرى الطبية والوظائف الحكومية. وفي الحقيقة كانت مساهمة المرأة القطرية محدودة حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، ولكن بعد التوسع في التعليم وإنشاء جامعة قطر زاد إسهام المرأة في مجالات العمل، وتحررت تدريجيا من القيود الاجتماعية التقليدية. والتعليم الحديث في قطر بدأ في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، أي مع تصدير النفط منذ عهد حاكم قطر الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني (1894 - 1974).

وتطور التعليم إلى مجالات التعليم الأخرى الفني والديني ومحو الأمية والدراسة الجامعية في الخارج[8]. كل ذلك في الخمسينيات والستينيات، وتطور كثيرا بعد النهضة والتحديث منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين. ويعد تطور التعليم كما ونوعا دليلا على التحديث في قطر إمارة ودولة، فالأسس وضعت في عقدين قبل أن تتحول قطر من إمارة إلى دولة بفعل عوامل عديدة سياسية واقتصادية.

وخلال تطور التعليم كان من الطبيعي أن تواكب ذلك نهضة في مجالات الثقافة المختلفة بإنشاء المكتبات العامة، والمسرح والصحافة الحكومية والخاصة[9]، ولا بد من ملاحظة أنه بفعل عائدات النفط الكبيرة كان التطور في قطر وفي بقية دول الخليج العربية سريعا، ومن الطبيعي أن تصاحب ذلك مشكلات وسلبيات شهدتها المنطقة وشهدها التحديث فيها.

إن المجتمع القطري قد تشكّل سكانيا من الهجرات من المناطق المجاورة وبخاصة من الجزيرة العربية وعرب الساحل الفارسي للخليج، وقد كان مجتمعا من الحضر والبدو خصوصا قبل النفط. ومع حركة التحديث التي سادت المنطقة، بدءا من الكويت ثم الإمارات ودول الخليج الأخرى، كان هناك مشروع متماثل يكاد يكون هما مشتركا، ألا وهو توطين أبناء القبائل، أو الذين كان يُطلق عليهم اسم «البدو»، وبدأ في المملكة العربية السعودية بالهجرة أيام الملك عبدالعزيز، وطُبق كذلك في عهد أبنائه من بداية السبعينيات، وطُبق في الكويت في الستينيات من القرن العشرين، ثم

في الإمارات وقطر وعُمان في السبعينيات من ذلك القرن، إذ حدث التوطين للبدو في قطر منذ بداية السبعينيات. والبدو من سكان الصحراء قد شكلوا العنصر الفعّال في تغذية المدن والساحل بالسكان، ما أدى إلى تقوية الروابط الاجتماعية وإلى استمرار الطابع العربي على المجتمع القطري. وقد تبنت الدولة سياسة توطينهم ودمجهم في المجتمع بشكل فعال خلال مرحلة النفط[10]، واكتسب معظمهم الجنسية القطرية.

إن سياسة التوطين كان هدفها زيادة عدد السكان واستقرارهم، وقد استفادت الدولة منهم للعمل في الشرطة والجيش بالإضافة إلى عملهم التقليدي في الرعي والتجارة الصحراوية، ومن ثم تعليم أبنائهم، وأصبح لهم دور فاعل في مؤسسات الدولة وفي القطاع الخاص. كما أن حياة المدينة والاستقرار قد أسهمت في اندماج المجتمع، وإذابة طابع البداوة الذي وسم تلك الفئة من السكان في الماضي(*).

لقد بدأت النهضة التحديثية في قطر منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين، ووثائق العام 1976 المنشورة في عدد من الصحف الخليجية تحدثت عن خطوات إيجابية على طريق التحديث، وقد تناولت تلك الموضوعات بتصريحات لمسؤولين قطريين أهمها ما يلي:

1 - مشروع تأميم الثروة النفطية القطرية والآثار المترتبة عليه، والتنسيق القطري - الكويتي والقطري - السعودي في المسألة النفطية وغيرها.

2 - إقرار ميزانية الدولة القطرية، وهو ما دأبت عليه الحكومة القطرية منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين، والذي اعتُبر ظاهرة تحديثية، والاهتمام بالصناعة النفطية وبخاصة تصنيع مشتقات النفط، وإعطاء أولوية لوجود العنصر القطري في مجال صناعة النفط[11].

هذه بعض الخطوات التحديثية التي تحدث عنها المسؤولون القطريون في بعض الصحف الخليجية، وهي جزء من خطوات بدأت وتطورت خلال ذلك العقد من القرن العشرين. وبكل تأكيد كان الاهتمام كذلك على توفير العنصر البشري المتخصص للمجالات المختلفة من مخرجات التعليم وبخاصة في الشؤون النفطية،

(*) لقد كان من الطبيعي أن تكون أغلبية المواطنين من أبناء القبائل نظرا إلى أن المنطقة كلها في أغلبها كانت كذلك، وكان طابع الحياة البدوية التنقل والعمل في الرعي والتجارة الصحراوية، وقد شارفت على الانتهاء بالتحديث، ولكن تأثير القبلية ظل مستمرا.

وهو ما دأبت عليه قطر في السنوات التالية. تبقى مسألة لا بد من الحديث عنها ونحن نتكلم عن التحديث في قطر، وينطبق ذلك على دول الخليج العربية الأخرى، ألا وهي أن التحديث هذا يحدث في غياب الحداثة، أي بغياب الرؤية الاستراتيجية للمستقبل. والحداثة التي تبنى على تلك الرؤية هي التي يصاحبها ويعقبها التحديث؛ ذلك أن التحديث في منطقة الخليج العربي قد سبق الحداثة، ويمكن تبرير ذلك إلى طبيعة الظروف الاقتصادية الناتجة عن عائدات النفط والتطور السريع الذي شهدته هذه الدول، ولكنها بعد فترة تحتاج إلى الحداثة لترشيد وتوجيه التحديث، وهذا الأمر مشترك بين دول المنطقة، ومن الطبيعي أن يسبق التحديث الحداثة في ظل ظروف المنطقة الاقتصادية والصورة تكون أكثر وضوحا عندما نستعرض ملامح التحديث منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين.

ملامح عهدي الشيخ خليفة بن حمد وابنه حمد بن خليفة:

لقد كانت فترة حكم الشيخ خليفة في (1972 - 1995)، وحكم الشيخ حمد في الفترة (1996 - 2013) وتميزت هاتان الفترتان بالملامح التالية:

1 - أن أسس التحديث وضعت في عهد الشيخ خليفة، وبُني عليها وتطورت البلاد في عهد الشيخ حمد، أي من بداية السبعينيات من القرن العشرين، ذلك يعني أنها واكبت التحديث في الإمارات وعمان.

2 - لقد ساعدت عائدات النفط والغاز قطر على التحول من إمارة إلى دولة ومن ثم الاهتمام بالبنية التحتية.

3 - لقد واجهت قطر مشكلات في ذلك التحول والتحديث مثل مشكلات الحدود مع جيرانها السعودية والبحرين والإمارات، ولكن بعضها حُلّ بالتراضي وبعضها الآخر حُلّ بالتقاضي الدولي.

4 - ومنذ العام 1995، بدأ تطور قطر السياسي بتأسيس صحافة خاصة، وانتخاب المجلس البلدي، وتشكيل مجلس شورى، وقبل ذلك عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والموقف الإيجابي لقطر في أثناء الغزو العراقي للكويت، ومشروع الدستور الدائم لقطر في 2004[12].

5 - الاهتمام بالغاز وتصديره بوصفه موردا رديفا للنفط وبخاصة أن قطر تملك في أراضيها ومياهها الإقليمية مخزونا كبيرا للغاز.

6 - تطور الحركة العمرانية والإعلامية في عهد الشيخ حمد، إذ أصبحت تماثل شقيقاتها دول الخليج العربية.

7 - ارتفاع مستوى معيشة المواطن القطري، وزيادة هجرة الوافدين العرب والأجانب إليها.

تعاني قطر ودول الخليج العربية مشكلات اختلال التركيبة السكانية وسلبيات المشاريع الإنشائية وغيرها، بعضها جاء من طبيعة إفرازات مرحلة التحديث، وبعضها ناتج من دولة الرفاه والدولة الريعية الاستهلاكية التي هي سمة هذه المرحلة التي تمر بها دول الخليج العربية.

إن الدوحة، العاصمة القطرية، قد شهدت وتشهد منذ سنوات موجة من المحاضرات والندوات والملتقيات الثقافية العامة التي يحاضر فيها مثقفون ومفكرون ومتخصصون، ولكل ذلك النشاط دور في التنوير. وعلى الرغم من أن معظمها تحضره النخبة لا عامة الناس، فإن لذلك تأثيرا مباشرا وغير مباشر في ظل وسائل الاتصال المسموعة والمرئية وغيرهما. فعندما نسمع عن محاضرات قدمها: محمد أركون، وفاروق الباز، والمستشرق الفرنسي جاك بيرك والشاعر إبراهيم العريض ود. نصر السيد ود. عبدالمنعم النمر ود. ريتشارد دمث البريطاني[13] وغيرهم من أبناء منطقة الخليج العربي، وعندما نتابع تلك المحاضرات وعشرات الملتقيات التي يقيمها حداثيو التفكير، وعندما تشهد مثل ذلك النشاط عواصم دول خليجية أخرى، يمكن التفاؤل بأن التحديث لدينا في المنطقة تصاحبه الحداثة الثقافية والفكرية؛ لأن التحديث وحده لا يكفي.

إن الاهتمام بالفن التشكيلي والمسرح والصحافة في قطر دليل على نمو وتطور الثقافة في هذا البلد، وأن تلك النشاطات لها ارتباطها بثقافة وتراث الأمة العربية، فهي ليست متقوقعة على الذات. وهي بكل تأكيد متطورة ومتجذرة على الرغم من بعض السلبيات التي تصاحب مثل تلك النشاطات، وهذا ليس عيبا إذا كان النقد الموضوعي يصاحب تجاربنا الثقافية، ولعل مجلة الدوحة ومتحف قطر يشكلان علامات ثقافية إلى جانب الجهود الثقافية والمعرفية لجامعة قطر[14]. ولا نبالغ حين نقول إن تلك الأنشطة شكّلت البدايات لنهضة ثقافية، ولن تكتمل إلا إذا أخذت بعديها الخليجي والعربي لكل محاولة ثقافية في كل دول الخليج العربية. إن التحدي

الذي يواجهنا في هذه المرحلة التاريخية هو كيف نستفيد من عائدات النفط للمعرفة والثقافة لأن كلا من النفط وعائداته مؤقت، والمعرفة والثقافة باقيتان.

تعتبر دراسة د. جهينة العيسى بعنوان «التحديث في المجتمع القطري» في نهاية السبعينيات من القرن العشرين دراسة رائدة في مجال التحديث في هذا البلد، وعلى الرغم من أن نصف الكتاب تنظير عن التحديث بصورة عامة حول مفهومه وتجاربه، والخلفية التاريخية، والجانب الاجتماعي للتحديث، فإن الجزء المخصص للتحديث في قطر كان مهما وبخاصة عندما ركز على مقومين أساسيين في قطر، هما: عائدات النفط والتعليم الحديث[15]. كانت الدراسة تركز فعليا على إرهاصات التحديث وبداياته وأسبابه، وخُصص منها لدراسة تطبيقية. وعلى الرغم من تركيز الدراسة على الجانب الكمي في مجال التعليم وتوظيف عائدات النفط، فإن ذلك يؤدي إلى فهم نوعي لطبيعة التحديث في قطر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التجربة التحديثية في قطر ودول الخليج العربي حديثة وسريعة، ونعرف ماذا يمكن أن يترتب على ذلك في الواقع حداثة وتحديثا، وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك في موضوعات هذا الكتاب.

الحداثة الثقافية في قطر

عندما نتحدث عن الحداثة في قطر فإنه على الرغم من حداثتها إمارة ودولة وتنمية فإنه كانت ولاتزال للثقافة أهمية في قطر، ففي المجال الأكاديمي والثقافي هناك أعمال مهمة في تاريخ قطر المعاصر، وفي مقدمتها ترجمة «دليل الخليج» لمؤلفه ج. لوريمر، ويتكون من أربعة عشر جزءا: سبعة تاريخية وسبعة جغرافية، يغطي أوضاع الخليج في فترة الاستعمار البريطاني حتى تُرجم وطُبع كاملا في العام 1976 عن الديوان الأميري في قطر. ويعتبر دليل الخليج من المصادر المهمة عن الخليج العربي بحيث لا يستطيع أي باحث في التاريخ معالجة تاريخ المنطقة الحديث من دون الرجوع إليه؛ فهو سجل بريطاني عن فترة استعمارها الممتدة من القرن التاسع عشر إلى عقود من القرن العشرين تناول مؤلفه فيه التاريخ السياسي والاقتصادي لإمارات الخليج وعلاقة بريطانيا معها، وامتداداتها الإقليمية، والهند في عصر الاستعمار البريطاني الممتد حتى استقلالها في العام 1947[16].

وعن الإنجازات الأخرى في قطر نذكر هنا مجلة الدوحة التي كانت علامة ثقافية في تاريخ المنطقة منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين، والتي توقفت فترة ثم

عادت لتمارس دورها الثقافي في المنطقة. وتعتبر مجلة العربي الكويتية الأقدم، ومجلة الدوحة علامتين بارزتين على الجهد الثقافي في منطقة الخليج، وهويته العربية، إلى جانب الجهود الفكرية والثقافية الأخرى التي صاحبت هذا العمل الثقافي بأبعاد تلك الإنجازات المعرفية والثقافية.

ولا تغيب عن البال النهضة في مجال الأدب والفنون التشكيلية ودور المجلس الوطني للثقافة في قطر خلال العقدين الماضيين. ولعل تأسيس دار الكتب القطرية أحد المعالم الثقافية، وتكمن أهميتها في طبع كتب التراث العربي الإسلامي، واهتمامها بإنشاء المكتبات التابعة لها.

ونشطت أخيرا حركة المسرح القطري بإنشاء مسرح قطر الوطني. وعلى الرغم من حداثة المسرح في قطر فإنه يؤدي دورا مهما في مجال الثقافة. والصورة الثقافية لا تكتمل إلا بوجود المتحف، فقد أقيم متحف قطر الوطني في منتصف السبعينيات من القرن العشرين[17]. وعلينا ألا نغفل الجهود الثقافية الأخرى لجامعة قطر والتي نشطت في هذا المجال إلى جانب مهمتها العلمية من خلال المؤتمرات والملتقيات المستمرة.

إن كاتب هذه السطور كان شاهد عيان على تطور قطر، وإن كانت الفترة الزمنية قصيرة، كان ذلك خلال العامين 1990 - 1991، وكان هذا التطور في مجال التعليم، وبخاصة تعليم البنات إلى جانب الأولاد. وواكب ذلك وخلفه تطورٌ على مستوى الثقافة والفن، إذ شهدت الدوحة مئات الندوات والمحاضرات العامة ومعارض الفن التشكيلي. كما كان للمثقفين القطريين ولايزال دور على مستوى منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقطر، شأنها شأن دول الخليج العربية الأخرى، كانت تعتمد أساسا على الوافدين، وبمرور الوقت أصبح للقطري المتعلم والمثقف دور في تطور البلد. ومشاكل قطر في التحديث والحداثة لا تختلف كثيرا عن مشكلات شقيقاتها دول الخليج العربية. إن أمن المنطقة وتكاملها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي سيكون على أساس الحداثة الحقيقية فيها، ومشروع الحداثة خطوات عملية في ذلك الاتجاه؛ إذ لا جدوى من الطرح القطري لذلك المشروع في ظل خلافات واختلافات سياسية(*).

(*) يجب تحريم الخلاف بين دول المنطقة وحل المشكلات البينية، أما الاختلافات فهي أمر طبيعي في كل الدول بينها وبين جيرانها، والبداية في حل المشكلات البينية.

10

الحداثة والتحديث في عُمان

عمان عبر التاريخ

يمتاز تاريخ عمان بخصوصية، ذلك أن الكيان الذي قام في عمان من أقدم الكيانات في منطقة الخليج، ونظام الإمامة في عمان استمر عبر العصور. وكانت بداية ذلك التاريخ منذ أواخر العصر الأموي فالعباسي ثم أئمة القرن التاسع والعاشر الهجريين، وملوك بني نبهان، وبعدهم أئمة القرن الحادي عشر الهجري، ثم الإمام ناصر بن مرشد (1624 - 1649) واليعاربة الذين كان لهم دور في محاربة البرتغاليين[1]. وخلال هذه المسيرة مرت عمان بحروب أهلية وبخاصة في التاريخ الحديث إلى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين الميلادي إلى أن استقر الوضع بعد

«يعود التوافق الاجتماعي الذي تشهده عمان في تاريخها المعاصر إلى أمرين: توافق مكونات الشعب العماني بعد رحلة طويلة من الخلاف والاختلاف، وسياسة الدولة في عدم التمييز والتهميش»

ثورة ظفار في جنوب البلاد، وتسلم السلطان قابوس زمام السلطة وتوحيد عمان وبدء مسيرة البناء والتنمية طوال العقود التي قاربت الخمسة؛ إذ تغير وجه عمان بالتحديث على الرغم من أن دخلها محدود من النفط قياسا إلى شقيقاتها في دول الخليج العربية.

تجمع عمان في بيئتها خواص شتى: البحر والجبل والسهل والطقس المتنوع مع الرياح والأمطار الموسمية في الصيف، كما أن تاريخها قد شهد نشاطا تجاريا اتسع وامتد لتصبح عمان في عهد البوسعيدين «إمبراطورية» تشرف على سواحل شرق الخليج وغربه وسواحل أفريقية؛ إذ كانت زنجبار على طرف القرن الأفريقي تدخل تحت سيطرتها. ونشط العمانيون تجاريا في المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر. وأصبحت عمان بحكم موقعها عند مدخل الخليج العربي هدفا استعماريا منذ القرن السادس عشر الميلادي، وزاد التنافس عليها لأنها تشرف بذلك الموقع على مدخل الخليج العربي ذي الأهمية الاستراتيجية عبر العصور.

نظرا إلى دور عمان في التجارة بسبب موقعها في مدخل الخليج العربي ونشاط فئة التجار فيها، اكتسبت سمعة إقليمية ودولية في فترات معينة من التاريخ الحديث، خصوصا في أيام البوسعيدين، إذ امتد هذا النشاط إلى شبه القارة الهندية والقرن الأفريقي والساحل الشرقي لأفريقيا والساحل الفارسي. وكانت طبقة التجار العمانيين يمارسون كل أنواع التجارة: تجارة الرقيق وتجارة السلاح وتجارة المواد الغذائية وغيرها، وكانوا في الأساس ناقلين لمنتجات الغير، شأنهم شأن أقرانهم في إمارات الخليج العربي، حيث لم يكن ينتج في المنطقة غير اللؤلؤ الطبيعي المستخرج من أعماق الخليج العربي. وجرى تنافس القوى الدولية على عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبخاصة بريطانيا وفرنسا[2].

وكانت إمارات الساحل تسمى «إمارات الساحل العماني المتصالحة»، وقد ارتبط تاريخها في ظل الإمامة والقواسم والإنجليز بعمان، وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تحارب تجارة الرقيق في المنطقة، وبخاصة في عمان، كانت تحارب ما يسمى «القرصنة» التي كان يقوم بها القواسم في ساحل الخليج العربي[3].

هناك بعض الموضوعات الخاصة بكل دولة خليجية تاريخيا يتجنب البعض إثارتها والكتابة عنها لحساسيتها مثل: تجارة الرقيق العمانية، وعلاقة إمارات الساحل بعمان، والإباضية، ونختلف مع هؤلاء للأسباب التالية:

أولا: لا يمكن تغييب التاريخ؛ فهذه الوقائع حدثت في الماضي، ومن حقنا دراستها.

ثانيا: الأجانب يعرفونها وكتبوا عنها ونحن لا نريد الكتابة عنها.. لماذا؟!

ثالثا: نحن اليوم في واقع مختلف؛ إذ قامت الدول في المنطقة، ويضمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونتطلع إلى اتحادها في المستقبل. وقد يرى البعض عدم استحضار التاريخ حتى لا نعمّق الخلاف، نحترم هذا الرأي ولكن السعي إلى الحقيقة بالمعرفة والثقافة التاريخية يخدم المنطقة ودولها في الحاضر والمستقبل بشرط أن تكون المعالجة موضوعية وعلمية.

هذه بعض جوانب قضايا عمان التي أردنا الإشارة إليها، ونحن نتكلم عن هذا البلد الخليجي العريق في مكوناته وإمكانياته التاريخية.

التحديث في عُمان

لقد كانت عُمان تسمى مسقط وعمان حتى العام 1970، وبعد تسلم السلطان قابوس السلطة سُميت سلطنة عمان وبدأ التحديث فيها. وكان التركيز في عمان على التنمية الاقتصادية وعلى استحداث المؤسسات(*) التي كان النظام السابق على ذلك يعارضها، وكان اقتصادها السابق يقوم على التجارة والزراعة وصيد السمك، ولكن كان النفط مفتاح التنمية في العهد الجديد، وتضاعف الإنتاج بعد 1973، وتضاعف تبعا لذلك الدخل، وبدأت المشروعات الكبيرة ذات الكلفة العالية مثل: الموانئ والمطار والإسكان والتعليم وبناء الطرق، وخطط لتنمية الزراعة، وصيد الأسماك، والخدمات الصحية، والاهتمام بميناء مسقط ومطرح وصور. وما يميز عمان أن معظم العمالة فيها محلية.

إن التحديث في عمان جاء متأخرا نسبيا لعوامل موضوعية تتعلق بالاقتصاد وتخلف البلد الطويل، بيد أن عمان، شأنها شأن قطر والإمارات، نمت وتطورت بسرعة وإن كان البعض يرى في نموها سيطرة تقليدية فإن تيار الحداثة قادم لا محالة. وإن التعليم في هذا البلد يتطور، وهو الركيزة الأساسية للتحديث والحداثة.

(*) انظر الرقم 4 من الملحق 1.

أما في الجانب الاقتصادي فإن الاستثمار الأجنبي في مجال البنوك مثلا كان من قبل البريطانيين، ولكن أصبح العمانيون بالتدريج هم الذين يمسكون بزمام الأمور اقتصاديا[4]. وبحكم الإمكانيات المحدودة لعمان، ودخلها النفطي المتواضع قياسا إلى دخل شقيقاتها في دول الخليج العربية مثل الإمارات والكويت والسعودية ومن ثم قطر، فإن التنمية فيها واجهت مشكلات، والسير فيها ليس بمستوى وتيرة التنمية في دول المنطقة الأخرى. وبعد قرابة نصف قرن من التطور، فإن عمان اليوم ليست كالأمس، إذ تشهد تطورا في ميادين الاقتصاد وغيرها. ولا بد أن تخطو خطوات على المستوى السياسي، ونعم، لقد ساد في دول الخليج العربية حكم أسري وراثي ولكن نظامها السياسي يتطور، وقد شهد حداثة، وهذه مفارقة.

لقد بدأت النهضة الشاملة في عمان منذ العام 1970، وشملت الجوانب العمرانية والثقافية بعد أن عاشت عمان قبل ذلك متخلفة عن ركب النهضة الحديثة بحكم عقلية الحكم التي كانت سائدة والتي كانت تخشى التطور، ولكن انتهت تلك المرحلة لتبدأ مسيرة الشعب العماني الحديثة. وعلى الرغم من الإمكانات المحدودة في عمان كما ذكرنا فإن نهضتها كانت لها ملامح خاصة بهذا البلد في الاهتمام بالتراث، والنهضة العمرانية، وضبط الجهاز الإداري للدولة ولاقتصادها؛ فكانت خطواتها مدروسة وتُجنب الكثير من المشكلات الخاصة بالعمالة الوافدة بالتركيز على العمالة المحلية ثم ضبط إيقاع التركيبة السكانية، والاهتمام بالتعليم والعمران في حدود الإمكانات المتاحة. ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين صدرت في عمان سلسلة من الصحف والمجلات الحكومية والخاصة تحت إشراف مؤسسة عمان للصحافة والأنباء والنشر، وطرحت الحكومة «تعمين» الوظائف في تلك المؤسسة وغيرها، أي توطينها، ونجحت تلك السياسة إلى حد بعيد، إذ أتاحت المجال أمام المواطنين المؤهلين للعمل في بلدهم، وهذه من أهم ملامح سلطنة عمان الحديثة[5]. نعم التجربة العمانية لاتزال في حاجة إلى الكثير في تطورها السياسي، لكنها في المجال الثقافي والتعليمي تتقدم، وتعطي اهتماما خاصا لمسألة التراث بإلقاء الضوء عليه وطنيا ثم دراسته، وقد كان مجهولا قبل ذلك للرأي العام العماني وغير العماني في الداخل والخارج. وعندما نلقي نظرة على مسألة التنوير في عمان في الصحافة

العمانية نرى الاهتمام بالمرأة في تاريخ عمان المعاصر، والحقيقة أن البلد الذي يهتم بتعليم وثقافة وعمل المرأة يعتبر بلدا ناهضا وعلى طريق التقدم.

لقد بدأ التحديث في سلطنة عمان مع بداية السبعينيات من القرن العشرين بعد أن تسلم السلطان قابوس الحكم. وبعد خمس سنوات، أي في العام 1975، صرح السلطان للصحافة عن رؤيته للتحديث في عمان، ونوجزها في الآتي:

«إن الشعب العماني منذ العام 1970 عقد العزم على بناء وتطوير عمان مهما كانت التحديات، بداية بكسر طرق العزلة التي عاشتها عمان منذ فترة زمنية طويلة، ووضع عمان في مكانها الطبيعي بوصفها دولة على كل المستويات لتكون في مصاف الدول الحديثة. لقد بدأنا ببناء وتشغيل محطات الأقمار الاصطناعية للاتصالات والبث الإذاعي والتلفزيوني، ثم إنشاء محطة تحلية مياه البحر، وتوليد الطاقة الكهربائية في مناطق عمان الأساسية خلال عامين. إن خططنا هادفة وطموحة، والهدف الأساس الذي نركز عليه في عملية التحديث هو أن نرى عمان وقد استعادت حضارتها، واحتلت مكانتها مع شقيقاتها العربية، فقد بدأنا الاهتمام بالقوات المسلحة، وإن النهضة بحاجة إلى جيش يحميها[6]. والخطوة الثانية هي مجال التعليم، فلا بد أن يعم ربوع عمان كلها. ولا بد من القضاء على الأمية، والاهتمام بالتعليم المهني والتعليم العالي حتى نلبي حاجة البلاد من القوى البشرية العمانية المدربة والمؤهلة، كذلك التوسع في الخدمات والاهتمام بالمستوى الصحي للإنسان العماني. كان لا بد من الاهتمام بالنفط وعائداته وبالزراعة والصناعة[7]. ونعتقد أن المجتمعات لا تتطور إلا إذا كانت هناك رعاية اجتماعية ونتيجة دراسات وتجارب تطبيقية».

هذه رؤية سلطان عمان التي سعى خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وحتى منتصف العقد الثاني من الألفية الثالثة إلى تطبيقها، وحقق إنجازات مهمة في ميدان التحديث.

معجزة الأفلاج واللبان

على الرغم من تنوع البيئة بين الجبل والبحر والصحراء، والأرض الخصبة للزراعة في عمان، وأن مثل ذلك التنوع يوجد في مناطق أخرى؛ فإن عمان تنفرد تاريخيا بوجود «الأفلاج» وشجرة «اللبان». والأفلاج نظام للري في عمان منذ مئات السنين

يعتمد على المياه الجوفية التي تعتمد على الأمطار الموسمية في هذا البلد. وقد حافظ العمانيون على هذا النظام، وأصبح جزءا مهما من تراث عمان الاقتصادي الذي كانت ولاتزال الزراعة تعتمد عليه. والأفلاج جداول مائية تخرج من البئر وتتصل بغيرها عبر الأراضي الزراعية في المرتفعات والسهول، وتكاد تنفرد عمان بهذا النظام الذي يقول البعض عنه إنه ابتكار عماني بامتياز، ولاتزال الزراعة في مناطق عديدة من عمان تعتمد عليه. ويعتبر الجبل الأخضر في عمان أكبر خزان جوفي لمياه الأفلاج، وهو خزان لا ينفد ماؤه؛ لأن تغذيته مستمرة من مياه الأمطار، ولا تتعرض للبخر. وتتسرب المياه بين الصخور لتشكل الأفلاج التي يمارس الإنسان العماني دورا في بنائها وتوجيهها[8].

وليست ظاهرة الأفلاج هي الوحيدة في عمان، بل تنفرد هذه البلاد بتصدير «اللبان» بعد إنتاجه من شجرة «اللبان» الصامدة إلى اليوم على الرغم من عدم وجود اللبان بوصفه سلعة مهمة في السوق كما كان في السابق، وكما هي الحال مع تجارة شبه القارة الهندية سابقا. ويقال إن المصريين القدماء استعملوا اللبان في التحنيط وعلاج بعض الأمراض[9].

ولما كانت بعض المناطق والدول لها خصوصية في مجال ما وهبها الله سبحانه وتعالى أو ما صنع الإنسان عبر مراحل التاريخ فإن وجود الأفلاج وشجرة اللبان في عمان ورعاية الإنسان العماني لهما عبر عصور التاريخ تعد ظواهر تاريخية يجب الحفاظ عليها، فبكل تأكيد يتصل بهما تكيف الإنسان العماني مع بيئته، وقد أديا دورا مهما في اقتصاد وحياة الشعب العماني الذي اشتُهر بالتجارة البحرية وبالزراعة ليس لتوفير الأمن الغذائي فقط ولكن أيضا للتصدير الخارجي، كما أن الظاهرتين تعتبران جزءا من جمال الطبيعة العمانية عبر الزمن.

أما ما يتعلق بالسكان فإن نسبة العمالة الوافدة في عمان تبلغ نحو 40 في المائة من القوى العاملة، وفي ضوء الزيادة السكانية المطردة، وانسجاما مع سياسة الدولة العمانية وسياسات مجلس التعاون الخليجي، فإن عمان اتخذت إجراءات بوضع برنامج مهني لتأهيل العمانيين فنيا للعمل في مجالات العمل المختلفة في الدولة وفي القطاع الخاص، والسياسة العمانية في هذا المجال نجحت نسبيا في مواجهة ظاهرة استشراء العمالة الوافدة[10]. تلك السياسة التي تقوم على «تعمين» الوظائف

وتنمية القوى العاملة الوطنية، ورفع مهاراتها خصوصا بعد صدور مرسوم ديسمبر 1997 بإنشاء لجنة متابعة ومراقبة خطط وبرامج التعيين في القطاعين الحكومي والخاص. ونتجت عن ذلك في السنوات التالية معدلات عالية من العاملين العمانيين في القطاع الحكومي وصلت إلى أكثر من 70 في المائة، ونتج عن ذلك تراجع في أعداد العمال غير العمانيين في القطاعين الحكومي والخاص[11]، والطموح يتزايد بزيادة عدد العاملين المواطنين تماشيا مع زيادة عدد السكان، وزيادة مخرجات التعليم. وهناك معوقات عديدة أمام إحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة في كل دول مجلس التعاون الخليجي يمكن ذكر بعضها هنا:

1 - مسألة تأهيل المواطنين علميا وفنيا لمجالات العمل المختلفة.

2 - البيروقراطية الحكومية بكثرة السياسات والإجراءات وقلة التنفيذ.

3 - زيادة حجم العمالة الوافدة وخصوصا الهامشية منها.

4 - مصالح بعض الأفراد وربما القطاع الخاص في تشغيل الوافدين وتفضيلهم إياهم لاعتبارات الخبرة والمادة على تشغيل المواطنين.

لكن المهم أن الوعي بالمشكلة قد بدأ لدى المثقفين ولدى المسؤولين، وأن سياسة توطين الوظائف تتطور على الرغم من المعوقات. وتجدر الإشارة عند الحديث عن عمان إلى المذهب الإباضي والتعريف به، إذ إنه أدى دورا مهما في تاريخها. وترجع الإباضية بأصولها الأولى إلى العراق في أواخر العصر الأموي، ويرجع الاسم إلى عبدالله بن إباض، ويعتبرهم البعض من الخوارج، ويعتقدون أنهم الناجون من النار. والمبادئ الدينية الإباضية لا تختلف كثيرا عن المذاهب الأخرى وليسوا متعصبين، ولم يناصبوا المذاهب الأخرى العداء، وكانوا يختارون إمامهم الذي يتمتع بالثقة من أتباعه.

إن سلطنة عمان من الدول التي تشهد توافقا اجتماعيا في تاريخها المعاصر، ويعود ذلك إلى أمرين أساسيين: الأول توافق مكونات الشعب العماني بعد رحلة طويلة من الخلاف والاختلاف، والثاني سياسة الدولة في عدم التمييز والتهميش، وقد أسهم هذا البعد إلى حد كبير في تحديث وحداثة سلطنة عمان. وقد كان هذا التطور الاجتماعي ولايزال ميزة لهذا الشعب والتحديث فيه.

11

الحداثة والتحديث في الإمارات العربية المتحدة

«إن الدول التي تتكون وتنهض بسرعة لتصبح ظاهرة إقليمية وعالمية في فترة زمنية قصيرة قليلة ونادرة في التاريخ، وقد تمر عقود من دون أن تشهد دول في العالم ظواهر غير عادية»

الإمارات قبل التحديث

لقد كانت الإمارات العربية السبع في منطقة الخليج العربي كيانات صغيرة تُحكم بحكم قبلي وراثي تقليدي وبخاصة في «مشيخات الساحل المتصالح»، كان ذلك قبل قيام الكيان الاتحادي للإمارات منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين(*).

لقد كان اقتصاد الإمارات التقليدي يقوم على التجارة البحرية والغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك والصناعة الحرفية، شأنها شأن الإمارات

(*) إن كيان دولة الإمارات خلال العقود الأخيرة قد قام واستمر وحقق تحديثا مهما على كل المستويات، بيد أن هذا الكيان يحتاج إلى الحداثة الفكرية والثقافية لتعالج المشكلات وتُرسم الرؤية والمشروع الاستراتيجي المستقبلي.

الأخرى في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين وقبل ذلك، أما الزراعة والرعي فقد كانا محدودين. وعندما ظهر اللؤلؤ الصناعي في الثلاثينيات من القرن العشرين حدث الكساد في تجارة اللؤلؤ الطبيعي، وفقد التجار ومن ثم المجتمع في الإمارات مصدرا أساسيا للدخل. ومرت فترة ضعف الوضع الاقتصادي في الإمارات في العقود الأربعة حتى اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية لتشهد بعض الإمارات بداية التحديث، مثل أبوظبي ودبي، ثم تطورت الإمارات الأخرى بعد قيام الاتحاد. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك أنواعا أخرى للتجارة عوضت بعض الشيء عن كساد اللؤلؤ الطبيعي هي تجارة تهريب الرقيق والسلاح والذهب إضافة إلى المواد الغذائية الرئيسة، وكانت بريطانيا حينها قد قررت محاربة هذه التجارة، وهذه التجارة المهربة كانت تجد أسواقها في المناطق المجاورة، وأن المشكلات في تلك المناطق كانت السبب في رواج تجارة السلاح مثلا، وكان تجار المنطقة قد وجدوها فرصة لممارسة ذلك النوع من التجارة[1]. وشهدت بعض الإمارات حركات إصلاحية مارست النخبة التجارية دورا رئيسا فيها، وقد أشرنا سابقا إلى نظيراتها في الكويت والبحرين، وهنا نذكر لمحة عنها في دبي.

الحركة الإصلاحية في دبي

لقد تزامنت الحركة الإصلاحية في دبي في العام 1938 مع الحركة الإصلاحية في الكويت والبحرين، ولعل هناك أسبابا مشتركة لتلك الحركات لا بد من الإشارة إليها. فما الذي حدث أولا في دبي في ذلك العام؟

لقد حدث في حينها صراع على السلطة بين أسرة آل مكتوم في الوقت الذي يزداد فيه الوعي الوطني والقومي في الساحة العربية، ويزداد في الوقت نفسه نفوذ بريطانيا، فظهرت حركة الإصلاح في دبي على يد نخبة من التجار والمثقفين، ورفعت مطالبها التي تركزت على وضع ميزانية للإدارة، وإعادة تنظيم الجمارك، وإلغاء الامتيازات الخاصة بالحاكم، وتدخلت بريطانيا بعد المظاهرات التي حدثت لهذه الحركة ليُوقَّع اتفاقٌ من ثلاثة بنود هي: 1 - إنشاء مجلس لوجهاء البلد، 2 - إخضاع دخل الإمارة، المتمثل في دخل النفط والطيران والجمارك، لرقابته، 3 - توجيه الدخل لتطوير الإمارة. ولكن حركة الإصلاح في دبي لم تدم طويلا بسبب

النزاعات بين أعضاء المجلس، وبين المجلس والحاكم، ودور بريطانيا السلبي تجاه الإصلاحات، ولكن ترتبت على هذه الحركة الإصلاحية – مثل الحركات الإصلاحية في الكويت والبحرين آنذاك - حياة دستورية فيما بعد، كما أدت إلى تطور دور النخب المثقفة والتجار في الحياة السياسية في المنطقة بعد ذلك[2]. والمشكلة الرئيسة في الحركة الإصلاحية في دبي وغيرها كما يبدو هي نخبويتها، وعدم مد الجسور مع عامة الناس، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك النخب هي التي توافرت لها الثقافة والوعي السياسي بالقضايا العامة، ومنهجها كان إصلاحا وليس تغييرا كما ذكرنا في فصل التحديث السياسي في المنطقة.

الحداثة في الإمارات

بمتابعة أدب المقالة الصحافية في الإمارات العربية المتحدة في العقدين الأول والثاني من هذا القرن نكتشف أنها تعالج موضوعات تحديثية وحداثية بدءا من الاهتمام بالتعليم العام والجامعي في الإمارات، ومحاولة معالجة السلبيات في هذا القطاع. كذلك عالجت الصحافة موضوع المرأة ودورها، خصوصا المرأة المتعلمة، وفي فترة قياسية لا تتجاوز عشر سنوات نما التعليم بشكل ملحوظ في دولة الإمارات كما ونوعا. ويلاحظ من خلال الكتابات الصحافية كذلك توجه إلى التركيز على هوية الشعب الإماراتي العربية الإسلامية[3]، وهذه ربما بسبب الظروف الخاصة بدولة الإمارات المتعلقة بالخلل في التركيبة السكانية، وتأثر الهوية فيها.

أما بشأن مسألة التنوير في الإمارات فإن الدولة ومؤسساتها تستفيد من تجارب الآخرين، وبذلك توفر وقتا وإمكانيات، وكذلك تستفيد من تجاربها على الرغم من حداثتها، وبخاصة في مجال التعليم. والأمر لا يقتصر على إمارة دون غيرها، خاصة أبوظبي ودبي والشارقة، حيث تعج هذه الإمارات بالمؤسسات الثقافية والاقتصادية ليست التقليدية بل المزودة بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المعاصرة، وضمن الرؤية التنويرية اهتمام دولة الإمارات بالمرأة وبتعليمها وعملها ودورها في المؤسسات المختلفة على الرغم من أن دورها ظل قاصرا ومحدودا في بعض الإمارات بسبب التقاليد الاجتماعية، ولكن لا جدال حول أهمية تعليمها في كل المراحل الدراسية[4]. وعملية التنوير في دولة الإمارات لا تقتصر على هذه المجالات، فهي

تُلاحَظ كذلك في مؤسسات المجتمع المدني، وفي دور الصحافة وفي الحركة الفنية والثقافية بصورة عامة.

دور اتحاد الإمارات في التطور

إن سمة الحياة وسنتها هي التطور، ومسألة التطور في الإمارات تختلف في تطبيقها على مستوى الإمارات قبل اتحادها مقارنة به في حالة الإمارات بعد قيام الاتحاد، فقد أدت سياسة الدولة دورا مهما في ذلك التطور. وعندما نتحدث عن التطور فإننا نتحدث عنه في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والذي شهدته الإمارات منذ قيام الاتحاد[5]. وقد أثرت عدة عوامل في ذلك التطور منها:

1 - توافر الإرادة لدى الشيخ زايد آل نهيان ليس فقط بقيام الاتحاد، ولكن أيضا لكي تصبح دولة متطورة، والتقت تلك الإرادة توافقا مع حكام الإمارات الأخرى.

2 - توافر الثروة النفطية أساسا في أبوظبي وبنسب أقل في الإمارات الأخرى، بمعنى أن عائدات النفط كان لها دور كذلك في التحديث، إذ استغلت بشكل سليم على الرغم من معرفتنا لنواحي القصور في الاستخدام وفي مراحل التطوير المختلفة، لكن عجلة التقدم في الإمارات كانت تدور، وحققت الكثير من الإنجازات في الجوانب المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعلميا وثقافيا.

3 - إن عملية الاندماج الاتحادية(*) في الإمارات قد تطورت وقويت، واستمرارها شجع على بناء أركان الدولة ومقوماتها، وإن نجاح التجربة يعطي الأمل إلى شعوب دول مجلس التعاون بأن التوافق من الممكن أن يمتد ليشمل في المستقبل كل دول المجلس، فيتحقق الهدف الاستراتيجي الذي تحلم به شعوب المنطقة.

4 - إن دولة الإمارات دولة نامية، ومن الطبيعي أن تشهد في هذه المرحلة من تطورها مشكلات، لكن هناك وعيا بأهمية الاستفادة القصوى من عائدات النفط للحاضر والمستقبل. وتدل خطوات تطور الدولة، على الرغم من سرعتها، على ذلك الوعي، ومن المؤكد أنها دفعت ثمن تلك السرعة.

(*) إن الكيان الإماراتي الاتحادي منذ 1970 حالة جديدة في مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودليل على التحديث الممكن والواعد إذا توافرت الإرادة والإدارة السليمة.

لقد وضع الشيخ زايد آل نهيان تصورا لمستقبل دولة الإمارات بعد أربع سنوات من قيام الاتحاد، أي في العام 1975، وقد تحقق الكثير من ذلك التصور على أرض الواقع، وكما يتضح ذلك من الآتي:

«إن العمل جار لصياغة الدستور الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة، وسيحتوي على تصور شامل للقواعد التي تقوم عليها الدولة في المستقبل. وسنزرع بذور الديموقراطية والحياة البرلمانية في دولة الإمارات مستفيدين من التجارب في هذا المجال في دول المنطقة كالكويت مثلا. أما بشأن النفط فنحن ندرس خطوات المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في مجال السيطرة على الثروة النفطية للاستفادة منها حرصا منا للاستفادة من ثرواتنا النفطية، فهي الثروة الرئيسة لبلادنا ولن نفرط في حقوقنا، لكن ليس بأسلوب التأميم بل بالتدرج. وبدأنا الاهتمام بالاستثمارات ونرحب بالاستثمار الخارجي في بلادنا»[6].

أما الشيخ سلطان القاسمي حاكم الشارقة فقد لخص رؤيته للتحديث في الإمارات بالآتي:

إننا حريصون أولا على الاتحاد ونجاح تجربة دولة الإمارات المتحدة. ونعمل على نجاح الدستور الدائم والدولة وليس المؤقت. إن عدد السكان قليل في هذه المنطقة، ونحتاج إلى التلاحم لنكون قوة لها تأثيرها. نعتقد أن النفط عامل أساس في مستقبل دولتنا، ومنطقتنا لا بد من الاهتمام به. كما أن اهتمامنا لا يقف عند ذلك الحد، بل أيضا في المجالات الأخرى مثل الزراعة والتجارة، وفي أن نسهل عملية الانتقال بين دولة الإمارات ودول الخليج العربية لتقوية العلاقات بينها، ولا بد من الاهتمام بصناعة البتروكيماويات والصناعات الأخرى»[7].

لقد ساد في الوطن العربي اعتقاد لدى القوى الثورية في مرحلة تاريخية أن حكومات دولهم ليست لديها رؤية متقدمة وأنها متخلفة، بيد أن الواقع الذي كشفت عنه الأيام أن قيادات هذه الدول أو بعضها قد أسهمت في عملية التحديث في دولها. وعندما نلقي نظرة على واقع تلك الدول التي كانت ثورية ونقارنها بدول الخليج العربية اليوم نجد الفارق الكبير بأن تطورا قد شهدته دول المنطقة، وكان لقيادتها دور أساس فيه إلى جانب دور النخب المتعلمة والمثقفة، خاصة تجربة الشيخ عبدالله السالم في الكويت، والشيخ زايد في الإمارات والسلطان قابوس في عمان.

مواجهة الخلل في التركيبة السكانية

لقد كان الوضع السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة مخيفا عندما بلغت نسبة المواطنين في الدولة قبل عقدين 12 في المائة، ودُقّت نواقيس الخطر، وأغلب أولئك الوافدين هم من العمالة الآسيوية. وارتفعت الأصوات من داخل الإمارات ودول مجلس التعاون بضرورة مواجهة تلك الظاهرة بسبب أخطارها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية على حاضر الإمارات ومستقبلها، وهي على أي حال جزء من مشكلة الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي.
وترجع أسباب تلك الظاهرة إلى:

1 - ضخامة أعداد الوافدين في الإمارات، خاصة الآسيويين.

2 - حرية سياسة الاستقدام والاستخدام مقارنة بسياسة الأمن الوطني.

3 - مدى حاجة الدولة إلى العاملين الوافدين فيها ضمن خططها.

4 - المصالح والمنافع لبعض المتاجرين بالعمالة الوافدة.

5 - المستوى المعيشي المرتفع في هذه الحقبة النفطية.

وتنبهت دولة الإمارات إلى خطر الظاهرة، وبدأت فعليا في مواجهتها بالإجراءات التالية:

1 - دراسة ظاهرة الخلل في التركيبة السكانية، ووضع الخطط لمواجهة تلك الظاهرة.

2 - التفكير جديا في نوعية العمالة والقوى العاملة وليس في الكم فقط.

3 - إحلال المواطنين بدل الوافدين خصوصا في القطاع الحكومي، وإلزام القطاع الخاص بتشغيل نسبة محددة من المواطنين، وقد بدأت تلك السياسة منذ العام 2001[8].

4 -وضعت الدولة سياسة التوطين ضمن خططها المستقبلية حتى العام 2035، وهي تسير في ذلك الاتجاه على الرغم من المعوقات؛ فالظاهرة تاريخية وحجمها كبير وآثارها اقتصادية وسياسية واجتماعية، وعملية تشغيل المواطنين في القطاع الخاص صعبة. ويتضح أخيرا تأثير تدخل الدولة لضبط عملية توطين الوظائف ومواجهة الخلل في التركيبة السكانية في الإمارات، وهي مهمة تحتاج إلى جهد ووقت بعد أن اتضحت الرؤية حتى إن كانت متأخرة.

التطور الاقتصادي

في الستينيات من القرن العشرين اكتُشف النفط الخام في الإمارات وبدأ إنتاجه وتصديره، ودخلت البلاد مرحلة جديدة من التطور من خلال استغلال عائدات النفط في مجالات استثمارية وخدمية، وهي بالفعل نقطة تحول في تاريخ الإمارات، ومرحلة السبعينيات التي تلتها تعتبر مرحلة الانطلاق؛ فقد كانت أكثر عمقا وشمولا في المجال الاقتصادي والمجالات الأخرى الاجتماعية والسياسية والثقافية، أو لعل قيام الاتحاد هو في حد ذاته من أهم الإنجازات لتلك المرحلة. وبدأ فعليا إرساء البنية التحتية وبناء الهياكل الأساسية مما وفر أرضية صالحة للتوسع في الأنشطة الإنتاجية. كما شهدت تلك السنوات إنشاء واستكمال أجهزة الدولة الاتحادية. وفي المجال الاقتصادي على الرغم من زيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة، عانى اقتصاد الإمارات مشكلة ضيق وأحادية القاعدة الإنتاجية، وضعف القطاعات الأخرى ما عدا الصناعات البتروكيميائية والتجارة التي كانت المجال الأساس لبعض الإمارات، وظل النفط قطاعا يسهم في النصيب الأكبر في الإيراد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة خصوصا في الفترة بين العامين 1975 و1981[9]. وشهدت دولة الإمارات الاتحادية تطورا في الثمانينيات وما بعدها في الهياكل الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات، حيث إن الدولة كانت تفتقر إليها من قبل. ولا بد هنا من القول إن أحد مجالات الاستثمار المحلي منذ نهاية السبعينيات وفي الثمانينيات من القرن العشرين كان في الصناعات التحويلية ثم في القطاع العقاري.

وشهدت تلك المرحلة زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان[10]، وصاحب ذلك الحاجة إلى زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة. وبدأت الدولة تهتم بالتعليم بداية بمحو الأمية ثم بالتعليم النظامي الحديث في كل مرحلة، ولكن واجهت دولة الإمارات مشكلة الأمية وسط العمالة الوافدة، وزيادة أعداد الوافدين، وبداية مساهمة المرأة الإماراتية في العمل. وقد كانت مساهمتها محدودة لكنها تطورت في العقود التالية[11].

المرأة والتحديث في دولة الإمارات - التطور الاجتماعي

من الطبيعي أن تعيش المرأة في المجتمعات النامية، ومنها دولة الإمارات، مشكلات اجتماعية تتعلق بتعليمها وعملها وحقوقها، ولكن تطور وضع المرأة على تلك الأصعدة في العقود الثلاثة الماضية يدل على حداثة على الرغم من المشكلات التي تعانيها المرأة الإماراتية، وقد تناولت دراسات عديدة وضع المرأة في الإمارات فركزت على مدى مساهمتها في قوة العمل خصوصا في التسعينيات من القرن العشرين. وبما أن دولة مثل الإمارات تسرع الخطى في التحديث فإنه من الطبيعي أن يتغير وضع المرأة ومشاركتها في العمل، وزيادة وتوسع تعليمها. وعلى الرغم من تواضع نسبة النساء الإماراتيات العاملات بسبب نسبة السكان المواطنين إلى الوافدين، فإن هناك تشجيعا للمرأة في دولة الإمارات، وتلك النسبة في ازدياد.

لقد بدأت المرأة الإماراتية المتعلمة في مجالي الخدمات التعليمية والصحية، وتطورت إلى المجالات الأخرى[12]، ومنها المجال السياسي. ولم تعد للأفكار التقليدية التي كانت تحرم المرأة من العمل خارج المنزل تأثير في الإمارات اليوم. ولعل عمل المرأة الإماراتية والمرأة في دول الخليج العربية يسهم في تعديل الخلل في التركيبة السكانية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هو تطور طبيعي لدور المرأة في بناء مجتمعها. ولم يعد الكلام اليوم عن مسألة خروج المرأة للعمل خارج المنزل من عدمه أو مدى الرضا الوظيفي... إلخ، بل عن إنتاجية المرأة ودورها في التنمية، ونسبة إسهامها بوصفها مواطنة في قوة العمل. ويبدو أن المرأة في الإمارات تدخل بحماس في مختلف المجالات لتعويض ما فاتها من مساهمة في بناء الدولة وتحديثها، وهي تلقى تشجيعا من الرجل والدولة.

ظاهرة دولة الإمارات

إن الدول التي تتكون وتنهض بسرعة لتصبح ظاهرة إقليمية وعالمية في فترة زمنية قصيرة قليلة ونادرة في التاريخ، وقد تمر عقود وقرون من دون أن تشهد دول في العالم ظواهر غير عادية. والأحداث في التاريخ تشهد على حدوث الاستثناءات مثل تطور اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وتطور سنغافورة وماليزيا في النصف الثاني من القرن العشرين، ولكن أن تولد وتتطور دولة مثل الإمارات العربية

المتحدة، وتبقى على قيد الحياة، ثم تبدأ في ترسيخ وجودها وكيانها ومقوماتها بالخلل في التركيبة السكانية والطفرة الاقتصادية بسبب عائدات النفط وغيرها، فإن ذلك يمثل حالة شديدة الندرة. إن مثل هذا التكوين يواجه مشكلات أساسية، لكن المراهنة اليوم هي على المقومات التي بدأها اتحاد الإمارات ويعززها التضامن الخليجي حتى يتحقق حلم شعوب المنطقة باتحاد دول الخليج العربية، وربما يكون النفط حافزا لكيان ما بعد النفط، وقد يكون عكس ذلك، بيد أن الأمل يبقى، ولا بد من دراسة تجربة دولة الإمارات لربما تتبلور الرؤية نحو تجربة اتحادية خليجية مستفيدة من تجربة دولة الإمارات التوافقية.

إن مسألة تطور الدول بمقومات محدودة في آسيا تعتبر معجزة العصر، وميلاد دولة الإمارات وبقاؤها واستمرارها وعبورها مرحلة الوفرة النفطية إلى تكوين المشروع النهضوي من عائدات النفط قبل نفاده تعتبر معجزة أيضا لو تحققت ونحن في خضم الدولة الريعية الاستهلاكية الغارقة في بحر من عائدات النفط لا نرى في الأفق المضطرب والضبابي نورا لحياة جديدة، ذلك يعني أننا ننتظر تحولا تاريخيا لدولنا الصغيرة ليبقى أثرها وتأثيرها زمنا طويلا للانتقال من النهضة إلى الحضارة، وهذه ليست مهمة سهلة لكنها ليست مستحيلة لو توافرت الإرادة السليمة والرؤية والمشروع الاستراتيجي. وخلاصة القول إن الإمارات دولة واعدة ولكن علينا الانتباه إلى مقومات هذه التجربة فهي لاتزال تجربة تحتاج إلى أن تترسخ وتقوى بحذر ووعي ثاقب وعلم وعقلانية(*). ولعل أهم مشكلات هذه الدولة هي الخلل في التركيبة السكانية التي سبق ذكرها، وفي حين أن معظم دول الخليج العربية تشكو من هذه الإشكالية فإن دولة الإمارات أكثرها شكوى. والمعالجة يجب أن تكون علمية وعقلانية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والأمنية والسياسية والاقتصادية عند مواجهة تلك المشكلة، والأفضل أن يكون هناك اتجاه شامل لهذه القضية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد رأى المؤرخ البريطاني تومبي أن التحدي والاستجابة هما العاملان الرئيسان في صناعة التاريخ، وإذا حاولنا مع الفارق تطبيق ذلك على دولة الإمارات فإن

(*) انظر الرقم 5 من الملحق 1.

التحدي الكبير لميلاد هذه الدولة كان الفراغ السياسي الذي أحدثه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، ليس هذا فقط، فالإمارات كانت ولاتزال تشكو من قلة عدد سكانها المواطنين. وإن العامل الاقتصادي الناتج من عائدات النفط قد أدى دورا محوريا في اتحاد وتطور هذه الدولة، لكن تكوّن وقيام الدول الاتحادية والنهضة الشاملة فيها ظاهرة العصر في فترة زمنية قياسية في عمر الدول، وراهن البعض على تعثر هذه التجربة، بيد أنها مستمرة وواعدة.

إن تجربة إمارة دبي التجارية تستحق التأمل والدراسة؛ ذلك أن نجاحها ليس بسبب تشجيع الاستثمار العقاري فقط بل لأسباب أخرى أساسها نجاح الإدارة في هذه الإمارة[13]، والتطور يحتاج أمرين: إرادة وإدارة جيدة، وهذا هو سبب تأخرنا حداثيا.

12

المشتركات الحداثية في دول الخليج العربية

«إن المواطنين لا يريدون أن يتخلوا عن مكتسباتهم المادية لشيوع ثقافة دولة الرفاه الريعية الاستهلاكية، ومن الضروري تغيير تلك العقلية»

إن ما يميز دول منطقة الخليج العربي هو موقعها الاستراتيجي؛ فهي تقع على الخليج العربي والبحر الأحمر، وبها مضايق ملاحية استراتيجية دولية مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب، وبها 60 في المائة من نفط العالم، وهي قريبة من قوى إقليمية لها أهمية تاريخية مثل: اليمن وشرق أفريقيا وإيران والعراق، وكذلك الاتصال الاجتماعي بين سكان هذه الدول. وقد تعرضنا في مواقع أخرى من الكتاب للتاريخ المشترك لحركات الإصلاح التي كانت تنادي بالديموقراطية والحياة الدستورية، والتخلص من الهيمنة الاستعمارية البريطانية. وبالرجوع إلى مصادر الثقافة في دول المنطقة

ووسائلها نجدها متماثلة عبرنا عنها في الكتاب، وضربنا أمثلة على ذلك، فهي واحدة من الناحية الثقافية بهويتيها العربية والإسلامية وفي الآن نفسه سعت ولاتزال تسعى إلى الحداثة قبل ظهور النفط فيها وفي العصر النفطي.

جاء النفط فجلب التحديث إلى المنطقة، وأدى، ولايزال يؤدي، دورا في تطورها، بيد أن هناك مشكلات أساسية نتجت عن توظيف عائدات النفط تطرقنا إليها بقيام الدولة الريعية الاستهلاكية، واستقدام أعداد كبيرة من الوافدين بحيث إن نسبة كبيرة منهم لا تحتاج إليها دول المنطقة؛ ما أحدث خللا في التركيبة السكانية فيها. ولعل وجود التشابه في المشكلات المشتركة عند المقارنة بين دول وشعوب المنطقة (دول مجلس التعاون العربية) يعد جزءا من الهم المشترك، ومن سمات وخصائص وحدتها(*). وفي إطار المشتركات الثقافية بين دول الخليج العربية نجد من التشابه والتقارب بين لهجات شعوبها ما يدل على الإرث التاريخي الثقافي الواحد، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المحدودة بين بعضها، وهو أمر طبيعي حتى في الدولة الواحدة(**)، فكيف بمنطقة مفتوحة على العالم الخارجي وبها هذا التنوع البشري من شعوب عديدة في هذه المرحلة من تاريخها.

أما مسألة مشتركات التحديث في دول الخليج العربية فيمكن تلخيصها بالآتي:

أولا: انطلاقا من مفهوم أن التحديث قد تنتج عنه حداثة، وأن دول الخليج العربية قد غيّرت الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة بفعل عائدات النفط، فإن الحداثة الفكرية والثقافية كانت محدودة.

ثانيا: لقد غاب كل من الرؤية الحضارية والمشروع الاستراتيجي عن التطورات الهائلة التي حدثت في المنطقة خلال الفترة المعنية بهذه الدراسة.

ثالثا: إن التطور الثقافي والفكري لم يسبق التحديث أو يواكبه كما أوضحنا بالدراسة، بل كان لاحقا له ماعدا استثناءات محدودة.

(*) يؤدي عامل التحدي الخارجي دورا في صناعة التاريخ، والظروف التي تعيشها دول الخليج العربية ستدفعها إلى التعاون والتكامل، ومن ثم الاتحاد على الرغم من المعوقات الكثيرة التي تعيشها المنطقة.

(**) يلاحظ أن لبعض الكلمات في اللهجات في دول المنطقة أصولا من دول مجاورة كانت تربطها مع المنطقة صلات تجارية وحضارية.

رابعا: في كثير من الدول التي أشرنا إليها في الدراسة، والتي انطلقت من إصلاح وتطوير التعليم أساسا للحداثة، كان التطور في مجال التعليم في دول الخليج العربية كميا لا نوعيا، ولذلك فإن تجاربنا مختلفة عن تلك الدول التي شهدت تطورا علميا وفكريا، ورسخت قواعد تجاربها ضمانا للمستقبل.

خامسا: عندما نتحدث عن الحداثة ومحدوديتها في دول المنطقة فنحن نعني مفهوم الحداثة الذي غيّر مجتمعات في الغرب والشرق تحدثنا عنها مطولا في الفصل الأول.

سادسا: عندما نثير نقدا في هذا الاتجاه فإن ذلك لا يعني أن المنطقة لم تشهد حداثة في العصر النفطي، ولكن تطور الواقع النفطي فرض نهجا مختلفا ولم يكن هناك بديل عنه، فإما الشروع في التحديث وإما ضياع الفرصة التاريخية الناجمة عن عائدات النفط في هذه الفترة التاريخية.

سابعا: علينا أن نقول بوضوح إن ومضات الحداثة الفكرية في المجالات المختلفة ليست ضمن نسق فكري نظري، بل نتجت عن اجتهادات ومبادرات للنخب على المستويين التعليمي والاقتصادي في كلتا الحالتين التحديثية والحداثية. هناك ثقافة مشتركة بين مجتمعات دول الخليج العربية خلال مسيرتها حتى الآن.

ثامنا: يعتبر التراث منبعا ثقافيا مهما، والنظرة إليه يجب أن تكون نقدية، وعلينا ألا نسلم بكل ما جاء فيه.

تاسعا: إن صغر حجم دولنا يتطلب تقوية الصلات بينها وصولا إلى تكاملها وتنميتها والحداثة فيها.

عاشرا: لقد أدى الفراغ السياسي في المنطقة دورا سلبيا وإيجابيا. أما السلبي فهو أن دولنا كانت مهددة إقليميا، وأما الإيجابي فهو التحرك لملء الفراغ باتحاد الإمارات العربية، وقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حادي عشر: لقد كانت ولاتزال مشكلة الخلل في التركيبة السكانية تؤرق دول المنطقة، وعليها أن تواجه المشكلة بشكل جماعي مع أهمية مساعي كل دولة لمواجهة أزمتها.

ثاني عشر: كان لا بد من وجود سوق خليجية مشتركة، وكذلك مناهج دراسية موحدة، وإقامة مؤسسات مشتركة للمجتمع المدني حتى نكوّن رؤية استراتيجية مشتركة.

1 - لقد كانت التجارة ووسائلها في السابق قبل النفط متشابهة، فهي إما تجارة بحرية وإما تجارة قوافل. كما تشابهت السلع المُتَاجَر بها وكذلك الموانئ التي تمر بها والدول التي تتعامل معها. وفي العصر النفطي تراجع دور الطبقة التجارية على رغم اتساع نطاقها. كما كان الاعتماد على الأفراد والعائلات التجارية، بينما التجارة في عصر النفط تعتمد على الشركات ورأس المال الكبير.

2 - إن منطقة الجزيرة والخليج العربي تشكل وحدة جغرافية تعتمد على ممرين مائيين مهمين على مستوى الإقليم والعالم هما الخليج العربي والبحر الأحمر.

3 - تتميز هذه المنطقة بالتجانس السكاني في المكونات والعادات والتقاليد والامتداد البشري لعائلات مشتركة.

4 - وإذا نظرنا إلى الوضع السياسي الذي عاشته وتعيشه المنطقة نجده متماثلا مع الفارق في التفاصيل سواء في تاريخ الكيانات أو في تكوين وأهداف القوى السياسية فيها.

5 - تماثل المنطقة والمشتركات بين شعوبها حتى في السلبيات، على سبيل المثال الخلل في التركيبة السكانية والدولة الريعية الاستهلاكية وغيرها من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالهموم مشتركة. كما أن مجالات النهضة كذلك متشابهة وتنتظر الرؤية الاستراتيجية لتكاملها، وعلينا أن نقتنص الفرصة التاريخية قبل ضياعها.

6 - تعتمد دول الخليج العربية أساسا على عائدات النفط، وانقراضُ بعض الموارد التي كان يعتمد عليها شعب المنطقة، مثل مهنة الغوص على اللؤلؤ في مياه الخليج العربي، والرعي الذي هو في طريقه إلى الانقراض، هذا الوضع يفرض التفكير الجدي في المستقبل.

هذه المشتركات التاريخية والمشتركات في مواجهة التحديث والحداثة تفرض على دول المنطقة الاتجاه نحو توحيد الرؤى والرؤية الاستراتيجية لخلق التوازن في القوى إقليميا، لأنه لا يخفى على أحد التفاوت الواضح بين دول صغيرة في أغلبها مع دول كبيرة في مقوماتها إقليميا، وإن اتحاد دولة الإمارات التوافقي يمكن أن يكون نهجا لدول المنطقة كلها[1]، ولما كان عصر التوحيد بالقوة قد ولّى فإن الحل أمامنا يكون إما بالتوافق وإما بالديموقراطية لتحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي.

فمنطقة الخليج العربي تحتاج إلى تقوية وتعزيز مقوماتها، والمقوم السكاني المواطن في مقدمتها. وقد أثبتت التجارب أن الدول الصغيرة الضعيفة بمقوماتها مهددة إقليميا ومنها دول الخليج العربية، فالذين يملكون مقومات اقتصادية وسياسية وعسكرية قوية يفكرون في التوسع والامتداد، من هنا لا بد من تقوية مقومات المنطقة، وليكن ذلك هدفا استراتيجيا.

ماذا عن مستقبل دول الخليج العربية؟

في دراسة اقتصادية مهمة أعدها فاهان زانويان[2] Vahan Zanoyan، تناول قضايا مستقبلية أساسية في دول الخليج العربية بعد حقبة الازدهار النفطي، فركزت على مسألة الخصخصة التي تُجرَّب اليوم في دول المنطقة ونتائجها، وكيف أنها ستؤدي إلى احتكار على حساب القطاع العام، ومخاطر هذا الاتجاه. كما تناولت الدراسة مسألة تأخر فرض الضرائب في المنطقة، على أن دولة الرفاه لا تحتاج إليها، بينما مسألة الضرائب ليست مسألة مالية فقط، بل هي جزء من الانتماء الوطني. وتعرج الدراسة على موضوع مهم وهو قضية شراء السلاح بسبب التهديدات الخارجية وآثارها في اقتصاديات دول المنطقة. وإن مسألة شراء السلاح تستفيد منها الدول المصنعة والمصدرة لها أكثر من استفادة دولنا منها، وهي مهمة في استراتيجيات تلك الدول، ومستمرة مادام التلويح بالضغوط الخارجية على دول المنطقة مستمرا. وقد أثارت الدراسة مشكلة اقتصادية أخرى هي أنه مهما كان الأمر فإن المواطنين لا يريدون أن يتخلوا عن مكتسباتهم المادية لشيوع ثقافة دولة الرفاه الريعية الاستهلاكية. وتنبه الدراسة إلى ضرورة تغيير تلك العقلية بشراكة عقلانية بين قطاعات المجتمع، بإدارة سليمة وبالإصلاح السلمي على المدى الطويل، وبهذا تكون الفرصة سانحة لصياغة رؤية ذات معنى وفائدة لمستقبل دول الخليج العربية. وهناك من يخطط لاقتصادنا بالنيابة عنا لمصالحه أكثر مما نخطط نحن، وأفضل، وقد يفسّر ذلك في إطار نظرية المؤامرة على اقتصادنا، ولكن لا بد من مواجهة الحقيقة القائمة والمقبلة.

الخاتمة

«يجب ألا تكون نظرتنا سوداوية وعدمية في دراسة ظاهرتي الحداثة والتحديث في منطقتنا، لأنه على الرغم من انبهارنا بمشروعات التحديث فإنه قد صاحبت ذلك حداثة»

يرى البعض أنه لا فرق بين الحداثة والتحديث، وأن للحداثة جانبين أحدهما فكري والآخر مادي، كما أن للتحديث جانبين: فكريا وماديا أيضا، ولكننا هنا نفرق بين الاثنين؛ حيث إن الحداثة فكرية بينما التحديث مادي على الأرض، والأولى تسبق الثانية، وهذا ما لم يحدث في منطقتنا. إن ملامح الحداثة والتحديث في منطقة الخليج العربي في الفترة المعنية بهذه الدراسة تتركز على ما يلي:

أولا: أن عائدات النفط قد أحدثت متغيرات وتحولات كبيرة وعميقة في إمارات، ثم في دول المنطقة خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

ثانيا: أن المتغيرات والتحولات في المنطقة في العصر النفطي كانت شاملة لكل نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وأصبحنا مجتمعا جديدا بمقومات جديدة.

ثالثا: أن التغييرات والتحولات المادية كانت أكبر وأسرع من التغييرات والتحولات الثقافية، ذلك يعني أن التحديث كان متقدما على الحداثة، بينما الأمر الطبيعي هو عكس ذلك.

رابعا: أن النخب عموما في المنطقة لم يمنحها التطور السريع الفرصة لتكون لديها رؤية استشرافية لمستقبل دولها.

خامسا: لأن التحديث كان سريعا، مع الوفرة المادية، شهدت دول المنطقة ظاهرة الفساد الإداري والسياسي والمالي، وهي إحدى الظواهر السلبية للمرحلة النفطية.

سادسا: لقد خلقت عائدات النفط في المنطقة ظاهرتي الدولة الريعية، والحياة الاستهلاكية، ولهما آثار سلبية على مشروع النهضة في دول المنطقة.

سابعا: على الرغم من تعميم التعليم والكم الكبير في مخرجاته في المنطقة في جميع مجالاته فإنه لم يفرز ثقافة نوعية تسهم فعليا في الحداثة، وكان تأثيره محدودا.

ثامنا: إن كثيرا من الإنجازات التحديثية التي تمت لم تكن ضمن استراتيجية لدى دول المنطقة، وكثير منها لم يضع في اعتباره المستقبل وما سيحصل لعائدات النفط بعد عشرات السنين.

تاسعا: كانت حاجة المنطقة إلى الأيدي العاملة قد أغرقتها في بحر العمالة الوافدة، فأصبح المواطنون أقلية في دولهم.

عاشرا: هناك آثار للتحديث والحداثة في دول الخليج العربية على الوافدين إليها، وعلى عدد من الدول العربية وغيرها، وهذه تحتاج إلى دراسة مستقلة.

حادي عشر: لقد تولت السلطات التحديث بحكم أنها تتسلم عائدات النفط، والحداثة يتولى أمرها المثقفون، ولكن الأخيرة قاصرة.

ثاني عشر: على الرغم من التحديث الكبير ونسبة الحداثة فإن الحداثة في الثقافة الدينية كانت محدودة، ولذلك أسباب عديدة مباشرة وغير مباشرة تناولت بعضها الدراسة، وربما كان ذلك أحد أسباب التطرف.

ثالث عشر: يمكن ملاحظة ومضات الحداثة في مجالات معينة مثل: المسرح، والفن التشكيلي، والشعر وغيرها، وهذا جهد جيد يجب أن نثمنه.

ومن قراءة تجربة التحديث والحداثة في دول الخليج العربية، يمكن القول إن الحداثة قد تنتج تحديثا، ولكن التحديث قد لا ينتج حداثة. وعلينا الاعتراف بأن التحديث في المنطقة قامت به السلطات، بيد أن للقوى الشعبية السياسية والمثقفة دورا مهما في تلك العملية مهما كان القصور والسلبيات.

ويمكن قول ما يلي عن تجربة التحديث في منطقة الخليج العربي أيضا:

إن استخدام عائدات النفط، والتطور السريع للانتقال من الإمارة إلى الدولة دفعا بالتحديث ليسبق الحداثة، وعلينا أن نتوقع مشكلات تعثر التحديث في المنطقة لأنه كان يفتقد الرؤية الإستراتيجية التي كان يفترض أن للحداثة دورا أساسيا فيها بأن يسبق التحديث. ويمكننا أن نهتم بالحداثة منذ اليوم حتى نحدث التوازن بين التحديث والحداثة أولا ثم يكون للحداثة دورها الأساسي في مستقبل المنطقة تدريجيا، ذلك يعني تطورا حقيقيا في الحداثة، ويعنى أيضا تطورا في ثقافتنا وفكرنا.

يجب التفكير في إطار الحداثة بالمستقبل وبمرحلة ما بعد النفط، والإجابة عن السؤال: ماذا بنينا من مشروعات إستراتيجية مستفيدين من عائدات الثروة النفطية في هذه المرحلة التاريخية الاستثنائية؟

لقد اعتقد الكثيرون أن التحديث هو الحداثة، ولم يدركوا أن الدول المتقدمة قد بدأت بالحداثة الفكرية قبل التحديث، وأنها كانت تفرق بين الحداثة والتحديث، ولذلك تجنبت الكثير من سلبيات التحديث فتقدمت فعليا، أما نحن الذين عملنا في التحديث من دون الاهتمام بالحداثة فقد وقعنا في مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية. وندرك أن هناك معوقات أمام الحداثة يجب تجاوزها.

في الوقت نفسه، يجب ألا تكون نظرتنا سوداوية وعدمية في دراسة ظاهرتي الحداثة والتحديث في منطقتنا، لأنه على الرغم من أزماتها وانبهارنا بمشروعات التحديث فإنه قد صاحبت التحديثَ حداثةٌ، ونتج عنه نمو حداثي ولو كان محدودا، وبعد فترة زمنية طويلة نسبيا من التحديث بدأنا نفكر في الحداثة، وهذا بحد ذاته ظاهرة إيجابية.

الملاحق

ملحق 1

الكويت

أقرّ الدستور الدائم في الكويت في 11 نوفمبر 1962. كما تأسس مجلس الأمة الذي يمثل الهيئة التشريعية الكويتية سنة 1963، وهو يتألف من 50 عضوا منتخبا. بدأت التجربة بـ 25 دائرة ثم عشر دوائر ثم خمس دوائر في العام 2006.
ويتضمن الدستور الكويتي مواد متقدمة، وتعتبر أعرق تجربة في منطقة الخليج العربي، ولم تقتصر عملية الانتخاب على مجلس الأمة بل شملت المجلس البلدي، ومجالات الحياة الأخرى في الكويت. وقد جرت محاولات لتعديل الدستور غير أنها لم تنجح في تحقيق ذلك. والكويتيون متمسكون بالدستور لأنه يمثل المظلة التي توفر لهم هامشا جيدا للحريات العامة، وأعطيت المرأة حق الترشح والانتخاب في العام 2005، وتعتبر تجربة الكويت رائدة.

البحرين

أقرّ الدستور البحريني وأصبح نافذا في ديسمبر 1971، وأقيم المجلس الوطني في يونيو 1972، ثم أسس مجلس شورى معين في ديسمبر 1992، وأعطيت المرأة حق الترشح والانتخاب في العام 1999، وأعدّ ميثاق العمل الوطني وأقرّ في فبراير 2001، وجرت بعدها تعديلات على الدستور. كما جرت انتخابات بلدية في أكتوبر من العام 1973، وقد حصلت المرأة على حق الترشح والانتخاب فيها، ولاحقا حصلت على حق الترشح والانتخاب في المجلس الوطني في ديسمبر 1999. أما مسألة قانون الأحزاب في الكويت والبحرين فإن الدستور الكويتي لم ينص عليها ولم ينص على منعها، وذكرت المذكرة التفسيرية للدستور أن المشرع تركها للمستقبل، بينما صدر في البحرين قانون الجمعيات السياسية في يوليو 2005، وهي جمعية الوفاق الوطني، وجمعية العمل الوطني الديموقراطي، وجمعية التجمع الديموقراطي[1]، وهناك تنظيمات أخرى صغيرة. وقد واجهت البحرين صعوبات في مسيرتها السياسية.

المملكة العربية السعودية

صدر النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية وبدأ العمل به في العام 1993، كما تأسس مجلس الشورى الذي يمثل السلطة التشريعية، وهو معين ويتكون من 90 عضوا ودوره الأساسي استشاري، وتطور دوره منذ العام 2002. وفي العام 2004 أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية وأغلب أعضائها مسؤولون حكوميون. والأحزاب السياسية محظورة في السعودية. وقد جرت أول انتخابات بلدية في المملكة في العام 2005. والجماعة الوحيدة المصرح لها بالعمل منذ تأسيس المملكة هي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي موجودة منذ الدولة السعودية الأولى، ولم يعد لها دور أساسي في الحياة العامة في المملكة في العقود الأخيرة. والمملكة العربية السعودية أكبر دولة خليجية مساحة وسكانا، وقد تطور نظامها منذ تأسيسها في العام 1932، وبخاصة في العقود الأخيرة.

سلطنة عمان

لقد صدر القانون الأساسي في عمان في نوفمبر 1996 بمرسوم سلطاني، ونص على تأسيس مجلسين: أحدهما منتخب ويسمى مجلس الشورى، والثاني معين ويسمى مجلس الدولة، وعملهما استشاري، ولكن لهما حق اقتراح التشريعات. وقد جرت أول انتخابات لمجلس الشورى في عمان في العام 2000، وأعطيت المرأة حق التصويت فقط في العام 2003، وقد عينت سيدة بدرجة وزير لأول مرة في عمان. وتضمن القانون الأساسي حق تأسيس الجمعيات الأهلية، غير أن الأحزاب السياسية محظورة[2]. وعمان تتطور وتشهد تجانسا اجتماعيا، وتحديثا، وهي أقل دول المنطقة تعثرا.

الإمارات العربية المتحدة

بدأ الدستور الإماراتي مؤقتا في العام 1971، أي بعد قيام الاتحاد. ثم تحول إلى دستور دائم في ديسمبر 1996، وبموجب هذا الدستور تأسس المجلس الوطني الاتحادي في العام 1971، وهو يتكون من 40 عضوا يمثل الإمارات السبع لمدة سنتين وهو معين، ويعتبر السلطة التشريعية، ودوره استشاري لا تشريعي. ووفق الدستور فإن تكوين الجمعيات الأهلية يخضع للقانون بموافقة الحكومة. والأحزاب السياسية محظورة في الإمارات. وحظيت المرأة بمكانة في الإمارات سواء بالمجلس الوطني الاتحادي أو في الوزارة[3]، وهذه خطوة مهمة في مجال الحداثة، حيث إن الإمارات تتطور بسرعة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

قطر

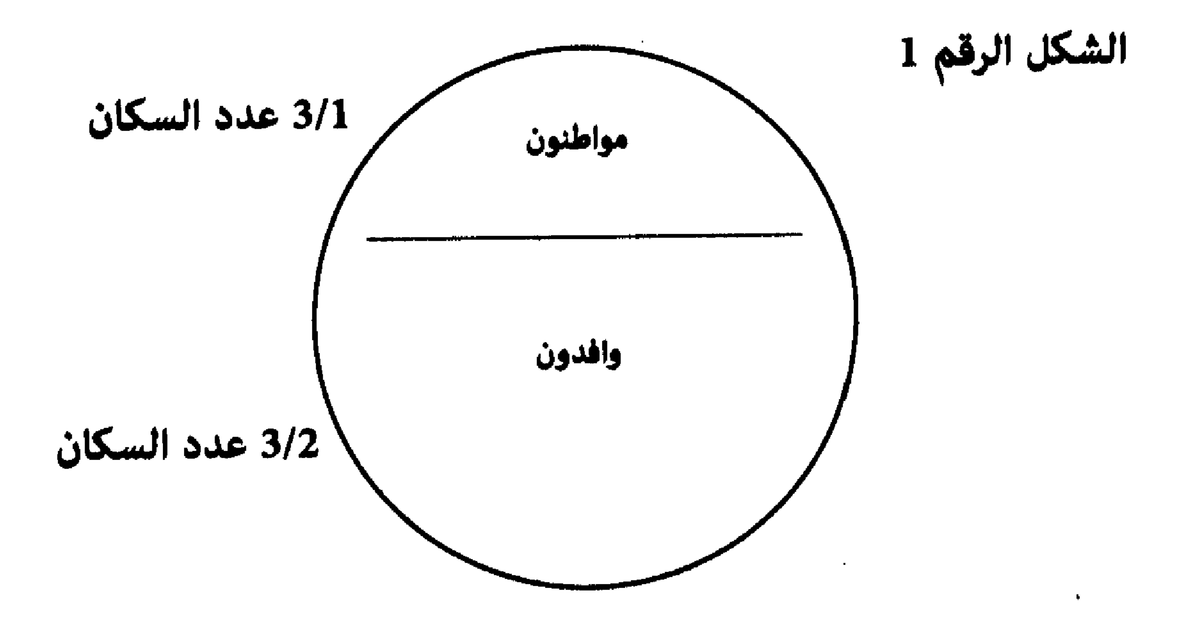
أُقِرَّ الدستور القطري في أبريل 2003، وهو دستور دائم، ووعد بإجراء انتخابات عامة لمجلس تشريعي. في 2004 نشر الدستور في الجريدة الرسمية، وصدرت قوانين تسمح بتشكيل الجمعيات المهنية لأول مرة في تاريخ قطر، ولكنها جمعيات مهنية لا سياسية. وفي 2005 صدر قانون تشكيل مجلس شورى بصلاحيات تشريعية، وأعلن عن مشروع قانون انتخابات خاص بمجلس شورى لأول مرة في تاريخ هذه الدولة[4]. وفي العام 1999 جرت أول انتخابات للمجلس البلدي، وشاركت النساء لأول مرة، كما جرت انتخابات للمجلس البلدي في أبريل 2003 بعد صدور الدستور[5]، وبذلك يكون صدور الدساتير الدائمة خطوة مهمة في الإصلاح السياسي في المنطقة الذي ترتبت عليه حداثة واكبت عملية التحديث. وعلى الرغم من طبيعة النظام السياسي التقليدي فإنه يتطور في ظل الاستقرار الذي تشهده دول الخليج العربي.

ملحق 2

التركيبة السكانية في دول الخليج العربية

نسبة المواطنين إلى الوافدين في دول الخليج العربية بصورة عامة هي أن المواطنين ثلث عدد السكان، مع العلم أن دولتين هما الإمارات وقطر أقل من ذلك.

الشكل الرقم 1



صُحّح هذا الشكل بعد دراسة المؤلف لإحصائيات السكان في دول المنطقة للعام 2005[6]. وتعتبر قضية الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي من أخطر القضايا التي قد تواجه أي دولة، كما أوضحت الدراسات التي تضمنها هذا الكتاب.

الهوامش

المقدمة

(1) حسين العودات، النهضة والحداثة، بيروت، لندن، 2011، ص11.

الفصل الأول

(1) Foreign Affairs New york,US.,Jan. – Feb.2012 pp.3-6.

(2) ميشيل فوكو، ما التنوير؟ ترجمة د. الزواوي بغوره، مكتبة آفاق، الكويت 2013، ص23.

(3) المصدر السابق، ص2، 3.

(4) المصدر السابق ص-16 17.

(5) هاشم صالح، معارك التنويريين والأصوليين في أوروبا - بيروت – لندن، 2010، ص7.

(6) المصدر نفسه ص23، 233، 237.

(7) أريك هوبزباوم، عصر الثورة – أوروبا، -1789 1848، ترجمة د. فايز الصباغ، 2007، بيروت، ص26.

(8) المصدر نفسه، ص128 - 129.

(9) جي. كلارك، ترجمة شوقي جلال، التنوير الآتي عن الشرق، العدد 346 من سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر، 2007، ص56-57.

(10) المصدر نفسه، ص9، 319، 334.

(11) انظر: لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، بيروت، 1985 الفصل الثامن عشر والفصل العشرين.

(12) للمزيد عن معرفة العلاقة بين الرأسمالية ودول العالم الثالث انظر: ج. تيمونز وأيمن هايت، ترجمة: سمر الشيشكلي، من الحداثة إلى العولمة، الجزء الثاني، العدد 310 من سلسلة عالم المعرفة، ص254 - 255.

(13) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: د..حسين الشيخ، بيروت، 1992م، ص 24 - 109 - 110.

(14) المصدر نفسه، ص115، 174 - 175، 226 - 227.

(15) ج. تيمونز، أيمن هايت، من الحداثة إلى العولمة، ترجمة: سمر الشيشكلي، الجزء الأول، العدد 309 من سلسلة عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 2004، ص19 - 21.

(16) المصدر نفسه، ص181.

(17) جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة، لندن، 2000، ص42 - 43.

(18) حول إدارة الاقتصاد العالمي ومشاكله انظر: ج. تيمور وأيمن هايت، ترجمة: سحر الشيشكلي، من الحداثة إلى العولمة، مصدر سابق، ص156 - 157.

(19) السيد يسين، الفكر العربي والزمن، ندوة مجلة عالم الفكر: الفكر العربي المعاصر تقييم واستشراف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، مجلة عالم الفكر، المجلد السادس والعشرون، العددان الثالث والرابع: يناير – مارس/ أبريل - يونيو 1998، ص420 - 421.

(20) د. عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، بيروت، 1992، ص9.

(21) حسين العودات، النهضة والحداثة، مصدر سابق، ص45 - 48.

(22) د. حازم الببلاوي، على أبواب عصر جديد، القاهرة 1983، مقدمة الكتاب للدكتور زكي نجيب محمود، ص5 - 7.

(23) انظر: فريتس شتيبات، ترجمة عبدالغفار مكاوي، العدد 302 من سلسلة عالم المعرفة، الإسلام شريكا، الكويت، أبريل 2004 – ص130 - 133.
(24) د. رضا حمدي، قراءة نقدية في محاولات تأصيل المشروع العقلاني العربي، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد الحادي والأربعون، العدد الرابع، أبريل - يونيو 2013 - ص79-78.
(25) هاشم صالح، معارك التنويريين والأصوليين في أوروبا، مصدر سابق، ص357.
(26) خالد زيادة، المسلمون والحداثة الأوروبية، القاهرة، 2010، ص19-20.
(27) د. محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسية في الشرق العربي، العدد 35 من سلسلة عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 1980، ص7.
(28) د. محمد جابر الأنصاري، 1980، ص9، 17-18-20، المصدر نفسه.
(29) جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة، بيروت – لندن، 2000، ص39-42.
(30) جورج طرابيشي، المصدر نفسه، ص133-136، 138.
(31) المصدر نفسه ص174–175.
(32) وداد القاضي، الحياة الفكرية في المشرق العربي 1889–1939، بيروت، 1983، ص35-37.
(33) جمال بارون، حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر، دمشق 1994، ص12.
(34) جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة، بيروت – لندن، 2000، ص166.
(35) شوقي بغدادي، نحن والحداثة في الفنون، مجلة العربي، الكويت، مارس 2015، ص144-145-147.

الفصل الثاني

(1) د. عبدالمالك خلف التميمي، قضايا وإشكاليات سياسية واجتماعية وثقافية، الكويت، 2011، ص130-131.
(2) علي المحجوبي، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، تونس، 1999، ص19-21.
(3) د. علي المحجوبي، المصدر السابق، ص23-23.
أيضا: لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، بيروت، 1985، ص71.
(4) المصدر السابق ص29-30.
انظر أيضا: مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية.
انظر أيضا: حسين الشيقة، دولة محمد علي والغرب، بيروت، 2002، ص-183 184.
(5) مسعود ضاهر، مصدر سابق، ص240، 243، 245.
(6) مسعود ضاهر، مصدر سابق، ص209، 2010، 256.
(7) د. محمد أعفيف، أصول التحديث في اليابان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر، 2010.
(8) مسعود ضاهر، مصدر سابق، ص172-175.
(9) أدوين راشاور، ترجمة ليلى الجبالي، بيروت، ص284-407.
انظر أيضا: مالك بن نبي، شروط النهضة، دمشق، 1987، ص49.
(10) بيتر جي كاتزنشتاين، ترجمة: فاضل جتكر، الحضارات في السياسة العالمية، العدد 385 من سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
(11) وو بن، ترجمة: عبدالعزيز حمدي، الصينيون المعاصرون، العدد 210 من سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو 1495، ص13-14.
(12) وو بن، المصدر السابق.

(13) بيتر جي كاتزنشتاين، مصدر سابق، ص-157 158-184.
(14) بيتر جي كاتزنشتاين، مصدر سابق، ص170، 44، 45.
(15) وو بن، مصدر سابق، ص68-69، 180-181.
(16) وو بن، ترجمة عبدالعزيز حمدي، المصدر السابق، ص196-197، 199، 229، 233.

الفصل الثالث

(1) مجموعة مؤلفين، المجتمع العربي الحديث والمعاصر، بيروت 1998، ص-139 147.
(2) د. عبدالعزيز الصويغ، النفط والسياسة العربية، الرياض، 1981، ض145-181.
انظر أيضا: د. علي عتيقة، النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي، الكويت 1985، ص22-23.
(3) د. عبدالرزاق الداوي، مجتمع المعرفة.. معالم رؤية تكنولوجية جديدة للعالم، مجلة عالم الفكر، دولة الكويت، المجلد الأربعون، العدد الثالث، يناير – مارس 2012، ص95-101.
(4) انظر كتاب د.عبدالله الغذامي، حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية، بيروت، الدار البيضاء، 2004.
(5) منار علي حسن، شعر يوسف الخال، جريدة الجريدة، الكويت 1 يوليو 2016.
(6) See also: Cyril B. and A.Brown, Modernization in the Middle East, 1975, U.S.A, P. 319.
(7) د. عبدالمالك التميمي، بعض إشكاليات الثقافة في منطقة الخليج العربي، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة، بيروت 1992، ص299 - 307.
(8) خالد سعود الزيد، أدباء الكويت في قرنين.
(9) خالد سعود الزيد، المسرح في الكويت، الكويت 1983، الفصل السابع.
(10) المرجع السابق، ص382.
(11) انظر: مقال د. أحمد محمد المعتوق، الظاهرة الأدبية بين العلم والعولمة، مجلة العربي، الكويت، مايو 2017، ص75.

الفصل الرابع

(1) انظر د. مصطفى العاني، تطور مفهوم الأمن في دولة الكويت، جريدة القبس الكويت، 20 أبريل 2001 ص11.
(2) د. عبدالمالك التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، ط ثالثة 2012، الكويت، ص17.
(3) محمد عابد الجابري، ومحمد محمود الإمام، التنمية البشرية في الوطن العربي، الأبعاد الثقافية والمجتمعية، عمان 1995، ص73.
(4) انظر مواد الدستور الكويتي للعام 1962 على سبيل المثال.
(5) د. باقر النجار، ندوة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص149-163.
(6) حول موقف بريطانيا من التحديث في المنطقة، انظر:
.95-JILL Crystal, Oil and Politics in the Gulf, U.K., 1995. PP.66- 67, 94
(7) حول نشاط القوى والحركات الوطنية انظر أدبياتها، وما كتب عنها في الصحافة المحلية وبعض الدراسات لاحقا، وفي انتظار دراسات نقدية لاتجاهاتها وممارساتها.

(8) د. أحمد الخطيب، من الإمارة إلى الدولة، بيروت 2007، الفصل الثالث.

(9) لمزيد من المعلومات والأفكار انظر أعمال ندوة «السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون» منتدى التنمية، 2013، بيروت.

(10) حول الحاجة إلى الإصلاح في منطقة الخليج العربية انظر: مجموعة مؤلفين «السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون»، منتدى التنمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بيروت 2013، ص327 - 339.

(11) ثروت الخرباوي، الجماعات المتطرفة، مقابلة في جريدة الجريدة، الكويت 23 يونيو 2015، ص24.

(12) ندوة «الدولة المدنية والدولة الدينية»، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد الحادي والأربعون، العدد الرابع، أبريل 2013، ص288.

(13) د. محمد الرميحي وآخرون، الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرين، كتاب مجلة العربي، أكتوبر 1997، ص193 - 194.

(14) د. عبدالعزيز الجلال، التربية والتنمية، الرياض 1995، ص20.

انظر أيضا: د. باقر النجار، صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي، بيروت – 2003، ص40 - 41.

(15) أ. د. عبدالمالك التميمي، الطبقة الوسطى في العالم العربي، الكويت، 2009، ص172-173.

(16) المصدر نفسه، ص176–177، 106-107.

(17) حول دور الطبقة الوسطى انظر: د. محمد صادق، ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1981، ص594.

(18) حول الإحصاء السكاني انظر: أ. د. عبدالمالك التميمي أبحاث في تاريخ الكويت – طبعة ثالثة، 2012، ص108.

(19) انظر: د. حسن الخياط، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة – قطر، 2000، ص100-122.

(20) حول الوافدين في منطقة الخليج انظر: أ. د. عبدالمالك التميمي، تاريخ الناس في منطقة الخليج العربي، الكويت 2005، ص67-90، المصدر السابق.

(21) حول الوافدين في منطقة الخليج، انظر: د. إبراهيم سعد الدين، آثار العمالة الأجنبية على التنمية، أعمال ندوة العمالة الأجنبية في أفكار الخليج العربي، بيروت 1983، ص327 - 339.

(22) أ. د. عبدالمالك التميمي، تاريخ الناس في منطقة الخليج العربي، الكويت 2010، ص103 - 117.

(23) جريدة الجريدة، الجمعيات الخيرية في الكويت، 5 مايو 2013، ص3.

(24) لمزيد من المعلومات، انظر: د. محمد الحداد ود. عبدالرسول الموسى، تراث البادية، جامعة الكويت، 1986، ص26 - 27، 102 - 121.

(25) لمزيد من المعلومات، انظر: أ. د. عبدالمالك التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، الطبعة الثالثة 2012، الكويت، ص109.

(26) د. شفيق الغبرا، الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة: والمجتمع، القاهرة، 1995، ص53 - 54.

(27) Anthony cordesman, the Gulf and definition of citizen, center of strategic studies Washingtom Dc, 2006, PP2 – 3.

الفصل الخامس

(1) جوردن إيست، الجغرافيا توجه التاريخ، بيروت، دار الحداثة ص39، 1982.

(2) جوردن إيست، الجغرافيا توجه التاريخ، بيروت، ص105، 1982.

(3) انظر: د. معاوية سعيدوني، التحديث العمراني في الجزائر، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد الحادي والأربعون، العدد الأول، يوليو - سبتمبر 2012، ص177-181.

(4) أ. د. عبدالمالك التميمي، الفساد في التاريخ المعاصر، جريدة القبس، أغسطس 2014، دراسة نشرت على حلقات.

(5) د. علي الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، العدد 42 من سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو، 1981، ص55.

(6) المصدر نفسه، ص-196 197.

(7) انظر: جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة، 2000، بيروت، ص-174 175.

الفصل السادس

(1) The First Kuwait Oil Concession, A.Chisholm, 1975.PP.3-4.

(2) Ibid, ch.2. See also: Jill Crystal, Oil and Politics in the Gulf, U.K. 1970, PP, 6266-.

(3) جوناثان فراير، النفط والتنمية في الكويت، مراجعة أ. د. عبدالمالك التميمي.

(4) المصدر نفسه، ص140-143.

(5) أ.د. نجاة عبدالقادر الجاسم، الكويت 2010، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الجزء الأول، ص108-113.

عن الأرشيف البريطاني 1953 1952- / Fo/371.

(6) انظر: أ. د. عبدالمالك التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، طبعة ثالثة، الكويت، 2013، ص90-91، 109.

(7) أ. د. عبدالمالك التميمي، المصدر السابق، ص92-99.

(8) مجموعة مختصين، ندوة أزمة التعليم في الوطن العربي، مجلة «عالم الفكر»، المجلد الثالث والأربعون، العدد الرابع، أبريل 2015، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

(9) الباحث أستاذ في جامعة الكويت عاش التجربة فترة زمنية طويلة.

(10) أ. د. عبدالمالك التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، بيروت، ص181 - 193.

(11) انظر: أ. د. عبدالمالك التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، ط ثالثة، 1912، الكويت، الجدول ص108.

(12) دستور دولة الكويت للعام 1962، المادة الأولى.

(13) انظر دستور دولة الكويت للعام 1962.

(14) وثائق الخارجية البريطانية، ملف بعنوان الاقتصاد الكويتي خلال الفترة 1950 - 1968، ترجمة جريدة «القبس» تحت عنوان «وثائق»، ص16 تاريخ 23 مايو 2001.

(15) انظر المصدر السابق، تاريخ 15 مايو 2001، و16 مايو 2001.

(16) وثائق الخارجية البريطانية، المصدر السابق، جريدة «القبس» تاريخ 18 مايو 2001 و23 مايو 2001.

(17) المصدر نفسه.

(18) جريدة القبس، الكويت 18 أغسطس 2016، ص2. انظر أيضا المصدر نفسه، 19 أبريل 2017، ص24.

(19) د. يوسف الصايغ، نحو سياسة بترولية خليجية مشتركة، أعمال ندوة مستجدات التعاون في منطقة الخليج العربي، 1982، الكويت، ص219-226.

(20) فريد العجيل، النفط في الكويت، الكويت، من دون تاريخ، انظر أيضا: محاضر مجلس الأمة الكويتي للفترة 1965-1975، ص113-114.

(21) د. عبدالعزيز الصويغ، النفط والسياسة العربية، الرياض، 1981، ص145-146.

(22) فريد العجيل، المصدر السابق، ص121-123.

(23) محاضر مجلس الأمة الكويتي، 1965-1975.

(24) انظر: د. خليفة الوقيان، الثقافة في الكويت، الطبعة السادسة 2014، الكويت، الفصل الأول ص17-61.

(25) انظر صحافة الكويت اليومية، فبراير 2016.

الفصل السابع

(1) د. عبدالله صالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، 1998، الرياض. ص314 - 329.

(2) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، وثائق الخليج والجزيرة العربية، 1976، الكويت، 1981، ص581 - 584.

(3) المصدر السابق، ص590 - 591.

(4) د. عبدالمحسن الرشود، الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999، ص64 - 72.

(5) د. فهاد الحمد، مجلة الدارة، الرياض في التاريخ والتطور، العدد الثاني، السنة الثلاثون 1425هـ ص26 - 35.

انظر أيضا، المصدر نفسه، د. خالد المديهيم، ص227 - 230.

انظر أيضا المصدر نفسه، عبدالرحمن الرويشد، ص329 - 330.

(6) انظر: طلال بن خالد الطريقي، العلاقات السعودية - البحرانية في عهد الملك عبدالعزيز، الرياض، 1430هـ ص240 - 244.

(7) فرايد هاليداي، ترجمة محمد الرميحي، ديسمبر 1976، الكويت – ص55-56.

انظر أيضا: النشرة الاقتصادية، الوكالة المالية السعودية يناير 1974.

(8) المرجع نفسه، ص48.

(9) د. زيدان خوليف، جامعة نانتيير، باريس، الملك فيصل بن عبدالعزيز، المجلد الأول، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، مايو، 2008، ص-366 367.

(10) مقابلة مع الأستاذ سلطان البازعي، فضائية العربية، 13 فبراير 2016، رئيس الجمعية

السعودية للثقافة والفنون.

(11) د. عبدالله الغذامي، حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية، بيروت، الدار البيضاء، 2004.

(12) حول ثقافة مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية انظر مقال عبدالحي يوسف، السعودية تتوسع في ثقافة مكافحة الفساد، جريدة القبس، الكويت، 21 يناير 2012، ص39.

(13) تناولت بعض مواقع التواصل الاجتماعي تلك الوقائع ولوحات فنية لفنانات سعوديات تدل على إمكانيات واعدة ووعي ثاقب بقضايا مجتمعهن ومستقبله.

الفصل الثامن

(1) فرايد هاليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة ضاهر ماجد، بيروت، 1975، ص63 - 65.

(2) مجموعة مؤلفين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة بيروت، 2008، ص158 - 259.

(3) وثائق الخليج والجزيرة العربية 1976م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت 1981، ص272 - 273.

(4) أ. د. عبدالمالك خلف التميمي، الطبقة الوسطى في العالم العربي، الكويت، 2009، ص172 - 173.

(5) Dr. M.G.Rumaihi, BAHRAIN: Social and Political Changes Since The Second War,Kuwait 1975,PP - 65 - 68.

(6) د. نادر كاظم، سيرة التنويرين العرب – إشكالية التقدم، جامعة البحرين، 1916، ص1 - 2 (بحث غير منشور).

(7) انظر: وثائق الخليج والجزيرة العربية 1976، إصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ص 272 - 280.

(8) د. عبدالإله أبو عياش، آفاق التنمية الصناعية في دُول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1979، ص 80-91.

(9) ميثاء سالم الشامسي، الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي 2010، ص-213 214.

(10) مركز الخليج للدراسات، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2008، 2009، الشارقة، 2009، ص39-41.

(11) إبراهيم العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، بغداد 1976. ص321.

(12) المصدر نفسه، ص152.

(13) محمد جابر الأنصاري، الثقافة في البحرين في ثلاثة عقود، البحرين،1993، ص8.

(14) المرجع نفسه، ص189.

(15) د. إبراهيم شهداد، نشاط المعارضة السياسية في البحرين، الدوحة – قطر، يناير 2000، ص17-21.

الفصل التاسع

(1) مجموعة مؤلفين، تطور قطر الحديث والمعاصر، الدوحة، 2014، ص19-22.
انظر مجموعة قوانين قطر، إدارة الشؤون القانونية، وزارة العدل.
انظر الجريدة الرسمية القطرية.
(2) المصدر نفسه، ص28، 33-34.
(3) المصدر السابق، ص34-35، 40.
(4) وثائق وزارة الخارجية البريطانية.
Fo 371/8 2003, 9125 persian Galf Report 1950.
(5) وثائق وزارة الخارجية البريطانية
.sept. 9. 1955 577 114/Fo. 317
(6) يوسف عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، ص233-234.
(7) المصدر نفسه، ص243.
(8) مجموعة مؤلفين، تطور قطر الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص269.
كذلك انظر: جهينة سلطان العيسى، التحديث في المجتمع القطري، الكويت 1979.
(9) انظر: موزة سلطان، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر الدوحة.
(10) مجموعة مؤلفين، تطور قطر الحديث، الدوحة، المصدر السابق، ص261 - 265.
(11) وثائق الخليج والجزيرة العربية، 1976، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1981.
(12) مجموعة مؤلفين، تطور قطر الحديث والمعاصر، مصدر سابق، ص286 - 290.
(13) د. محمد جابر الأنصاري، تراث قطر وثقافتها المعاصرة، وزارة الإعلام، دولة قطر 1980، ص114.
(14) المرجع نفسه، ص130 - 131، 146 - 147، 111.
(15) د. جهينة سلطان العيسى، التحديث في المجتمع القطري المعاصر، الكويت، 1979، ص56 - 59، 116 - 117.
(16) ج. لوريمر، دليل الخليج، الديوان الأميري - الدوحة، قطر 1976.
(17) صادق يلي، قطر والثقافة العربية، مجلة العربي، مارس 1993.

الفصل العاشر

(1) تحقيق د. سعيد عبدالفتاح عاشور، تاريخ أهل عمان، وزارة التراث، عمان، 1980. مخطوطة من التراث العماني.
انظر أيضا: د. بدر الدين خصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الأول، الكويت 1978، ص27-28.
(2) ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الثاني، لدول ترجمة الأميري، قطر، ص656-663.
(3) المصدر نفسه، ص -965 968.
(4) فريد هاليداي، ترجمة د. محمد الرميحي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، الكويت، 1976، ص 234-238.

(5) د. عبدالله القتم، أدب المقالة الصحافية في سلطنة عمان، 2009، ص147 - 156، 204 - 206.

(6) جريدة العهد، الدوحة ، قطر، فبراير، 1976، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، وثائق الخليج والجزيرة العربية، ص535 - 537.

(7) انظر:

J.towunsend, Oman - The Making of the Modern State,J.B.,1977, PP.153 - 164.

(8) د. محمد الرميحي وآخرون، كتاب مجلة العربي، أكتوبر، 1997.

(9) المصدر السابق، ص308.

(10) H.VR.Sindelar J.Pelorson,Cresscurrents in the Gulf, U.S.A., 1988, pp.158 - 159.

(11) ميثاء سالم الشامسي، الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبوظبي 2010، 2015 – 2017.

الفصل الحادي عشر

(1) د. فاطمة الصايغ، الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق، أبوظبي، 1995، ص2942.

(2) د. مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص112-115.

(3) د. عبدالله القتم، أدب المقالة في الإمارات، العربية المتحدة، 2009، ص112-117،113.

(4) المرجع نفسه، ص123 – 131.

(5) مركز الخليج للكتاب، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دبي، 1998، ص253-258.

(6) جريدة الرأي العام، الكويت، أبريل، 1976.

(7) جريدة القبس، الكويت، مارس، 1976.

(8) ميثاء سالم الشامسي، الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، 2010، ص208-210.

(9) عبدالرزاق فارس الفارس، تخطيط القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، 1985. ص14-15.

(10) المصدر نفسه، ص20-21.

(11) المصدر نفسه، ص81-140-141.

(12) د. عبدالرحمن الشلال، المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ندوة استراتيجية الثقافة والتنمية، جامعة الكويت، مارس 2000، ص260 ،279، 281.

(13) كريستوفر ديفدسون، جامعة كولومبيا، نيويورك، ترجمة: فضل سالم، عنوان الكتاب: «دبي.. للنجاح ثمن»، نُشر في جريدة القبس (الكويت) على سلسلة من الحلقات، الأعداد 17، 19، 31، أكتوبر 2008.

الفصل الثاني عشر

(1) هناك أطروحة ماجستير للسيد بدر العازمي عنوانها «وحدة المملكة العربية السعودية، واتحاد دولة الإمارات»، وهي دراسة مقارنة مهمة وجديرة بالقراءة. قدمت الأطروحة بقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة الكويت.

(2) Vahan Zanoyan، جريدة الطليعة، الكويت، 6 ديسمبر 1995، ص15.

ملحق 1

(1) د. عدنان محمد الهياجنة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بيروت 2008، ص 124 - 125، 129.

لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى دساتير دول المنطقة وقوانينها الأساسية.

(2) المصدر السابق، د. عدنان الهياجنة ص 126.

(3) المصدر نفسه ص 127 - 128.

(4) د. عدنان الهياجنة، المصدر السابق ص 123.

(5) المصدر نفسه، ص 128 - 129.

ملحق 2

(6) Kasim Randeree, Workforce Nationalization in the Gulf Cooperation Council States, C.I.R.s.,
Georgetown University, Doha, Qatar, 2012,P.3.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

1 - أريك هويز باوم، عصر الثورة، بيروت، 2007.

2 - السيد يسن، الفكر العربي والزمن، ندوة الفكر العربي المعاصر، الكويت، مجلة عالم الفكر، 1998.

3 - إدوين رايشاور، اليابانيون، الكويت، أبريل، 1989.

4 - إبراهيم العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، بغداد، 1976.

5 - باقر النجار، ندوة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، بيروت، 2008.

6 - بيتر جي كاتزنشتاين، الحضارات في السياسة العالمية، العدد 385 من سلسلة عالم المعرفة، الكويت، فبراير 2012.

7 - ثروت الخرباوي، الجماعات المتطرفة، جريدة الجريدة، الكويت، يونيو، 2015.

8 - بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، الجزء الأول، الكويت 1978، ص17 - 18.

9 - حسن الخياط، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة، قطر، 2010.

10 - حسين المشيقة، دولة محمد علي والغرب، بيروت، 2002.

11 - جهينة العيسى، التحديث في المجتمع القطري المعاصر، الكويت، 1979.

12 - فهد الحمد، مجلة الدارة، الرياض، 1425هـ

13 - فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، بيروت، 1972.

14 - فرايد هاليداي، ديسمبر، 1976، الكويت.

15 - فريتس شتيبات، ترجمة عبد الغفار مكاوي سلسلة عالم المعرفة، الإسلام شريكا، الكويت، أبريل، 2004.

16 - زيدان خوليف، الرياض، الدارة، مايو، 2008.

17 - عبدالإله أبو عياش، آفاق التنمية في دول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1979.

18 - عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، بيروت، 1992.

19 - عبدالمالك التميمي، ملامح التحديث في مصر واليابان، ندوة كلية الآداب - جامعة الكويت، 1994.

20 - عبدالعزيز الصويغ، النفط والسياسة العربية، الرياض، 1981.

21 - عبدالله الغذامي، حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية، الرياض.

22 - علي المحجوبي، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، تونس، 1999.

23 - عبدالرزاق الفارس، تخطيط القوى العاملة في الإمارات، الكويت، 1985.

24 - عبدالعزيز الجلال، التربية والتنمية، الرياض، 1995.

25 - عبدالمالك التميمي، الطبقة الوسطى في العالم العربي، الكويت، 2009.

26 - عبدالمالك التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، بيروت، 2000.

27 - عبدالله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج2 - الرياض، 1998.

28 - عبدالمحسن الرشود، الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999.

29 - ج تيمونز، أيمن هامت، من الحداثة إلى العولمة، الجزء الأول، الكويت، نوفمبر، 2004.

30 - جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة، لندن، 2000.

31 - جمال بارون، حركة التنوير العربية، دمشق، 1994.

32 - ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الثاني، الجزء الثاني، الديوان الأميري، قطر.

33 - جريدة الرأي العام، الكويت، أبريل، 1976.
34 - جريدة القبس، الكويت، مارس، 1976.
35 - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربي، بيروت، 1985.
36 - ميشيل فوكو، ما التنوير، الكويت، 2013.
37 - محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر السياسي في المشرق العربي، الكويت، نوفمبر، 1980.
38 - مجموعة مؤلفين، المجتمع العربي الحديث والمعاصر، بيروت، 1998.
39 - محمد الرميحي وآخرون، الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرين، مجلة العربي، الكويت، 1997.
40 - مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية، الكويت، ديسمبر، 1999.
41 - محمد جابر الأنصاري، الثقافة في البحرين في ثلاثة عقود، البحرين، 1993.
42 - مجموعة مؤلفين، تطور قطر الحديث والمعاصر، الدوحة، 2014.
43 - مركز الخليج للكتاب، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دبي، 1998.
44 - ميثاء الشامسي، الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، أبوظبي، 2010.
45 - محمد أعفيف، أصول التحديث في اليابان، مجلة المستقبل العربي، أكتوبر، 2010.
46 - مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، 1987.
47 - مجموعة مختصين، ندوة «أزمة التعليم في الوطن العربي»، مجلة عالم الفكر، الكويت 2014، أبريل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
48 - مجموعة مؤلفين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بيروت 2008.
49 - وثائق الخارجية البريطانية، الملف الرقم 8 بعنوان الاقتصاد الكويتي خلال الفترة 1950 - 1968، جريدة القبس، الكويت 23 مايو 2001، ص 16.
50 - د. يوسف الصايغ، نحو سياسة بترولية خليجية مشتركة، أعمال ندوة «مستجدات التعاون في منطقة الخليج العربي»، 1982، الكويت ص 219 - 226.
51 - د. خليفة الوقيان، الثقافة في الكويت ط سادسة 2014، الكويت، الفصل الأول.
52 - د. إبراهيم شهداد، نشاط المعارضة السياسية في البحرين، الدوحة، قطر، يناير 2000، ص17 - 21.
53 - صادق يلي، الثقافة العربية، مجلة العربي، مارس 1993.
54 - حسين العودات، النهضة والحداثة، بيروت - لندن، 2011.
55 - الجمعيات الخيرية في الكويت، جريدة الجريدة، مايو 2013.
56 - عبدالحي يوسف، مكافحة ثقافة الفساد في السعودية، جريدة القبس، الكويت، يناير 2012.
57 - كريستوفر ديفدسون، دبي للنجاح ثمن، جريدة القبس، الكويت، أكتوبر 2008.
58 - فاهان زانويان، جريدة الطليعة، الكويت، ديسمبر 1995.
59 - فريد هاليداي، ترجمة د. محمد الرميحي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، الكويت، 1976.
60 - عبدالرحمن الشلال، المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ندوة استراتيجية الثقافة والتنمية، جامعة الكويت، مارس 2000.
61 - عبدالإله بلقزيز، من النهضة إلى الحداثة، بيروت، 2009.
62 - وو بن، الصينيون المعاصرون، جزءان، العددان 210 و211 من سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو – يوليو 1996.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1 - The First Kuwait Oil Concetion. A. Chisolm, 1975, Kuwait

2 - Jill Crystal, Oil and Politics in the Gulf, U.K., 1995

3 - Dr.M.G Rumahi, BAHRAIN, Social and Political Change Since the Second World War, Kuwait 1975

4 - F.O.3711 82003, 9185,British N. Archives, Persian Gulf Report, 1950, London.

5 - Ibid,1955.

6 - Foreign Affairs, New York ,U.s ,Jan. – Fep.2012.

7 - Gedean Rose, Making Modernity Work, Foreign Affairs Journal, Jam - Feb.2012,No.1,p.4.

8 - J.h. Thompson and G.R, Mader nization of the ArbWorld,1966,New York, U.S.A.

9 - Willion L.C., Ahistory of Modern Middle East, U.S.A.,1984.

10 - Kasim R.,Workfarce Nalionaization in the Gulf Culf cooperation Cocperation Concil States,Georgetown Un., Doha, Qutar,2012.

11 - H.R.Sindelar and J.E. Peterson, Crosscurrents in the Gulf,U.S.A.,1988.

12 - J.Towunsend, Onan - the Making of the Modern State, G.B.1977.

13 - Cyril B. and L.Brown, Modernization in the Middle East 1975, U.S.A.s.

أ. د. عبدالمالك خلف التميمي

■ أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الكويت.

■ نشر 13 كتابا و65 بحثا في التاريخ السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

الكتب:

1 - التبشير في منطقة الخليج العربي 1982، 2000، 2013.

2 - الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي 1983، 1989.

3 - الخليج العربي والمغرب العربي 1999.

4 -الكويت والخليج المعاصر 1992.

5 - أبحاث في تاريخ الكويت1992، 1999، 2006، 2012.

6 - المياه العربية – التحدي والاستجابة 1999، 2008.

7 - تاريخ الناس في منطقة الخليج العربي 2004.

8 - محاضرات في تاريخ العرب المعاصر، الكويت 2009.

9 - الطبقة الوسطى في العالم العربي، الكويت 2009.

10 - قضايا وإشكاليات سياسية اجتماعية ثقافية، الكويت 2011.

11 - أضواء على المغرب العربي 2011.

12 - رواية «النهار الطويل» تجربة شاهد عيان 2013.

13 - سيرة أستاذ جامعي 2016.

■ رئيس تحرير مجلة العلوم الإنسانية 2000/2002.

■ مستشار مجلة «عالم الفكر» التي يصدرها المجلس الوطني 1995-2018.

■ رئيس تحرير مجلة «التاريخ والآثار» التي تصدرها جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2003-2008.

■ حاصل على جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لأفضل بحث في العام 1997.

■ رئيس جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون 1997-2002.

- نشر عددا كبيرا من المقالات في المجلات والصحف الكويتية والعربية، كما اشترك في ندوات وحوارات تلفزيونية وإذاعية.
- شارك في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعربية داخل الكويت وخارجها.
- قام بزيارات علمية لبريطانيا والولايات المتحدة والهند وسورية ومنطقة الخليج العربي.
- أشرف على عدد من رسائل الماجستير بقسم التاريخ بجامعة الكويت.
- حكّم الإنتاج العلمي لترقيات عدد من أعضاء هيئة التدريس في جامعات خليجية وعربية، كما حكّم عددا من البحوث لمجلات علمية محليا، خليجيا وعربيا.
- الإشراف على كتاب «النفط والتنمية في الكويت» باللغة الإنجليزية 2009.
- رئيس قسم التاريخ بجامعة الكويت ثلاث مرات 1980-1989،1982-2007،1995-2011.
- مدير برنامج الدراسات العليا بقسم التاريخ 2014-2016.

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير من العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

1 - الدراسات الإنسانية: تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية: اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية: الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة.

4 - الدراسات الفنية: علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية: تاريخ العلم وفلسفته، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشره. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي).

هذا الكتاب...

يرصد هذا الكتاب أهم التحولات التي شهدتها دول الخليج العربية منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وبخاصة العقود الأخيرة منه. ويقف أمام ظاهرة التحول من إمارات إلى دول، وهي التي تكاد تكون فريدة من نوعها مثلما أن تركيبة دول المنطقة السكانية تكاد تكون فريدة من نوعها أيضًا، وقد عرّج الكتاب عليها في أكثر من موضع. إن ما نطرحه في هذا الكتاب هو ملامح وأمثلة على الحداثة والتحديث في دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة مهمة من تاريخها المعاصر.

لقد شهدت المنطقة حداثة وتحديثًا على الرغم من محاولات الفكر التقليدي المتزمت ومؤسساته التي شكلت معوقًا لبعض مراحل تطور المنطقة. والجدلية التي يحاول الكتاب التركيز عليها هي أن ما حدث في المنطقة يعد تحديثًا كان قد سبق الحداثة، على رغم أن المفروض هو العكس، لكن البعض يحاول أن يمزج بين المصطلحين على أنهما واحد، في حين أننا نرى غير ذلك.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 615- 7



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا:
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS